



Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES



W. Arthur Jeffery





فَتْحُ الْقُرْآنِ الرَّسْمِ
الْقِصَاصُ

محمود شلنت

عضو جامعة كبار العلماء

الجزء الأول

١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م

الناشر

مكتبة الانجاء المصرية

٣٣ شارع قصر النيل

893.7K84

DS97

v.1

189166

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الرحمة
ونبي الهداية .

وبعد - فقد عهد إلى في (سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٤ م) أن أدرس فقه
القرآن والسنة لطلبة دبلوم الشريعة من خريجي كلية الحقوق (قسم الليسانس)
في جامعة مواد الأول ، فألقيت في الموضوع حلة محاضرات ؛ وقد رغب طلبة
القسم في أن تكون بيدهم لينسى لهم الرجوع إليها عند الحاجة ، وهذه هي
المحاضرات كما ألقيتها ، وأرجو أن يجعل الله لهم منها مصدر خير في تلك المادة .
وهذه المادة هي المادة المعروفة عند علماء الشريعة قديما وحديثا بتفسير
آيات الأحكام وشرح أحاديث الأحكام ، وقد أفردت هذه وتلك بالتأليف
والتدوين كما سيعرف بعد .

ولسكني تحدد المعنى المقصود من هذا العنوان ينبغي أن نقدم الكلام على
هذه المفردات (الفقه - القرآن - السنة) ، ثم نقف على بيان محتويات القرآن
والسنة ، ثم تعرض إلى أسباب اختلاف الأئمة في فقه القرآن والسنة ، ونذكر
لذلك جملة أمثلة تطبيقا لأسباب الاختلاف في مواضع الاختلاف .

ونظراً إلى أن موضوع (القصاص) له أهمية عظيمة في جوانب التشريع
والاجتماع والبحث الفقهي ، قد ترجع عندي أن يكون هو الموضوع المختار
للدراة من موضوعات تلك المادة .

وبالله نستعين وعليه نتوكل ؟

محمد سلتوت

ربيع الأول ١٣٦٥ هـ
نبرابر ١٩٤٦ م

الباب الأول

الفقه

- ١ - الفقه في الوضع القرآني - ٢ - الفقه في الاستعمال القرآني والصادر
- الأول - ٣ - اصطلاح الفقهاء في كلمة (فقه) - ٤ - ابتناء البحث الفقهي
- على مصلحتي الدين والدنيا - ٥ - أثر ذلك في تأليف الاستنباط والعمل
- ٦ - جبهة المذاهب الفقه في العصر الأخير.

١ - الفقه في الوضع القرآني :

في المعاجم القرآنية الفقه : العلم بالشيء والفهم له والفطنة . يقال فقهه الرجل يفقه إذا علم وفهم . وفقه إذا صار الفقه له سجية . وقال الراغب الأصفهاني في غريب القرآن : الفقه هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد فهو أخص من العلم . وقال ابن الأثير : إن اشتقاقه من الشق والفتح ، يريد أن هذا هو معناه الأصلي فهو كاللفظ « بالحمرة » والحمرة تتعاقب مع الحماة ، وهذا يدل على أن الفقه كما قال الراغب أخص من العلم فهو معرفة باطن الشيء . والوصول إلى أعماقه . وقضية هذا أن العلم بما لا يحتاج إلى تأمل ودقة نظر ، وكذا العلم لا عن طريق التأمل ودقة النظر ، لا يطلق على واحد منهما « فقه » وإن كان يطلق عليهما علم وإدراك .

٢ - الفقه في الاستعمال القرآني والعصر الأول :

وقد وردت هذه المادة كثيراً في القرآن ، ومواردها ترشد إلى أن المراد منها ليس مطلق العلم ، وإنما المراد منها نوع خاص من دقة الفهم ولطف الإدراك . ومن ذلك قوله تعالى : « لهم قلوب لا يعقلون بها » ، وقوله « فما لهؤلاء القوم

لا يكادون يفقهون حديثاً ، وقوله عز وجل على لسان قوم شعيب : « ما نفقه كثيراً مما تقول » .

هذا هو معنى كلمة (فقه) في اللغة قد استعملها القرآن فيه من غير تخصيص ولا نقل ، ثم غلبت على إدراك نوع خاص من العلوم وهو علم الدين المذهب للنفس المصلح للبشر المحقق للسعادة في الدنيا والآخرة . قال الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) : ولقد كان اسم الفقه في العصر الأول مطلقاً على علم الآخرة ومعرفة دقائق آفات النفوس ومفسدات الأعمال وقوة الاحاطة بحقارة الدنيا وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة واستيلاء الخوف على القلب . ويدل ذلك عليه قوله عز وجل : « ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم » قال : وما يحصل به الإنذار والتحذير هو هذا الفقه دون تفرعات الطلاق والعناق والمان والسلم والاجارة ذلك لا يحصل به إنذار ولا تحذير بل التجرد له على الدوام يقسى القلب وينزع الحشية منه كما تشاهد الآن من المتجردين له . وقال بعد كلام في هذا الشأن : ولست أقول أن اسم الفقه لم يكن متناولاً للفناوى في الأحكام الظاهرة ولكن كان يعايرق العموم والشمول أو طريق الاستبصار لا طريق التخصص كما حدث في العصور المتأخرة . ومن هذا الاصطلاح ما ينسب إلى أبي حنيفة في تعريف الفقه من أنه : « معرفة النفس مالمها وما عليها » فهو يتناول الاعتقادات والوجدانيات والعمليات ، ومن هذا سمي علم الكلام (الفقه الأكبر) .

ثم تخصصت الكلمة بعد العصور الأولى مرة ثانية بعلم فروع الشريعة ، وكان هذا وقت أن تمايزت العلوم وعرف ما يبحث عن العقائد بعلم التوحيد أو علم الكلام ، وما يبحث عن طرق علاج النفس من أمراضها وتهذيبها بالفضائل بعلم الأخلاق ، وما يبحث في معاني القرآن وأسباب النزول بعلم التفسير ، وما يبحث عن رواية الحديث ودرايته بعلم الحديث . وهكذا

تخصصت كلمة (فقه) وصارت اسماً خاصاً للعلم بالأحكام العملية أو نفس تلك الأحكام .

ومع هذا لم يسمح علماء أصول الفقه بإطلاقها على كل علم بتلك الأحكام بل قيدوها بعلم الأحكام من أدلتها عن طريق الاستنباط . وبذلك أخرجوا عن مسماهما علم من هذه الأحكام بالوحي وما علم منها بالتقليد ، وارتأى بعضهم أن ما علم منها عن طريق الدليل القطعي البين الذي لا يحتاج إلى نظر فيه واستنباط منه كذلك خارج عن مسماه . وعليه فلا يسمى واحد من هذه الثلاثة فقهاً . كما لا يسمى العالم عن أحد هذه الطرق الثلاثة فقهاً . فعلم النبي بالأحكام العملية لا يسمى فقهاً وكذا هو لا يسمى فقهاً ، اللهم إلا قيماً اجتهد فيه ووصل إليه عن طريق الاجتهاد والنظر فإنه (فقه) وهو بالنسبة إليه (فقيه) ، وعلم المقلد بهذه الأحكام كذلك لا يسمى فقهاً ، ولا يسمى هو أيضاً فقهاً ، والعلم بفرضية الصلاة وحرمة الزنا وأكل أموال الناس بالباطل لا يسمى فقهاً ، كما لا يسمى العالم بها فقهاً . وقد بنى علماء الأصول هذا التخصيص على ما يقضى به الوضع المعنوي للكلمة من معاني المدقة ولطف الإدراك والوصول إلى الاستحاط .

٣ - اصطلاح الفقهاء في كلمة (فقه) :

هذا وثقهاء اصطلاح آخر غير اصطلاح الأصوليين وهو : العلم بالفروع مطلقاً أي سواء أكانت بدلائلها أم بغير الدلائل كما نص عليه الكمال بن الهمام في التحرير وقال : وإنه الشائع عند الفقهاء ، ويرشد إلى هذا تقرير الفقهاء في الوقف على الفقهاء أو الوصية لهم أنه ينصرف إلى الحافظين للمسائل وأقلها ثلاثة أحكام .

ولعل اصطلاح الفقهاء هذا هو عرفنا الحاضر الذي تطلق فيه كلمة (فقه) وكلمة (فقيه) على من اشتغل بتحصيل الأحكام والفروع الفقهية من

كتب المصنف المعروف المتداول فهو اسم ر لاصطلاح لفقهه ، وقد قطع
به اصطلاح الأصوليين وخاصة عند من شاعت فكره ، فمن لا يجتمع
في قطع به واصطلاح الأصوليين له و اصطلاح عصره لأن
وهو التمهيد في الدين على وجه عام في عقائده وأخلاقه وأحكامه ، كما انقطع
بالشمع المعنى المعروف وهو مطلق المهر لذي

هذه هي الأصول التي مرت بكلمه (تمهيد) وحريه على اصطلاح الأصوليين
الذي يقع في كتابه ، هذه الكلمة تستلزم أن يحدد مقبول كلمه
(تمهيد) ، والأحكام لعمله أن تكون لا بأس بها في النظر والاستدلال
الأدلة الشرعية ، وهي شمل أحكام المصنف من وجوب وحرمة ، وأحكام
الوضع من (الشرعية) ، هي جميع شيء شرط شيء ، فالقصد على تسليم
مع شرط في صحة البيع وكالعمارة والعدو به شرط في وجوب انفصال
(والأموال) وهي جميع شيء ما من شيء ، كالأموال وما من الآث والوصف ،
وكما من ما من صحة بيع ، والصحة ونحوه ، أن يعتد به من
التصريف به وعدم ترميمه كشرب الماء وحل لا يتبع بالبيع عند وقوع
الشرط في حكمه ، صحة أو عدمه من شرط وجوب حكمه ، عند

وقد جمع المصنف ، موصوفه الآلهة عن طريق النظر والاستدلال من
تلك الأحكام في قسمين ، فمحتوى "واحد" من مواد من صلاة ، وصوم ، وحج
وركاة ، ومحتوى طم لآثار وتكوين وطرق حكم ونظام الملة دلائل لما فيه ،
وصرف استثمار الأموال وحفظها ، ونظام لشركات عليه كانت له مصلحة ،
ونظام لأموال والودائع ، ومحتوى طم لآثار ولوصية وإدارة ، ومحتوى
التصريف من جهة الأصناف ، وكما كاله ، فمحتوى طم الأحكام الملية
بأنواع لا يشترط في ميثاق كالكسابة ، والهدية ، الرهن والكفالة ، ومحتوى

طرق التعدي على النفس والمال وعرص ودمس ولبس ولا تعاقبات العامة،
كما كُتِبوا أنواع المعصيات التي وصفت للتعدي على شيء من هذا، وكُتِبوا
ما يمنعهم من الاعتقالات التي هي من عيوب التعدي الحدود الذي لم يوصع
له في أصل المشرع فهو خاصة وهو مسمى عندهم بـ «ناتقير»، وكُتِبوا
أيضا أحكام وقد الإلهية في العقود والتعدي والمسؤوليات، كما كُتِبوا عن
الحجر من جهة أحكامه وأساسه ووقت رفعه وطريقة الرفع، وكُتِبوا عن
الخصومة وكيفية رفع الدعوى وهدم المقصد وشرط الحكم، وكُتِبوا لطريق
تأمين الدعوى والمحافظة على سلامة البلاد، سواء أصول أحكام الحرب والسلام
مع دول الأجنبية، أو مع دولهم على لدولة أو مع دولهم أحكام الحدود
والمسؤوليات، وكُتِبوا أحكام غير المسبقة من لدولة الإسلام، معاملة
المسلمين مع أهل الأديان، وما حدث منهم من خصوصيات، وكُتِبوا كثيرا
من أحكام الجنح، حرمات، تعدي، كل ولبس ودمس وسائر اشتغال
الخاصة بالسلامة من جهة التعدي، ودمس ولبس، كسب الفقه على
حرف من جهة، وخراف من جهة، لا سيما لال وألواحبه

٤ - ابتداء البحث الفقهى على مصنفى أربعة والاربع

و، بعد ملاحظة ما تقدم، كُتِبوا فقه على أساس ما يجمع بين مصنفى
الدين والديان، وهذا كُتِبوا عن عادات كما قد وأحدث من كتب الفقهية
قسط كثيرا، وكانت «أ» ما وصية في عهد التدوين والتأليف، كما كانت هي
أول ما اتفق على أحدث طلائع الفقه وهو أيضا يقتصر بشبه في الملامات
على جهة قرب الأثر على عدم قرب من كُتِبوا بها، بعد من جهة الجنح
واحترمه ولذلك فقد بعد حجة حلوا من كلمات حلال حرم ثواب عقاب
مع كلمات صحيح فسد قد موقوف

٢ - القرآن عن العلماء :

مع حد فقه و ادب و جمع خواصه و در دست طریقه است و بعضی
تست خواص من احکام و بعضی در حد و در دست طریقه است و بعضی
المقصود من در استنا کما یوضح بعد.

و قد سمى الله الكتاب كتابه و قرآن ، و قال تعالى و ذلك الكتاب
 لا يبدل فيه ، و قد قرأه من قبل من هو قبلك ، و لا يبدل في الكلمة
 معروفة هكذا ، و قرأت ، لا على حصة أم كذا ، و قرأت ، معروفة من حرف
 التعريف و لا يطلق على كذا و على حدة ، فمن الأول قوله تعالى و قرأت
 و قد انقراؤه على السبعين ، و قرأت ، و قوله الآية الواحدة ، هذه
 قرأت ، و لا يصح أن يقال هذه قرأت ، و قد تكلمنا بعد على كيفية بركه
 و أنه كان له راجح حساب ، و ما في استنباطه و حساب الأمثلة و الاستدلال
 المسمى به ، أن يتبين من ذلك ، أنه يحسن له ، كما قلنا و اعني بكيفية
 و منه ، و قد قلنا ، أن كل واحد من هذه في الأصول و المعنى و الخط ،
 و عرّفنا ، أنه ، و قد قلنا ، و قد قلنا ، و قد قلنا ، و قد قلنا ،
 في كتابه و الموافقات ، و بحوث عمدة .

و يمكن ان يدعى ذلك ان يجمع بين معنى حكمة اياك. وعصا
المرآة ان. حلاله. ان. او. حلاله. لا تحقق حقيقة. فخرية ولا كون
الكلام قرآنا.

و. سترک در کو

أولاً - كونه لغظاً

ڈسٹا - کور، عربیہ،

ثالثاً - كونه مبرراً على محمد صلى الله عليه وسلم

رابعا - نقله اليها ، تنويعا ، ودلت ان هذه الجمع اعظم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم نقله جمع عن هذا الجمع ، وهكذا حتى يصل الى ما نطق به القرآن صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تبدل ولا نقص ولا زيادة ، فمن هذه طريقه هو السبيل الوحيد يصل به القرآن وحده على بوجه يرضى الله عنه ، وقد كان يلقي الله من له هذه الكلمة وحدها ، في صدورهم هو الاصل الجمع كم عدد الاختلاف في كلمة حرف أو كلمة منه ، وهو صريح حقه الذي وعد الله في كتابه ، بل هو ما نزل به من فوقه

٣ - معنى ومصدره ليس قرآنا

ويخرج عن القيد الأول ، كونه مقصورا ، ووجهه انه في الآية التي ثم مررنا بها من قوله لا تكونوا ولا أحد حكم امرأ من حو ، لصلواته ، فلهذا هو من حيث الأحكام التي تنهى بعض القرآن ، لأحكام المودة عن أن يؤخذوا بالثبات من وحي الله ليست قرآنا ، وكذلك ليس قرآنا ، بل من معاني القرآن ، ويعبرون عنه بالفاظهم كالمفسر ، ولا يثبت له قرآن

٤ - هل في القرآن ألفاظ غير عربية

وبعض (امرأه) ، يعلم أن رجمته تنهى إلى غير لغة العرب مهمزوعى فيها من الدقة لمسيرة الأصل ومخادته لا تكون قرآنا ، ولا تحل شيئا من أحكام القرآن التي أمر بها ، ولا يكون مصدر تشريع لأنها تعبر عما مهمه المترجم من القرآن كما يترجم عن معنى المصدر ولا يكون لاستعانة

من أحدهما بدلت من كتاب الله و ما يكون أحدا مهم من لانقوم
بهمه حجة .

وليس معنى هذا أن ترجمة القرآن ، من معن . معانيه وما احتوى عليه
من آداب ورشاد يعبر لغة العرب بخصه . من قد تكون فيها ترى طرعا
منعك بشره . فسمه من عهدك و أخلاق . أحكام .

وهذا وينبغي أن نعرض هنا لمسألتين :

(احدهم) أن الله وصف قرن في غير موضع فمعرف ، ثم بحث العلماء
فيما إذا كان 'قرآن' محمود على ثلاث حركات عن لغة العرب ، أو لا يحتوى ،
وكان مثلاً هذا خلاف وجود كلف في به أن يست من لغة العرب ، وذلك
مثل كلمة ، مشكاة (مذكور) ، و (شاة) ، من مال ، و (مسورة) (للاشد
و من به احدهم) ولله (عش) سارد لمس و من لسان الترك ،
و (لسطاس) سمير في لغة - روم و (سجن) شجاعة ، و (طين)
لسان امرس و (طور) سجن ، و (سحر) بالسرد .

، يحتمل أن : هذا أن العلماء تفهموا على أنه ليس في القرآن كلام
مركب على 'سبب' غير العرب وهو مصدر لوصف العرب الذي ورد
في 'قرآن' للقرآن . واتفقوا أيضاً على أن في قرآن أعلام من غير اللسان
العرب ، مثل (امرائيل) و (حمز) و (عمرات) و (نوح) و (ابراهيم)
واحتلوا هذه من وقع به أنه ضاعرة ليست أعلاما من غير كلام
العرب ، وذهب جماعة إلى أنه لا يوجد فيه شيء من غير لغة العرب وأنه كله
بأما به ومفرداته عربى لاشية فمجمعه به ، وما يوجد فيه من المفردات التي يظن
أنها من اللغات الأخرى فهي مما تواردت عنه اللهات فتكلم به غير العرب
كما تكلم به العرب .

ورأى آخرون وجوده في القرآن ، وأن وجوده وهو قليل

جاء لا يؤتى في قول "القرآن عربي" من حيث اللغة العربية التي هي لغة العرب، ووجهه
الكثرة لساحته من المغرب إلى المشرق، وتلافيهم لغة عربية مما يكفى اتجاها
اتجاهه بأنه عربي من

وذهب جماعة من الذين أنزلوا في هذه المسألة إلى أن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
بلى العرب أنزل للحدود ولا حجة على من ذهب إلى أن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
حتى لا يات بها وحجتهم على العرب لا أصل، وعلى هذا القول لا يقر
وإن كان قرينة هذا القول لا حجة على من ذهب إلى أن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
للأولاد العربية المعروفة، ولأن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
الحكم بأنها غير عربية الأصل.

ثم عداها عرب عن عربهم طريقه كونه لغة العرب واستعملوها حتى
لا يات بها أساليبهم، فأصبحوا يسمونها لغة العرب، وتجاوزوا به، وإن لم
يكن من أوصيهم، وهذا هو الذي في عطف العرب، وعدم اللغة، وهو لغة
القرآن بأنه عربي مبين.

٥- ربحتم أنه أنها لغة: يرى أنه الخزانة اسم بمعنى فقط

(المسألة ١٠٠) أن من قال: "القرآن لغة العرب" فإنه في مسألة
(العقيدة في الصلاة) أنه ربحه، وخلافه من أن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
في حوارها أن اللغة العربية هي لغة العرب، وأنه قد ثبت
يخالفه في ذلك، ويرد به اسم اللغة والمعنى معاً، وأنه هذا رأى حوار
القراءة بغير العربية في الصلاة دونها.

ولكن الحق أن الجمع متفق على أن "القرآن" اسم للفظ والمعنى
معاً، وأنه لم يذهب إلى حوار "العقيدة" بغيره، وأنه قد ثبت
أنه في معنى القرآن، وهذا هو الذي في عطف العرب، وعدم اللغة، وهو لغة
مجرد المناجاة، والمناجاة تخص بغير العربية، وهذا هو رأى حوارها
بأنها ربحه في الصلاة.

قال لمعنى «والصحيح» لمعنى «المتفق» على جميع عدله لأنه معجزة
 للهِ ﷺ، ولا عجز وفتحهما جميعاً «محمداً» كما لا رماى حق
 حوار اتصاله صرحه لا «لست بحجة لأشهر» ومع هذا فقد قرأ الحلال
 في فتح تحرير «أرجح رأي» لأنه على «لا اعتبار غير صحيح أبداً»
 وأنه معارضه بنص «بمعنى» في «المصطلح» «عزى» وهذا التعيين غير «مديرها»
 ولا «مضى» أن تعلم حوار «صلاه» في «شريعة» التي «تتبع» إلا «الضم» المعنى
 «نراه» ذلك المعنى «من» «رب» «بمعنى» «هذا» كان الحق رجوعه إلى
 «قوله» في «مسألة» «و» «رب» «الحال» «قوله» «ولكن» «طال» «بالعزى» «قوله» «تعالى»
 «فاقرءوا ما نزل من القرآن» «و» «لست» «أستطيع» «معقد» «على» «أن» «القرآن» «اسم»
 «للمعنى» «في» «ما» «يخص» «ب» «قوله» «صلاه»

٦ - ملابذة الشرائع الساغة في الفرائد -

والصحيح «لست» «بمحرر» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «ما» «ل» «على» «لا» «لست» «بمحرر» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «أما» «ما» «أول» «عنه» «وقد» «لست» «بمحرر» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «به» «سائر» «أحكام» «القرآن» «و» «كل» «هل» «كون» «بمعنى» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «مصدر» «تتبع» «لما» «محرر» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «بفتح» «عنه» «الأصول» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «أنه» «إذا» «قرئت» «حكاية» «الشرع» «الساغة» «في» «القرآن» «بمعنى» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «ولست» «بمحرر» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»
 «كما» «كتبت» «على» «الدين» «من» «قلنا» «بمعنى» «المتفق» «على» «هذا» «مصدر» «لما» «على» «أن»

أما إذا ركزت بحدة عما يدل على نسخها أو تحريرها فهي محل خلاف
 بين العلماء، فذهب جمهور المالكية، والحنابلة وحنفية إلى أن شرع لنا، وذهب

جمهور الشافعية ، والأشاعرة ، ومعتزلة ، وذهبوا إلى أنها ليست شرعاً ، وقد تكلمت
 كتب أصول الفقه على آراءهم ، ومنهم من ذهب إلى أنها إجماعهم من شاة .
 غير أنه يسعى أن يبرهن أن هذه التسمية تدعى خلاف في هذه المسألة ومعرفة
 الحق فيها تبين المصدر التشريعي بشرط « عدم صير في خروج والاطراف »
 أن يقررهم لفقه الأسلائي كالتشريع عام ، يعني رى اثنين يكون مرآة .
 عما يحكيه في سورة المائدة عن « قوله » « تشريع » « من يدين والآله
 ، الألف والأذن لا ، وإن » « هو مصدر تشريعي خاص ، أو من
 المصادر المتشعبة الخاصة لحكم ، أما على رأي « الذين » النظرية لا يكون
 لها مصدر تشريعي خاص من « مرآة » « وهم يتصورون مصدرها من
 أمومات اقرت فمش « قوله » « قوله » « عدى عدكم فاعتدوا عليه مثل
 ما عدى عدكم » ، و « مثل قوله » « وح » « وح » « مدته سبته مشتم » ، « قوله » « روى من
 الأحاديث في « فأنه » « قوله » « حاشا » « على عهد الرسول ﷺ ، و « ما
 يد كرون من إجماع أثر « من المصدرين

٧ - حكم الفرائد الثلاثة في الدعوات

والمصدر الرابع شهرته عصر « نور » في النقل وهذا المصدر يخرج
 ما نقل بطريق لأحد عن أن يكون قرآن ، ولا خلاف لأحد من العلماء في
 هذا وإن اختلفوا في أنه حجة ، فرأى بعضهم أنه و « لم تثبت قرآنته لعدم
 تواتره فقد ثبت أنه خبر عن النبي ﷺ ، « وأما » « خبر الواحد واجب ،
 ورأى آخرون أنه لا يصلح الاحتجاج به نظراً إلى أنه ليس بقرآن قطعه ، ولم
 ينقل على أنه خبر .

ويبنى على هذا الخلاف أن مثل فرائد « من مسعود في كهاره النبي
 « من لم يجد فصام ثلاثة أيام متتابعات » ، وفي الإيلاء « فإن قاموا فيها » ،

الله فوئنتهم لعلوبه. وقال من ووا. بك التكتب بلحق مصدقا
من بيده من كتبه. ومهمه عنه وحكمه. أن الله ولا تدع أهواهم
من جانب من الحق. وقال ع. وح. ووا. حكمه به. أن الله ولا تدع
أهواهم. وحدهم أن من ك. عن مصر. أن الله يكت. أن. تولو. علم
أن الله أن. مصدقه بعض دوسم. وأن كثير من أنس ماسعون.
فحكمه الحاضيه بعون. ومن أحسن من الله حكمه فهو. يقول.

وود الله يحرم منس عن أن قر. بكرم هو أنه من الدين
والشريعة حتى صردت عنهم. علم الدين. الصرورد لا فرق لك عنهم
من عصر وعصر. وإذ. فسم. هو. به الله المده. أن. أنس أحمين في كل
من. ومكان. وفي عه. أن. أحكامه. أخلاقه. فمن عه. به حجه. خاصة قوم
دون قوم. أو عصر. ون عصر. فهو. حرج عن. به الاملاء.

٩ - مكنوبات القرآن

أحتوى القرآن على من

(١) الآيات : أي ما في القرآن من الآيات. وفي الله. وملائكته. وكتبه. ورسله.
والنوم الآخر. وهي خد. فاصل بين الدنيا والكفر.

(٢) الآخرة : أي ما في القرآن من الآخرة. وتفسر من شأن الفرد والجماعة.
وذكر الآخرة. سببه. أي تودي بمعان الإنسانية الفاضلة. ونسب الشفاء
في الحياة.

(٣) الإله : أي الله. والدر في مكنوبات السموات والأرض. وما خلق
الله من شيء. ليعرف أسرا. الله في كونه. وإبداعه في خلقه. وتمتلي. لقلوب
ربنا اعظمته. عن عظمته واستدلال لآخر تعيد وعاره. وقد عني القرآن
كثيرا على الدين بقدره. والآجدا في عفتهم وديهم. وعاداتهم.

السيئة ، كما أنه فتح للفساد الإرشاد . فالتحت عن حوص الاحكام
في أرضه ، وسماؤه وهوائه ، وسفحه سمعوا من في حده ، ويستجلبون في مقاصد
التمهير والآشاء . وعلى رعيه من الإرشاد اب مسكررة في هذه الاحل
أهل المسالون هذا احاب ، ولم يبقوا ، بعد ان فيه ، فيما يتبع ، غيرهم
من خاصوا بعد هذا الكون ، وعرفوا أمره ، و مستخدموه في و احل هذه
الحياة ، بعد أن كانوا في عناية وصلاة .

(رعا) - فصل الاوابين : دا واى . وقد ورد القرآن من ذلك كثير مما
يشير الاعتناء والاحاطة . وارشاد من الله في معرفة حكمة الله . من مهم
والهيد . وهذا هو مقصد القرآن من ذكر هذا الفصل . و كذا في
تاريخ محمد الزمان واماكن . ولاشع من وعلى رعيه من هذا . فقد شعن
الاهسرون أعينهم وشعلوا . "اس معهم تحمض لا ر فاصفه . لم د الله
مها ، و ذلك صروف "الامر عن مقصد "فقه ولاعتر . حرر موا فانتبه وقت
آيات تلى لا تمنع ، مؤرخ : تحمض . ولا فم في عتار . تعاد
ر حصة : - لا . وانج . هـ ، أو ، عده . العاد

و يقرن في بيت حرم

(أحدهم) وعد . ولو عد . ط . واحد . عده . معوم . سلطان . ملك .
في الأرض . أو تخصص لغزو . حب . وتسلط . صان . فخر . من « وعد في
أدين اموا منكم وعملوا الله . حب . لتسبحه . هم في لأ ص » . وقال : وحر
« وصر لله مثلاً » . كانت آية مقصده : ينها . رفق . رعد . من كل مكان ،
فكفرت « نعم الله فأدام الله لاس اجوع . و خوف . ع . كاد . يصعب »
رأسهما . الترع . و ترهب . ع . لا حرد . وعد . فذل . في « وهر . يطع لله
ورسوله . بدخله . حب . تجرى من عتاه . الأ . حليل . و . « كذا . نور . العظيم » .

عن عقوبات وطرق للعصاة في خصوصية

وقد كان للأئمة العشرة في عصرهم التفرع لاسلامى وزل القرآن
علم أولا عرف حكماء سيره عنه وكان همهم هو رجوعوا إليها في
حصول ما بهم وقد فهم

والس من سبطه كان من بين مصنف هذه الهدى وتلك اصول
التي كانت عندهم، انان لالحكم والتمسك ثم كان الحق عن شرائع قديمة
أو أهم محذره ولكن بعد ان قرر ان شرع الاسلامى جاء
ويعرف عرفه مع الملوك والحاكمين وقر "قرآن كثيرا في
دنيا عليه في هذه السنين، وروى عن بعض الحكماء ان
يخير القرآن في امره من قبله ثم كان لاسلام لادب براد به تفسير
مصالح الامم وتعدى له جملة من الامم كل ما كان عليه
من قوس على امره من داره من بعد من شره من مقتضيه
من لاحتياجه من كان في الامم من جهة من مصالح
ومصادر، ثم كان مصادره من قبله من داره من شره من شريته
وما كان مصادره من قبله من داره من شره من شره
وهو احتجهم في التمييز بين ما هو عليه من شره من شره
كذلك لا يحير الناس وقد قرأ "شيء من الامم من شره من شره
من جات آخر ما يحى من الامم من شره من شره وذلك في اصعب الرق
وقتن الاسر من امره من شره من شره من شره من شره
جهة اخرى حيث في موضع كثير من شره من شره من شره
والخطية، ككثير من شره من شره من شره من شره من شره
عليه في ذاته من شره من شره من شره من شره من شره
جر على كفايته من شره من شره من شره من شره من شره

انشرعيع الدائم فيها المن أو لعداء.

ومثان : العاء من انظم اعز به نظم على دس كايوا ، ورتول الحشبي ،
وحاء فيه قوله تعالى : وما جعل انعم لكم انكم ، ذلك قواكم ، أو همكم ، والله
يقول الحق وهو بدي السبل ، وقوله تعالى : انهم لا ينهونكم عن
الله من لم تعسوا انهم ، وحوكم في دين وهو بيكم ، ^١ وأصل البورث :
في قوله تعالى : وتولو الارحام منهم أني معص في كتاب الله ، ^٢
و ، عداه الحمر ، وهذه صفة لمرآة أي ظاهر من روحه أي حال لها
(آت على كطهر أي) ويحويه من عني أن قوم كان لهم نظم في الأحوال
الشخصية وكانوا متمسكين ، وكان ارسون في منهم يتمسك بها أيضا ويقت
فيها بما هو معروف منهم حتى رن عليه وحي من رن به ، وهذه تلخص
في أن اوس : الصامت طهر من روحه ، ثم عني : قال : ووت روحه أمرها
إلى ارسول فقال له : حرمت عليه ، فاعت : ارسول لله صاكر حلاقا وإياها
قال : إن أب علي كطهر أي عداه ، و حرمت عليه ، ولت : إلى الله أشكرو ، في
ووجدني ، و جعلت تر جمع ارسون ^٣ وتكون له : حرمت عليه ، فاعت
، أشكروى إلى الله ، فإب أو أن سو : يحذله ويرتفع لله قول : في تحذات
في روحها وشكوى إلى الله ، والله يسمع : ويركها ، والله يسمع : يصير الدين
بطاهرو منكم من سائهم ، هي : منهم ، رن : أيهم ، إلا : لأن ولهم ، و ، هم
ليقولون : مسكرهم القول : ورا وإل : هو عور : ورس طاهرو من
سائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رفة من من أن سادك : وخطون :
والله بما تعلمون خير : ومن لم يجد فصيام شهر : متتابع من قبل أن يتأسا ، من

(١) الآيات الرابعة والخامسة من سورة الاحزاب .

(٢) ح ١ ، سورة مائدة .

لم يستطع إعطاء متين مسكينة ذلك التؤمرا دقة ورسوله وتلك حدود الله
وليكافرين عذاب أنفسهم ، وقد قبلت هذه الآية أن الحكم رطالاق واعتبرته رورا
من لقول ، وحده أدبية فهم اعتداء على الواقع ، ولم ترويع الروحنة وشرعت
فيه الكفاية .

وهكذا يجد لناظر في أسس رور 'تشرية' العمل ما يست أن القرآن
لم يكن أحكامه لها إ شاء وبتكرا ومن هذا ترى كثيرا ما يقول 'مقها' في
بيان مشروعه العمل (مثا ريسون وأسس شعوب ٤) ويعتبرون هذا دلائلا
إقراريا على المشروعة (لا يشترط) هذا بحث حدير ، لاستيعاب في التسع ،
إذ لا يمكن معيار الصلة مع مشروع 'إسلامي' وبين ما كان معروفه عند عرب
وقت رور ، قرآن ، وبه طر شمس ، له ثامن إن شريعة الاسلامة جاءت
عن طر في انشراح 'العلماء' ، ولم يكن لعرب قنون معروف حتى تكون تعديلا
له ونصيحيا لأحكامه) وأسس هذا بحث لا عن عدم البحث أو إرادة التوجيه
وإحده ، الحق ، الباطل

١١ - شرح القرآن في بيان الوصايف

يستطيع الناظر في آيات الأحكام أن يجد فيها بحملة حواص لا يراها
لعبر القرآن في بيان الأحكام هي التي اسمها (شرح القرآن في بيان الأحكام)
وهي حسب نظر ، تتلخص فيما يلي .

(أولا) أن بعض آيات الأحكام قد جاء بصيغة قاطعة في معنى معين ولم
تكن محل اجتهاد ، مجتهدين ، كآيات وجوب الصلاة والركاة ، وكآيات الميراث
التي حددت أوصية الورثين ، وكآيات حرمة الزنا ، والقذف ، وأكل أموال
الناس الباطل ، ولقتل بغير حق ، وما إلى ذلك مما يشتهر عند المسلمين ، وأحد
حكم المعلوم ، ضرورة

وأن بعضا آخر من آيات الأحكام جاء بصيغة لا تعين المراد منها وهي بذلك

كانت قايه لاحد انواع الزعم ، وثبات بحلا بحث ولاحتها ، ومن أمثلة
هذا النوع كقوله "قد ثبت بحكم في صحيح وجوب هذه لمصلحة طلاقا
... وقرينة لفظة في صحيح صلاية وحده لمصلحة التمسك في الوضوء ، إلى
غير ذلك من الأحكام إلى ذات موضع خلاف من لائحة

والله في بين أسرار من الأول ، فإنه بعد بحث من أسكره يكون
خارجا عن الملة ، بخلاف الثاني من أسكره فهم معب فتمتله إلا كما
تحتمل غيره لا يكون كذا ، من الأول ، وحسب ما يقع على كل الناس ،
بخلاف الثاني ، فإن كل مختبر يقع فيه ما هو عليه ، وكذلك يقع فيه
رأي من شاء أن يفهمه

ومن هذا النوع من عرث مذهب الإسلاميه ، وحسب آراء الفقهاء ،
والسمع صدق ذلك خلاف من حله ، أساليب يصل إلى السعة أو
الثمانية في المسألة الواحدة كما هو في حكم هذا الموضع مير ولي ، وإلى
درجة أن رأيت جميع الاحتمالات قدس في المسألة الواحدة مذهب وآراء
ذهب إلى كل قسم قدس ، في كل من صير في الملة لا كراهة فيهم
من قال وجوبه على المذكرة ، ومذهب من قال وجوبه على المذكرة ، ومن قال
لوجوبه عليهم ، ومن قال بعدم وجوبه على واحد منهما

وفي مثل هذا وهو كثير في فقه الإسلاميه لا يمكن أن يقال إن لكل دين
يجب اتباعه ، لأنها آراء متفصلة ، لأن من وجد مذهبهم ، لأنه لأولوية
لعموم على بعض ، وأن من واحد منهم لا يمكن أن لا يعرف على
التحديد ، وإنما الذي يقال في هذا ونحوه أنه ، زاه ، وفهم ، للحاكم أن يختار
في العمل أيها شاء ، لما يراه من لمصلحة ، وبعل هذا هو السر في سعة الفقه

الاشارة إلى مقصد التمسك به ، وقد عرفت ان هذا المقصد هو
والاستعانة على ضوء هذه التمسك به ، وقد عرفت ان هذا المقصد هو
وان كانت آحاده في ذلك ما تحميه أو شرع ما يركه

على أنه قد عرفت في موضع آخر ان المقصد من التمسك به هو
احلاف وحما كما في هذه المسألة ، ولا بد من التمسك به في الوضوح
الذي حمله ، لا سيما على أن هذا المقصد هو التمسك به ، لا سيما
وذلك كما في قوله تعالى : "وإذا عرفت ان المقصد من التمسك به هو
وإذا عرفت ان المقصد من التمسك به هو التمسك به ، لا سيما
في أن المقصد من التمسك به هو التمسك به ، لا سيما

وهو المقصد من التمسك به هو التمسك به ، لا سيما
شأن من التمسك به هو التمسك به ، لا سيما
المقصد من التمسك به هو التمسك به ، لا سيما

وأحكام تفصيلية .

وعرضنا هذه المسألة في موضع آخر ، وقد عرفت ان هذا المقصد هو
الشهادة ، ولا سيما في هذه المسألة ، ولا سيما
وعرضنا هذه المسألة في موضع آخر ، وقد عرفت ان هذا المقصد هو
مقارن لدية وهكذا

ونعده ذلك ان المقصد من هذه المسألة هو التمسك به ، لا سيما
تتم صفة الإدراك لمورثات من حيث كونه في حوزة التمسك به
في إخراج ما أحق ، والتمسك به ، لا سيما في حوزة التمسك به
(رفع الضرر) وقاعدة الإصلاح ، وقد عرفت ان هذا المقصد هو
ذلك في أفرونة لدية ، والتمسك به ، لا سيما في حوزة التمسك به

مبارك الله الذي جعل في هذا الكتاب من كل شيء
حكمة وفائدة لمن يقرأه

وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ .

[illegible][illegible]

و به من (سه) عر هد لأصلا - كنه (دعه) سی شمرها الی
صلواته علیه دین حش فی و اهر ما من مه فمور و ده هب منها فی

المسلم لأن لم يستعملوا كلمة في مجموع هذه الروايات، وقد سمعناها
كما استعملها القرآن، وكما استعملها النبي صلى الله عليه وآله في المعنى الذي ذكرناه، وهو
أظهره العمل الذي كان يصح به من غير أن يصحبه وأصحابه ما بهمونه من أقران
بوجود دلالاته المختلفة، وعجزوا عنه فصدده تشريعه وأن إضلاله على نحو هذه
الأقوال المذكورة عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن إلا بعد تم ادعاء الأول من ربح
لإسلام حيث قصدت لأحاديث الروايات، جمع والدوين

على أن ما أظفرت عليه روايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله صاحب الزرع،
لأن الله تعالى قد تواتر المصدر الأول لنفسه والسبب على نحو ما حصل
في المعنى بكلمة (هـ هـ) الله تعالى، ومع هذا يبقى الكثير من هذه
من حيث المصدر الأول وهو من محفوظ نصه المتواتر
منه، بل كان في المردف كونه، لا يخرج إليه، لا حيث من يوحى الكتب
منه وأصبح في الحكمة مصدرا، وعندنا كانوا يسمون الأحداث إما المعروفة
الحكم أو المعروفة لآلة الأمر، فلم يكن عندهم مثله بروايات لاسرا إليه
من جانب عبد الله بن مسعود، وصارت مرجعياتهم في تعرف أحكامها
على أن هناك مصحح في مسألة من جهة أخرى، وهو أن الكلمة عرفت
عند من كان قد سمعهم أنقروا مصدرة إلى الله تعالى، ومصدرة إلى
أولهم فلم يأخذوا عند الأصول على ثلثه (مشهد) العريضة، وبه أحدهم
من صميم لغتهم وصريح كتابهم.

بمعنا رأوا أن مجموع ما أثر عن النبي صلى الله عليه وآله من أقوال وأفعال، وتقريره هو
أطابق واحد بصور الطريقة العملية التي درج عليها الرسول وأصحابه
وأظهروا كلمة (هـ هـ) على هذه المجموعة، وجعلوها في المردف من مصدر
التشريع، فكيف يصح أنهم اقتبسوا من العربية؟ وكيف يصح أن يقال إن
صنيعهم كصنيعهم؟

٥ - السنة في اصطلاح الفقهاء:

وكما أخذت كلمة (سنة) عند الأصوليين هذا المعنى أخذت عند الفقهاء
معان أخرى ، وهو صفة شرعية تقع ، بصورتها غير حرة ، بحيث تثبت
المادة على وجه ، ولا يفتقر إلى حكم

والفرق بين اصطلاح الأصوليين ، اصطلاح الفقهاء ، أنه عند الأصوليين
المراد من أدلة الأحكام ، هي الأحكام ، سواء أقرت ، أم
أمرت ، نعم ، وهي أحكام على ما يثبت عند الأصوليين ، أما
المراد من أحكام ، هي الأحكام ، سواء أقرت ، أم أمرت ، على هذا حكم
من الأحكام ، لأدلة من الأدلة .

وهذا يقدم عليه أن السمة هي السمة ، وهو ما لا يرد

١ - معناها في اللغة .

ب - معناها عند الأصوليين .

ج - معناها عند الفقهاء .

وهي لوصف أم أن من صدرت منه سنة ، والسنة ، في اللغة ، هي
سنة اصطلاحاً ، لا سنة ، في الواقع ، بل هي سنة ، في الواقع ، مصدر
من مصادر شريعية ، وهي سنة ، في الواقع ، سنة ، في الواقع ، أحكام ،
وترجعون إليها ، كما فسرها الفقهاء .

٦ - شدة الخلاف في السنة ، من مصادر الشريعة

ويتم هذا ، أن من أن حجة ، في حثيث أو أن تحذف هذه الأحاديث
المروية مصدر من مصادر شريعة ، أو أن القرون سلالته المحذوفة ،
ويشار إليه لمتعدده ، وقد تفرقه مسطور ، فهو كغيره من أحكام الله .

السنة قد أبيع فيها ذلك ومن كثر منهم المعنى ، ولا يحق نقوت الناس
في فهم المعنى وأسلوب معبر ، انفس

(رابعاً) - كان الأصحاب رجوعاً إلى ^{تفسير} عند اختلافهم في حرف
من القرآن ، وكان يحكم بينهم به ، بما سمعوا من حديث من رواه أو بإخبارهم ،
بينما السنة لم يعهد فيها شيء من ذلك .

أثر هذه الفروع :

وقد كانت هذه الفروع أصلاً في محضر عصر معنده في القرآن .
وعدم الاعتماد في شأنه على السنة وكان في الوقت نفسه سداً عنها في
السمع طاق خلاف في ذلك ، سنة أكثر منه في زعمه قرن ، وبخلاف
فيها ، والله من جهة شوب ومن جهة لدلالة ومن جهة معارض لها
أو من غيرها ، بينما القرآن لم يسله خلاف ولا في عصر يحبه لدلالة أو
بحبه معارض له منه ، ويتضح من حين ، كرسد خلاف من انباء
في فقه القرآن والسنة .

٩ - السنة تشرع وغير تشرع

يسعى أن يلاحظ أن كل ما ورد عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في كتب الحديث
من أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، على أقسام
(أحده) - ما سئل به من الحاجة لتشرعه ، كالأكل والشرب واليوم
واللشي والبراور ، والمصاحبة من شخصين ، صبي أمويه ، وشعاعه ،
والمساومة في البيع والشراء .

(ثانيها) - ما سئل به من التحريم ، وهذه الشخصية أو الاحتناعه

كالذي ورد في شتور ^{الزينة} والطرف وطول للناس وقصره .

(ثالثاً) - ما سئل به لتدبير الأنبياء أحد من أنفروا أحده ، كتوزيع

الحيث يشي على ما وقع حادثة واحدة في موقعه أو حادثة أو يكون
 في الكروية واحدة أو كذا من ذلك ما يعتمد على وحى
 الظروف والمدة الخاصة.

وكل ما حصل من هذا النوع من شئ ما يتعلق به طاعت المعلن
 أو نهي أو غير ذلك من الأمور الدينية من غير ما يستلزم رسول الله ﷺ أو
 تشريعاً ولا مقصد مشروع

١٠ - التثريب عام وقاص:

١ - عام : ما كان منه تشريعاً وهو غير مقصود
 (أولاً) - ما صدر عن النبي ﷺ من غير قصد تشريع
 كمن يرى محلاً في الكتاب أو الحديث ما لا يوجب منه شيء في
 عبادات أو أخلاق أو غير ذلك مما لا يوجب منه شيء فلا يوجب
 وهذا النوع من تشريع عام من غير قصد تشريعاً ولا مقصد
 أحد منه وإن كان مقصوداً منه تشريعاً فلا يوجب منه شيء
 على شيء سوى العلم به والوصول إليه.

(ثانياً) - ما صدر عنه من غير قصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 المسلمين كمنشأه من غير قصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 من بحاله أو غيره قصد أو لا قصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 ذلك هو شأن تشريعاً ولا مقصد تشريعاً

وحكم هذا أنه ليس تشريعاً ولا مقصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 وليس لأحد أن يفعل شيئاً منه من غير قصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 (ثالثاً) - ما صدر عنه من غير قصد تشريعاً ولا مقصد تشريعاً
 بلع

قال السكال . . ولا خلاف في أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك .
 وإنما الكلام في أن هذا كان منه نصب شرع على العموم في الأوقات
 والأحوال ، أو كان تحريضا فله في وقائع فيحصاه . وبعد شافعي هو نصب
 شرع ، لأنه هو الأصل في قوله . لأنه معوث لذلك . إلى - المسألة في فصل
 التعبد من الجزء الرابع في فتح القدير . وقد عرصر بهذه المسألة بوجه
 عام الإمام القرافي في كتابه (الفروع - ١٠١) كـ عرصر لها الآدم . ثم
 أعرض في كتابه (رد لمعاد - ٢) أنه . كلام على غيره . حين
 وعرض لها كما أشر كثير من العلماء في حريث المسائل التي من الخلاف
 فيها من الأئمة على الخلاف في جهة التصرف لدى صدر عن رسول
 ومن هذا يرى أن كل العلماء مجمعون على تقرير مسألة وهو من الجهتين
 في مصدر التصرف ، وأنه معترف به عديم

١١ - محتويات القسم التشرعفي في السنة

وإذا قطعنا أسطر عم ورد في السنة بما سببه هذه والتجارب وشئون
 التي تعتمد على محض التدبير الأسان ، فإما يستصعب أن يحصر ما حثت عليه
 سائر الأحاديث من شئون شريعة فيها يأتي
 (أولا) - العقائد التي حددها الإسلام في العرف بين الأيمان والكفر
 فيما يتعلق بالله وصفاته ، وما يتعلق بالرسول والوحي ، وما يتعلق باليوم
 الآخر

وهذا القسم قد ذكره المراء نبيه ، وكان القرآن لتواتره وإهدته
 القطع ، هو المصدر الوحيد لتعرف هذه العقائد . في طلب من الأيمان
 به وهو عقيدة . وما لم يطلب الأيمان به ليس بمقده . والحديث في هذا القسم
 ليس إلا مرددا ما أثبت القرآن منه . وليس في العقائد ما أورد الحديث

اشهر الكتب المؤلفة في فقه القرآن والسنة

بشر الإسلام ، وسط سلطانه على كثير من أقاليم المعمورة ، ودخول فيه
كثير من الأحاسن المختلفة ، دوى اللغات استباينة والثقافات المتعددة ، وفي طلي
رئس ، تعاين رأى عبد الإسلام وحرب المم ، دره نشرح لقرآن الكريم ، حقه ،
لمعانيه وضبطا لسلطاته .

وكان أول ما قصد من ذلك ، التفسير بفعل الأحاديث والآثار المعاصرة
الآيات . ثم قصد تفسير نطاق الألفاظ والأساليب ، من جهة ما تدل عليه من
الجهاد ، بلاغة ، ثم قصد تفسير من جهة ما تدل عليه الآيات من أحكام
دينية أو كلامية ، أو خلافه . وهكذا اختلفت مشرب لقوم في التفسير ، تبعاً
لاختلاف لميول ونهجه لتصور متعده

• • • • • د طائفة من المفسر الفقهاء ، آيات الأحكام ، التفسير والبيان ، غير
أهم من ذكرهم في الموضوع بالترتيب من حيث وضعها القرآني ، فأقروها في
سور ، ولم يتجه ، خدمتهم في جمع الآيات متعده ، وموضوع واحد ، ودور متبا
دراسة خاصة ، ورواهاهم فعملوا هذا ، كان نوعاً من التفسير في دراستها
لا تلبس من . هذا بحث عن آيات الموضوع الواحد في موضعها لمختلفه
من أسرار متعددة ، ولكن فيه أيضاً نوع من الدقة في الاستنباط التي كثيرا
منها ، المفسر في . والآية الواحدة لم يصبه غيرها في موضوعها ، وعلمهم
قصد ، ذلك محفوفة على نسب الآيات في وضعها انقرا في . ونظرك « حجة لها
شأنها في اعتبار القرآن عن لكتشف الموضوع ، أيدي بشر في العلوم

وارى أن هذا صبيح جيد ، ويكتفي بتركوه لنا من تفسير في . هذا هذا
المعنى اسامي ، ولا يمتنع بعد ، من أن اسلك ذلك الطريق الآخر الذي أشربا
إليه وتوهمها . تسبيلا لدراسة الموضوعات العنية انقرا به ، دراسة خاصة

واقية، نستحضر فيها جميع الآيات المتعلقة بالمسألة الواحدة في مكان واحد، ومن الدين أفردوا آيات الأحكام، التفسير .

١ - الإمام أبو بكر محمد بن علي الخصاص الخثعي المتوفى سنة ٥٢٧ هـ، في كتابه (أحكام القرآن) وهو معروف متداول ويصح في ثلاثة أجزاء . والخصاص هذا هو الذي يذكره بعض الختية بلفظ الراي، كما صرح بذلك صاحب القاموس في صفاته فخره .

٢ - ومهم الأمام القاصي أبو بكر محمد بن علي بن علي المالكي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ، في كتابه (أحكام القرآن) وهو كتاب معروف متداول من أدق الكتب في هذا الفن ويصح في جزأين .

٣ - ومهم الأمام أبو عبد الله محمد بن محمد الفارسي المتوفى سنة ٦٧١ هـ، في كتابه (جامع أحكام القرآن) ، وتقوم الآن دار الكتب المصرية بطبعه وإشرافه ، وقد أخرجت منه إلى الآن أربعة عشر جزءاً ، وهو كتاب كثير المسائل والتعريفات للعممة ، ويعرض كعده إلى آراء الفقهاء في معنى الآيات والاستنباط منها .

٤ - ومهم أبو الطيب محمد بن محمد بن محمد بن علي وهو من علماء القرن الثالث عشر ، في كتابه (في الحرام من تعبير آيات الأحكام) ، وقد اقتصر فيه على ذكر ما يدل على الأحكام دلالة واضحة ، ولم يتعرض لما كان مدلوله معلوماً من الدين بالصراحة ، كقوله تعالى : «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» . إلا إذا اشتملت الآية مع ذلك على ما يتوقف على الاستدلال ، فيذكرها

لهذا الخاب فقط ، وعلى العموم فهو تفسير وجيز ، تنصرف فيه على ظاهره لافعال
وأفعالها في نظره ، ويقع في نحو ٣٥٠ صفحة

وهذا حدث كلية الشريعة لأثره فيه حدود هذه الكتب ، وسارت على ردها
وما كتبه تفسير الآيات لأحكام ، في لوصح و لاسلوب والاحتيال

هذا نحن من تطاول التفسير وكنته أن لا يكتب في وصحت شرح
لأحاديث فقد تمت تجميع على وصحت به لأحاديث

وهذا كان لبعضهم في جمع لأحاديث بعضها مصمم ، أعاد
الأساليب وأرواها ، وحصله عشر الموصوعات في وردت فيها ، ومن جهة
أخرى هم مصمم بحمل كل ما في القرآن الكريم على ما يصح في صدره ،
ومن هؤلاء الآله

الخامس - مسلم - أبو داود - الترمذي - ابن ماجه
وكلهم من علماء عرب نشأوا في عصرهم وكتب هؤلاء الآله هي المعروفة
عند العلماء ، كتب السنة ، وهي متداولة في فحتم ، لنفسه من جهة الرواية
والترتيب ، وأقسامها في علمه صحيح صحيح ومسلم ، واحتلهوا في
الترجيح بينها .

ثم جاءت بعد ذلك طائفة صعب في لأحاديث بها صحت ، منها التفسير
في الآيات ، فافهموا على أحداث لأحكام وعادوها في شرح وأبواب غير
أن أحاديث لأحكام قد جمعت من قبل ، عشر الموصوعات لعبد الواسع
العقبة ، وجاءت شروحه كمنها كتبه .

ومن أقدم كتب التي عرفها في هذا الشأن ، كتب (شرح معاني
الآله) . لا أعلم أي عصر انطواي . عقبة الحبي إلى انتهت إليه
رياسة أصحاب أبي حمزة ، صرنا في سنة ٢٣١ هـ ، والكتاب يقع في
مجلدين عظيمين ، ومطوع الحمد ويظهر فسانه خريصون على هذه الآثار

ومن هذه طائفة أيضا لأمامهم تيمية حسبي المتوفى سنة ١٦٥٢ هـ وقد
جمع كتابه (مكتبي الأحقر) من الكتب سنة لمقدمه، عذريا بها، وحوا
بعده الأمام الشوكاني المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ وشرح استنباط كتابه
(نيل الأوطار)، وهو مطبوع منذ سنين، وجمع في كتابه أحراء.

ومن هذه طائفة أيضا لأمامهم محمد بن مصطفى المتوفى سنة ١٨٥٢ هـ
وقد جمع كتابه (الوعاء المأمون من أدلة الأحكام) حوا، هذه الأمام محمد بن
اسماعيل الهنتماني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، وشرحه في كتابه (مسبل السلام)،
وهو مطبوع أصلا منذ سنين، وهو من الكتب التي كتبت المؤلفه في
هذا الشأن، صاحبها مع حوا لا مرفه كثير من شراح الحديث،
ولا مفسريه أم أن المؤلف لا يتردد من حوا لا في هذا الباب
المعروف من أرجوع النجاة، ومعه فيها



الباب الرابع

أسباب اختلاف الأئمة في فقه القرآن والسنة

أولاً - أسباب الاختلاف في فهم القرآن والسنة

- ١ - اختلاف في طرق التأويل والتفسير .
- ٢ - نزول الآية المفردة بين معنيين مختلفين .
- ٣ - نزول الآية مفردة بين معنيين أحدهما من القرآن والآخر من السنة .
- ٤ - نزول الآية مفردة بين معنيين أحدهما من القرآن والآخر من السنة .
- ٥ - اختلاف في فهم الآيات الواردة في القرآن والسنة .
- ٦ - اختلاف في فهم الآيات الواردة في القرآن والسنة .
- ٧ - اختلاف في فهم الآيات الواردة في القرآن والسنة .

(ثانياً) أسباب الاختلاف التي تخص السنة وحدها

- ٨ - الاختلاف في فهم السنة من جهة العمل .
- ٩ - الاختلاف في فهم السنة من جهة العمل .
- ١٠ - الاختلاف في فهم السنة من جهة العمل .

يخص أن يذكرها ، بحمل الأسباب التي أدت إلى اختلاف العلماء في استنباط الأحكام من الآيات والأحاديث ، حتى تكون بمثابة إرشاد لمن يريد (فقه القرآن والسنة) - إلى معرفة طرفهم في الاستنباط ، وإلى الموارد التي فيها ورجح ما ظهر له رجحانه ، من آرائهم وأقوالهم

وقد اتفقوا جميعاً على أن الأصل لدى لا يعدل عنه في التشريع ، وهو
على كل ما سواه من وجد ، هو كتاب الله ، ثم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما من
إمام إلا دل غاية جهده في الوصول إلى ما يدر عنده القرآن أو السنة ،
أوهما مأ ، وعلى الرغم من هذا وقع بين الأئمة اختلاف كثير في استنباط
الأحكام من هذين المصدرين

ويمكن حصر أسباب الاختلاف في نوعين أحدهما أسباب من
القرآن والسنة ، وثانيهما أسباب من حسن السنة

(أولاً) أسباب الاختلاف التي نعم القرآن والسنة

من خصائص اللغة العربية اشتراك اللفظ في الوصف لمعنيين وأكثر ،
وتردده بين المعنى الحقيقي والمعنى المجرد ، أو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجرد
ومن خصائصهم أيضاً ، اشتراك الحرف لمركبة من معنيين مختلفين بسبب ركنه
محروف خاصه ، (كأداة الاستثناء) ، ولفظ (أو أو) (لعل)

ومن المعلوم أن القرآن والسنة عروضا ، وهما على اللغة العربية من هذه
الخصائص التي تؤدي إلى الاحتمال في معنى ، ومن هذا وقع الاختلاف في أهم
ما يدلان عليه

والذكر حملة أمثلة وضح بها كيف شأ الخلاف بينهم من هذه الخصائص

١ - الاختلاف الذي يرجع إلى الاشتراك في اللفظة المفردة :

١ - تردد اللفظة المفردة بين معنيين مختلفين :

أمثلة :

المثال الأول

في أمثلة الاشتراك في اللفظة المفردة كلمة (فسر) الواردة في

استبراء الخواصى المشتركة ، بالخص . نظرا لآيه المعروف لأراءة بطلونة ،
فليعتبر الخيص في الأمة أيضا ، لأن المقصود منها هو المقصود من الاستبراء .
(٢) - أن الرسول ﷺ قال « طلاق الأمة تطليقتان » ، وعدتها حصتان ،
والأمة لا تحذف الحرة في حجب المشروع ، وبما يحكمهم في الصيغ فإذا
كانت عدة الأمة بالخيص . كانت عدة الحرة به أيضا .

(٣) - أن الآية صلت على عدة مخصوص وهو (ثلاثة) ، وحقيقته ثلاث
وحدات ، ولا صلة على وحدتين وعص اثنتي ولا تحسرا وعلى رأى
الآخر من تكون لعدة ظهري وعص الثالث ، وذلك فيما يار وقع الطلاق
في سماء الظهور ، فلا يصدق تعدد على سبب خفيصة ، وليس كذلك على مذهب
إليه ، لأن الخيصة التي تقع فيها الطلاق لا تحسب عدد من "عدة"

(٤) أن قوله تعالى في : « عدة التي لا تحصى » ، ولا يفتى ينس من المحصر
من سائرهم إن ارتفع عدس ثلاثة أشهر والآن لا يحصى (١) ، صريح في
حمل الأشهر دلا على عصى في لعدة ، عصى الاعتداد بالأشهر مشروط
بعدم الحصى ودل على أن الحصى هو الأصل ، وهذا شأن قاعدة لدل والمدل
منه ، كما براه في التيمم والوضوء ، أحدا من قوله تعالى « ولم تجدوا ماء فتيمموا »
وبه دل عدد الجمع على أن الأصل هو "الظهور الماء" ، وأن الظاهر بالتراب
بدل عنه ، فكذلك هنا .

ثم قالوا : « هذا » قد صحح عن ثلاثة عشر صحاح أن رسول الله ﷺ
قال : « إن الرجل أحق .. مرأته لم تعتزل من الخصة اثنتي » ، ولو كانت العدة
، لظهر لا نهت بالدخول في الخصة اثنتي . ولم تنوب على انصافه ، كما جاء
في الحديث وهذا دليل آخر على أن المراد من الكلمة هو الخيصة لا الظاهر

ثم تشوا ما أورد لأولون من فرائض. فاشتر لهم بحى. فروع. جمعا
أقره معنى الخيص، ووجهوا تأنث العدد أنه مطور فيه إلى اللفظ. ومراعاة
اللفظ كثيرة في اللغة. ولأنه حدث على هذا اللفظ. فلا يدل على تدكير
المعدود

وقد قال ابن رشد: (والكلا العريقين احتجحات طولية ومذهب
تخفيه أظهر من جهة المدى، واحتجته من جهة المسموع منه. وفيه أو قريب من
مساوية)

وحدث أحد من هذا معشركم مدح تحت مذهب. ولا. وتأيد
له

المثل أى

ومن الأمثلة أيضا اختلاف المعنى فى معنى كلمة (مصح) فى قوله
«ولا يكفوا» كجاء فى قوله من لسانه. وفيه مشرقة بين فقد والوطء.
ومن هذا الاشارة إلى اختلاف المعنى فى لايه

حملها من مشقة على الوطء. وقد حرمه من زناها الاب على الابن.
وحملها (الشامى) وآخرون على المقد. ورأى أن مربية الاب لا يحرم
رواجها على الابن.

وقد وردت الكلمة فى القرآن ولسان العرب معنى الوطء مرة. ومعنى
العمد أخرى. وختلف المعنى فى تعيين المعنى المراد. والفرج بين الرايين
مدكور فى كتب التفسير والمعجم. فارجع إليه يست

من تردد اللفظ المعروفة بين المعنى الحقيقى واللفظى للمعنى:

ومن أمثلة الاختلاف فى معنى من تردد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمعنى

تجارى احتلاهم في معنى كلمة أو ينفوا من الأرض ، نورد صم
عمومات المحار من لغة ورسوله . في الآية التي تذكر بعد
فقد حملها المفسرون على الأخرج من لأرض التي ارتكبت فيها الآساد ،
وهو المسمى الحقيقي للكلمة

وحمل المفسرين على السحر ، وهو من يحرق لها
وعدشاً الاختلاف أن الله عز وجل في السحر ، فرأى
لأول مرة ، على وجه محدد ، في الآية التي ذكرها ، ولم
يوجد في الآية ، ولا في الآية ، شيء من السحر ،
أو أحادية فعلية ، في الآية ، في الآية ، في الآية ، وهو
استحالة أن يرد الله من جميع الأرض ، لأنه لا يكون إلا قتل والبق
عقوبة غير القتل ، وإن أراد الله من حصص أرض المسلمين ، كان فيه رح
إسلام في ذلك ، وهو لا يجوز شرعاً ، وإن أراد حصص لأرض التي ارتكبت
فيها الآثام ، إلى أرض أخرى من أرض المسلمين ، لم يتحقق من ذلك مقصود
من العقوبة ، وهو إخراج عن إحداهما ، وكما الأذى عن الناس ، فإنه
قد يردت كتب فيها مثل ما ارتكبت في الأرض الأولى ومن هذه رأى الحقيقة
تجرب أهل على المعنى التجارى وهو السحر ، وهو عمل سوء قتل ، ولا يمنع
منه ما ع شرعى ، ويحقق للعرض المعصود من التشرع

م - تردد اللفظ المعرودة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى .

ومن أمثلة الاختلاف ما شئ من تردد اللفظة بين المعنى اللغوى وشرعى .
اختلافهم في كلمة (ما ترككم) الواردة في آية الحجر مان من السماء
شملها بوجهين ، على ما شمل من المشقة من ماء الرد ، نظر إلى أنها
بنت ، معنى اللغوى ، وإن شئ حرمها على من تحلف من مائه

ورأى لشافعي أنه لا تشوطها، فلا تحرم على من تخلقت من مائه، بطرا،
في أنها ليست من شرعية، بدليل عدم تورثهم وعدم إباحة الخوة بها، وعدم
ثبوت ولأبيه عليها.

ومثله هو الخلاف تردد اللفظ بين المعنى المعنى وهو المتولد من ماء
الرجس مطلقا، والخصمعة لشرعية، وهو خصوص المتولد من ماء الرجل
في ظل نكاح شرعي صحيح.

٣- لا متولد انشأ منه الاشتراك لوروع في تركيبة اللفظ بهما

على بعضه :

أمانة :

المثال الأول :

ومن أمانة الاشتراك الواقع في ركب الأعضاء مصحبا على بعض قوله
تعالى : إنما حرأ الذين يحارون قتله وسعون في الأرض فسادا،
أب يقتلوا، أو يصلوا، أو نقصع أبه وأرحمه من خلاف، أو يهوا
من الأرض^(١) ركب فيها الكلام كلمة (أو)، وهي نجى في سائر العرب
للتحيز من شئين أو أشياء نادرة، ونجى للتبويب والتوزيع، فأنظر إلى حالات
يخدمه نارة أخرى.

ومن هنا اختلاف الفقهاء في هذه المقولات هل هي مرتبة على
الحديات التي عم من الشرع ترتب عليها وعليه فلا قتل من المحاربين إلا
من قتل، ولا قطع ميم، لا من أحد المال ولا سبي إلا من لم يقتل ولم
يأخذ المال وبلى هذا لرأى ذهب جمهور العلماء حملا لكلمة (أو) على التبويب
والتوزيع.

(١) الآية ٩١ وتلاتون من سورة دمنة

أو هي ليست مرتبة على الحديث ، وإذ سئفت على وجه التحجير ؟ فيكون الإمام الخيرة في توقيع أيتها شه على من شاء ، بمن ثبت عنه أنه يجازب الله ورسوله ، ويسعى في الأرض بالفساد ، سواء قتل أم لم يقتل ، وسواء أحد المال أم لم يأخذ ، وإلى هذا ذهب جماعة آخرون

وحججه الأولين أن المذكور في الآية عقوبات متعاقبة ، (الفس - الصلح - قطع الأبدى والراح - البقي) وحرثتم التي يرتكب مجرون منه وثمة أيضا ثم ثمة ومن أحد الم - وشممه - وجوهه وشممه - واحد - ثم ، وإذا كان الأمر كذلك من تحجير بعض حرث - اعطى العقوبات على أحف الحرائم وأحدها على أعتقها ، وهذا مما يدهم فهو عدم " شرمه - ماله - علاه من مراعاة ما عهد في شرع من ترتيب القتل على قتل ، ولتضع على أحد المال والى على لأحده ويجهه هذا وذلك وجوب تورع العقوبات المذكورة على ما تقع من حرائم تحت اعطى والحقه

ويدعى أن ، لم يه ، أن أدى حال بالتحجير للاتمام ، لم يرد أن الإمام يحكم بمجرد هوى وشهوة حتى به أن تحجير يقتضى ترتيب اعطى لعقوبات على أحف حرائم لجواء ، يريد أن الحكم يحير بحسب احتماده في اتحاد ما يراه داره بعده ، محققا لمصلحة وليس المقصود من هذه الآية بيان عقوبات حرائم معناه تقع من الأفراد ، وإنما المقصد بيان عقوبات المحاربين - عصبه لأفراد - وأن الإمام يحير في توقيع ما يراه ، بما عليه عليه النظر المصلحة ، وقد تكون حرائمهم حالية من قتل وأحد مال ، ولكن يرى الإمام أن لهم اعتصابهم شرورا ومماسد في الأمة ، تربو بكثير عن قتل شخص فقط ، أو عن قتله وأحد ماله ، وذلك كما في العصايات المتأمرة على حطط الأولاد والسيدات ، وتدمير الثورات الداخلية ، التي من شأنها أن تهدد الأمن العام ،

وتروع الآمن في المذكر والطرفات، ولا شك أن هذا التحدير هو أساس صلاحية هذه الآية لأن تكون مصداقاً لأعظم تشريع، يصير به على أيدي العصابات المفسدة .

أما "توزيع" لدى يهتبه أنه لا يكون مفصلاً عن أنه يس له مسند يحتمه فهو تقيد مدحكم بالمردود له أن يفيد به ومرة معهم في اشرح الحجة لأمر في عدمه بخلافه - ليس في اشرح مدعو "يه" أو يسل عليه ويرتد إليه أن قطع هو مدع وليس به، بخلافه في حرمه اسرفه اعمده، وأن صلبه مشروع بخلافه في أنه جرمه أخرى فرد .

والحق لدى راد في هذه المسألة هو نحن عز التحدير، الذي على الاحتشاد والمشورة في تعرف المصلحة، وما يجب أن يس من فوائده، أما الاحتشاد الهوى والشهوة، فلا يعرفه لاسلام من الحكمة لاسلامى الموطوءة به تعدد حدود الله وأحكامه .

ولا يهتبه ما تسمع من أقوال المشوهين لاسلام في عفو، نه، وقد كرر كما يدكروا أن نه تلو أو يصحوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وتقول كما تقولون، عفو أن تتخلع من هولها لقلوب من عبيدك أن تستحضر معنى قوله تعالى: الذين يحذرون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً، وعندك يفتح لك، من من يعرف حكمه، فمن من يحكمه المشرع الحكيم، ثم قلنت إلى هؤلاء الذين يقتلون حركات والأموال، رجالاً، وساءاً، وطغالا، ويسرون الديار، لا تقع به غير أشجار ولا ساء، ويقول لهم أين رحمتكم التي لا تظهر إلا تعرض بشوكة الحال، وإيا من الحق لسلطان، ولكن الله الهوى على على صاحبه به يشاء .

المثال الثاني

ومن أمثلة ذلك - الواقع في كتب بعض، قوله تعالى: "والذين

يرمون المحصنات . ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فأجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون . **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا . فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (١) فقد ركب الكلام فيها كلمة (إلا) بعد جهتين متعاطيتين . وهما قوله تعالى : ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وقوله « وأولئك هم الفاسقون » . ومن هذا التركيب في اللغة ، يحتمل رجوع الاستثناء فيه إلى الجملة الثانية فقط ، ويحتمل رجوعه إلى الجنتين معا .

والنظر أن هذا الاشتراك حذف بعد . فذهب اللجنة إلى الأول . ورأوا أن المحذور في المقصد يصل عد التوبة غير مقبول لشهادته . وذهب غيرهم إلى الثاني . ورأوا أن توبه رد إليه اعتباره في رد ما فتنه من شهادته ، بخارده اعتباره عند نه فتنه من مرة العاصيين .

وإنما ذهب اللجنة إلى الأول لأهميرون أن رد شهادة القاذف من تمام الحد لأن الآية رمت على القاذف مريم أحدهم إيماناً ، وهو الخلد المدكور بقوله تعالى : فأجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تحرسوا . وهو عدم قبول الشهادة المذكورة بقوله تعالى : ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا .

أما غيرهم فرأى أن الحد هو خصوص الخلد . وأن رد الشهادة عقوبة رائدة يباحثهم في ذلك أن المعروف في الحدود أنه عقوبات مدنية ، ورد الشهادة عقوبة أدبية ولم تعد عقوبة أدبية فيما شرعت له الحدود .

وقد اتخذ كل منهم نظرية رد الشهادة أساساً لزمه في رجوع الاستثناء ، وهذا ودك كالخلاف في مسألة . وقد عرّض الأصوليون لمسألة رجوع الاستثناء بعد الجن المتعاطعه (الواو) ويروا ما فعله فيها من مذهب ، وما لهم على مداهم من حجح ، فليرجع بيها من شاء .

ويسنى أن يعلم أن الخلاف فيها إنما هو في حالة ما إذا نجرد الكلام عن دلائل يمين أحد الاحتمالين كما هو الشأن لكل اختلاف في مشترك.

أما إذا وجود في كلام ما يمين أحد الاحتمالين فإنه يجب المصير إليه ، تعاقب ، وذلك مثل قوله تعالى ، في كفاره القتل الخطأ « فتحرير رقبة مؤمنة ، وديه مسبه الى أهله » ، أو أن يصرفوا ، فإنه قد اشتمل على مرتبة تعين أن الاستثناء يرجع إلى الخلة الأخيرة فقط وهذه القرينة هي امتناع عود الاستثناء إلى تحرير الرقبة ، لأن تحرير الرقبة حادثة ماله ، وتصدق الرقبة لا يتعلق به ولا يقبله

، مثال ذلك أيضا الاستثناء واقع في آية تحرير الرقبة وهي « وإذا جاءكم الذين يمارون لله ورسوله وسمعون في الأرض فداؤهم أن يملوا أو يصلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خيرا في الدين وهو في الآخرة عذاب عظيم » الآية ، والظاهر أن الله تعالى قد قدروا عليهم ، وعصوا الله ورسوله ، وهم قد اشتملت على مرتبة بعد رجوع الاستثناء إلى غير كلها ، وهي قوله تعالى « من قبل أن يقدروا عليهم » ، ونعم رجوعه إلى الأخيرة وحدها ، وهي قوله تعالى « ولهم في الآخرة عذاب عظيم » . لأنه من المعلوم أن لونه من الدواب سقطت العذاب الآخرى مطبق كانت من القدرة عدم أم بعدها ، ولا يبقى على هذا المرض للتصديق من القدرة فائدة ، فوجب رجوع الاستثناء هذا إلى جميع ما ذكر ، فرفع استثنائه كما ترفع العذاب والخرى

المثال الثالث

ومثال الاشتراك الواقع في التركيب أيضا قوله تعالى « للذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ، سائرهم ، نرضى عنهم ، وإن كانوا من الله غفور رحيم ، وإن عزموا

الطلاق. فإن الله سميع عليم . (١)

ويسعى أن نعم ما أولا . أن الأيلاء . هو حلق الرجل على محر امرأته
أربعة أشهر وأكثر . وقد كان عند الحامية من أساليب إضرارهم الروحانية
وكان يمتد عددهم إلى ستين . تكون المرأة فيها كالمعدة . لا متروحة ولا مطاعة
فعله الإسلام ورده إلى أربعة أشهر . ورتب عنه حكمه الذي يرفع عن المرأة
الصبر بهذه الآية وقد ركب "الكلام" في كلمة "أولاً" وهي للتعقيب ، غير أنه
تحكى في أصل العرب للتعقيب لرمي تارة ويكون زمن ما بعد ما بعد وعن
ما قبل ، نحو أراد الصلاة توصلاً ونحو آخره للتعقيب المذكور . نحو توصلاً
فعل وجهه وبه . فلا يجد التحريم في الزمن . وإنما تكون مصداقاً لحالة
الفعل في زمن ما قبلها .

وقد نشأ من هذا الاحتمال اختلاف لهم . في معنى الآية . فمن ذهب إلى
الأول ، أي أن المعنى وإن فاءوا بعد المدة . فإب الله غفور رحيم . وإن
عزموا الطلاق أي بعد المدة . فإب الله سميع عليم . وذلك رأوا أن معنى
الآخر لا يقع به طلاق ، والواجب على الزوج حسنة أن يطلق ، وإن أبى رفع
أمره إلى الحاكم ويحصره على الطلاق أو يؤمنه عليه .

ومن ذهب إلى ثنى رأى أن الطلاق يقع على المدة لأن المعنى فإن
فأوا فيهن فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا طلاقاً أيضاً فهن . وذلك لعدم
العبء إلى معنى المدة . فإن الله سميع خبير . فإب الله سميع عليم .
يكونه من الأصغر والمرأه

وهكذا كان الخلاف في حكم الأيلاء . مترتب على الخلاف في تعيين المراد
من التعقيب الذي تدل عليه (الفاء) .

(١) الآيتان ٢٢٦ و ٢٢٧ من سورة البقرة

وقد اعتمد المحققون الذين ذهبوا إلى الاحتياط على قراءة من مسعود
 « وان قاموا فليس » وقال النكاح من عثمانهم (رجحت قراءة ابن مسعود احتياطاً
 لتعقيب الذكرى . لأن الأصل توافق القراءات ، أو لأنها قراءة آحادية ،
 وهي تثبت الحكم وقد قام الذين على صحة الأثبات بها ، إذ ليس من شئت في
 أم قرآن عن صاحبنا وحى عبد الرزاق ، فاد امتعت الرأية لعدم التواتر .
 ففى أنها عن صاحب - الوجي ومعنى الحصى وهو أنها قرآن لا معنى للمع
 وهو أن عن صاحب الوجي هي إم أن أو حدث ، وهو أن يبين
 الحصة بين عدة واحدة على وجه واحد ، لأن حصة ، من و ، كل واحد
 فريق استدلالاً ورجحان يرجع إليها من شاهد في كتب تفسير والمعه .
 وفى هذا القدر كفاية في المراد هنا .

المثال الرابع .

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى وأمهات سيئاتكم . نكحكم اللاتي في
 حواكم من سيئاتكم اللاتي دخلتم من « ١١ » ، وقد ركب الكلام فيها على
 صفة عدد موصوفين ، « اصفة قوله تعالى « اللاتي دخلتم من » والموصوفان
 « سيئاتكم » المذكور مع الأمهات ، و « نكحكم » المذكور مع اللاتي ، ومثل هذا
 يحتمل رجوع الصفة إلى الموصوفين معاً ، ويحتمل رجوعها إلى الموصوف
 « اللاتي فقط ، ومن هنا نشأ الاختلاف بين الفقهاء .

ورأى من عرجوع الصفة إليهم ما ، وكان المعنى عندهم حرمة أمهات النساء
 اللاتي دخلتم من . وعلمه ولا تحرم الأم إلا الدخول على أمت ، كالت لا تحرم
 إلا الدخول على الأم .

ورأى آخرون أنها صفة للشيء فقط ، فلا تميم سوى تميم حرمة أمت

والدحول على الأم، ونفى حرمة الأم مطلقاً حصل دحول منها، أم لم يحصل،
وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو معنى القاعدة المشهورة (العقد على الست يحرم
الأمهات، والدحول بالأمهات يحرم الست)

٣ - المذهب الثاني، منه الاختلاف في القواعد الأصولية :

إن معرفة هذا النوع من أسباب الاختلاف، تستدعي الإلمام بآراء
أعلام في القواعد الأصولية، وهي كثيرة مشوعة.

وفي باب الأمر هل ينعى وجوه - أو يعنى البت ؟

وفي باب النهي هل ينعى على - أو لا ينعى - أو لا ينعى
واحد منهما ؟

وفي باب الأوامر هل هو حجة عند اختصاص في الدق، أو ليس حجة ؟

هل يصح التخصيص بحديث لأحد، أو عباس، أو لا يصح ؟

وفي باب المطلق هل يحمل على المقيد أو لا يحمل عليه، وهل يصح

التقييد بحديث لأحد أو لا يصح ؟

وفي باب المعلوم هل له دلالة على نقص الحكم في الحاشية المخالفة للسطوق،

أو ليس له دلالة ؟ وغير ذلك مما عرّض لحثه علم لأصول، وعرفت آراء
العلماء فيه.

وسذكر هنا جملة أمثلة توضح كيفية الاختلاف الشيء من الاختلاف في

هذه القواعد، لتكون بمثابة إرشاد لمعرفة لتطبيق الخلاقي من هذه الماحية.

المثال الأول :

من ذلك اختلافهم في المقدار المحرم من الرضاع فقالت طائفة يحرم

عليه وكثيره، ورأت أخرى أن مطلق الرضاع لا يحرم، وإنما يحرم منه قدر

مخصوص. ومع هذا اختلفوا في تحديد ذلك القدر. فمنهم من يرى أنه

ثلاث رصعات ، ومنهم من يرى أنه خمس رصعات ، ومنهم من يرى أنه عشر رصعات ، ويرجع اختلافهم هذا إلى مدرسة إطلاق الكتاب لأحاديث وردت بالتحديد ، إلى معارضة أحاديث التحديد بمصدا

وإطلاق الكتاب في هذا هو قوله تعالى « وأما أنكم الآن أرضكم » ، ومن الأحاديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا يحرم لمص ولا المص » ، وقوله عنه « كان يمازل من أقرآن عشر رصعات معلومات ، ثم تسحر خمس معلومات » .

فمر راجع طاهر قرآن على هذه الأخبار . فم يفيد ما مضى ، قال بتحريم الرصاع ولو كان فطرة ، ومن قبل هذه الأحاديث وقيد بها بكتابتها ، قال بالتحديد ، ومن هذا اختلاف هؤلاء في ترجيح بعض أحاديثهم على بعض ، وكل طريقة في ترجيح ما راجح .

وبلاحظ هذا أن الفقهاء جميعاً حصروا طهرهم في دلالة كلمة (رصعكم) ، فمنهم أحد ، مفردة عن الأحاديث ، ومنهم أحد ، مفردة عما صح عنه منها ، وكذلك لم يعرف أحد منهم طهر إلى ما مضى كله (أممكم) ، ومن طهر مده بالاحتصان الأمومي ، الذي يستحق في العرف أن يعبر عنه بكلمة (أمهات) ولو أن « طرا » طهر في هذا وأحد ما عطيه " كلمة بحسب العرف من معنى الأمومة لتعريف وجه الحكم في مسئلة التحريم بالرصاع ، وليس في هذا أكثر من عدم الأخذ بالأحاديث الواردة في الموضوع ، كما صرح في المطالعين كتمان بإطلاق الإصرع في الآية ، وكان عليهم أن يضروا تركيب « الآن أرضكم » على كلمة « أمهاتكم » ، فيكشف المسمى الذي يحاول الإشارة إليه ، ولهذا مجال آخر يبحث فيه .

المثال الثاني :

ومن أمثلة ذلك اختلافهم في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها . فقد ذهب الجمهور إلى أن عدتها وضع الحمل . وذهب مالك إلى أن عدتها أطول العديتين (عدة المتوفى عنها زوجها وهي أربعة أشهر وعشر ، وعدة الحامل وهي وضع الحمل)

ومثلاً خلاف عارضين صين عامين وردا في الموضوع ، أحدهما قوله نعم : وأولات الأحرار حين ينصبرن أحسن^(١) وهي تشمل محرماتها المصلحة والمتوفى عنها زوجها ، ولا تحرم له على درندس . يوفون منكم ويبدون أرواحاً ، ترخص بأحسن أربعة أشهر وعشر^(٢) ، وهي محرماتها تشمل الحامل وغير الحامل .

فراى الأولون بحصيص الآية شيء مالاية الأولى ، وحقنهم أن الأولى رت بعدد ما تكون مفسرة لها وعليه يكون المعنى أن المتوفى عنها زوجها مع ما بعدة المذكورة ، فلم تكن حراماً ، فنعتد بوضع الحمل ، وبقيت الآية الأولى على عمومها ، فنعتد أحسن بوضع الحمل ، ولو كانت متوفى عنها زوجها ورأى الآخرون أن خصوص كل منهما ، أقر في عموم الأخرى ، وكان المعنى أن ذات الحمل تعتد بوضع الحمل ، فلم تكن متوفى عنها زوجها ؛ فإذا كانت متوفى عنها زوجها ، ووضعت فول معصي مدة المتوفى عنها زوجها ، فلا بد من إتمامها ؛ فإذا مضت المدة وهي حامل ، بقيت في المدة حتى تضع حملها ، وإن وضعت حملها قبل المدة ، وجب عليها إتمامها بعدتها أطول العديتين ، فهي معاملة بالآيتين .

(١) الآية الرابعة من سورة الطلاق

(٢) الآية رقم ٢٣٤ من سورة النور

المثال الثالث :

ومن أمثلة ذلك أيضا احتلامهم في نفقة المتونة وبكسائها ، إذا لم تكن حاملا : « هب الخبيث إلى أن لها السكى والنفقة ، وذهب الصهر إلى أنه لا نفقة لها ولا سكى ، وذهب مالك والشافعي إلى أن لها السكى ولا نفقة لها .

ويرجع هذا الخلاف إلى اختلاف الرواية في حديث فاطمة بنت قيس . ومعارضة طاهر الأكتاف له فالتين أو نحوها لها السكى والنفقة تسكوا بعموم قوله تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيضن عليهن »^(١) ، فقد أوحشت الآية نصريحاً بالسكى فوجدت نفقة لأبائها تأمه للسكى في المعمود من الشرع وأهملوا حديث فاطمة بنت قيس ، وهو أنها قالت : « صدق روعي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ ، فأنت ائسى ﷺ ولم يحسن لم يسكى ولا نفقة . وفي بعض الروايات أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها المسكى والنفقة لم لروحها عليها الرحمة » .

لم يلتفت الخبيث إلى هذا الحديث من ردوه مقدمين عليه عموم الآية المذكورة وسلامهم في ذلك عمر بن الخطاب لدى روى عنه أنه قال في حديث فاطمة هذا « لا بأس كتاب رينا ومنه نفقة بقول امرأة » ، يريد الآية التي أشار إليها ويريد أن نفقة قد جرت وجوبها . نفقة حدث وحشت السكى أما الذين لم يوجبوا لها نفقة ولا سكى ، فقد قبلوا الحديث وجعلوه مخصصاً الآية بمصلحة الرجعة .

أما لأحرور بعد عملهم أيضاً في سقوط النفقة ، بحديث فاطمة الذي ثبت عندهم ، كما جاء في موطأ مالك أن رسول الله ﷺ قال لها : « لنسلك عليه نفقة » ، وأمرها أن تعتد في بيت أم كلثوم ، ولم يذكر فيه إسقاط سكى

فقيت الآية على عمومها في السكينة. وإن فضعوا من السكينة والعقبة من اتصال وتلازم، ولم روا أن إيجاب سكتي مستلزم لإيجاب لعقبة، خصوصاً وقد صرحنا السنة بإسقاط لعقبة. وإنه وجوب سكتي سكتهم عملوا بالمصدرين اللذين لا يتعارضان.

المثال الرابع

ومن أمثله ذلك أيضاً اختلافهم في القضاء. شاهد وعين المدعى وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم حواجه في شيء.

وذهب الجمهور إلى حواجه. القضاء. شاهد مع عين المدعى في الأموال. وبهذا الخلاف مع رصده. وفي من أن السكتي ^{بشيء} قضى ^{بشيء} مع الشاهد. ظاهر قوله تعالى «واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن يكونا رجالاً فإن كانا رجالاً منكم فليس بضرر» ^١ وأما أن يترصون من الشهادتين.

فقال الحنفية إن الآية أفادت أن الاستشهاد. وهو حجة المدعى لا أن يكون إما رجلين أو رجلين ومرتات. ولا أن يترصوا. وأحدث بعضهم زيادة عمداً في سكت، وزيادته على سكت سح وسح سكت لا يكون بأحاديث الأحاد.

أما الجمهور فقد قبلوا الحديث وعملوا بمقتضاه، وذهبوا إلى الزيادة به على المكتبات سح، وقالوا إنها زائدة عمداً في سكت، وبهذا تعبيرا لحكم أدت بالمكتبات حتى تكون سح. وقد أرموا الحنفية بعد هذا الرد، أنهم حالفوا قاعدتهم هذه في كثير من فروعه المذهبية، نهد فدروا المهر، ومقدار المسروق عشرة درهم، مع أن القرآن فيه. وهو قوله تعالى: «وآثروا البعاد صدقاتهن»، بالسنة لمهر. وقوله تعالى «وات رق والسارقة»،

١. كذا وقد من عده في كذا وكذا
 ٢. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٣. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٤. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٥. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٦. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٧. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٨. كذا وكذا من كذا وكذا
 ٩. كذا وكذا من كذا وكذا
 ١٠. كذا وكذا من كذا وكذا

كاتب ولا شهود وإن تعتوا فيه فسوقكم، وانفوا الله، ويعلنكم الله، والله بكل شيء عليم، ومن كتبتم على سفروهم يحذروا كما حذرهم من قبله، ولا تكتموا شهادة، ومن يكتمها فإنه آثم قلبه، والله بما تعملون عليم^(١).

هذه هي الآية وهي المعروفة في لسان العامة بآية (المداينة)، والمراد المدايعة التعمد، أي الدس هو الدال الذي يكون في الدعة عند كان أو قد أو هو أو يشعن لقرص، واسلم، وبيع لأعدن من مؤخر، والأجل المسمى هو أو وقت الذي يعين من المتعة من التسمية، كاشهر، وأسه أما أمهات الأحكام في دل غيب لا به، في يحملها فيما يلي

(أورد) - في حذر هذه الآية على وجه عام وجوب الاحتفاظ به على الأموال، وقد احتوى أسلوبها على أنواع كثيرة من التبعيد وتعدد مرات المشددة في أوامرها وأهيبها، وعندئذ تذكرها لتضع ذلك على ما شملت عليه من ذلك، وهو منع عا به أن يخصص لأموال واستثمارها، وتقرير الحق على وجه بلا نقاب صحتها، وحديثه في لفظه على الأموال أن جعلها قرآن فإما لا تس، ووطها سمادتهم في الدنيا والآخرة.

(ثانياً) - حدثت الآية في لسان في الديون أمور ثلاثة، ثلاثة، ولاشبه، والزهن المقبوض.

(١) - في الكفاية بعد نشر فيها قرآن في ما يجب على الكاتب، من تحري العدن بن طاهر بن ولاريب أن تحري العدل مستدعي العلم بشؤون التوثيق الذي يحفظ الحقوق حسب المعروف بين الناس أو المخصوص عليه في قلوب الموصوعه، وفي هذا وجه، فوي إله يبعث في كوف في الأمة المتعمهون في درون على القيام بهذه المهمة، هم المعروفون اليوم باسم (المحررون) وأشار فيها أيضا

[illegible]

(٢) - أما الشهادة ، فقد طلت لاية أولا أن يكون روح من
المخلصين ، هم المؤمنون وقد أخذ جمهور علماء من هذا النوع قوله تعالى في
الامتثال على مراجعته لروح لروحه من الصلوات ، وأشهدوا دوى عدل
منكم ، (١) ومن قوله من : « وان يعمل لله شكاهرين على المؤمنين
سيدا » ، (٢) « لا عمل لهم - غير مسلم ، وعمه وادلت في الميات وغيرها
وقد عرص في تحفة كنهه ، « صر في حكمه » ، لبحث (شهادة غير
المسلمين عن مصعب ، وعلى مسلم) و « آراء » « فقههم » وأدلتهم ، ولما طر
في المصادر اشرافه هذه المسألة بحسبها ، « اشرافه » لا سلامة قبل شمه
غير المسلمين مصعب عن مسلم ، وعلى مسلم في هذه الآيات « التي جرت
لغاده كحصوله » أما « أو اشرافهم »

أما مثل الرحمة ، الروح ، وطهر ، الماء ، ونحوه ، وحل الديعة
وحرمتها ، من أشنون حاصه ، مسمين ، وإلى جانبهم الخائب الديني - قيل
شبهتهم فيم لا تقس - وقد ضعف الاستدلال به الاستشهاد على الرحمة
أما تفريد الشهد من الآلة إلى نحو تصدده ، كونهما من رجاء المحاطين ،

(١) لأنه الثمة ، سه رء "خافو

(۲) لے رقم ۱۵۱ میں سورہ

وهم المؤمنون فهو منظور فيه إن كان يجب في معاملات المسلمين أن تجري
بينهم دون أن يحصرها غيرهم، ومثل هذا قد سبق في عدم تقيدهم بغير اليهود -
لأن مفهوم له تعالى - فلا إن كان عدم حصره لا يقتضي تقيدهم بالمسلمين، وما دام
الشرط الجوهرى بشموله وهو صفة، صحيحة.

أم آية النساء فمنها واحد على أن (النساء) لا تشمل
الشهادة ولا قضاء ولا غيرها من الأمور الشرعية على
(المؤمنين) وفي الواقع أن الأمر في شمولها يقتضي ما هو مبني على
طريق لفهم أى طريق كان، ولا بد من أن يكون لها معنى لا غير مشموله
ولا على التقصى وهذا لا دلالة له على ما ذهب إليه من أن يكون
على المؤمن سبيلا على ما مع قول شهادة غير مسلمين.

وقد أُرشد الله عز وجل إلى أن الحق والمرئى، هو من مهم لرحلين
في الاستيثاق، إذ لم يوجد وقت من زمانه، وشاهد ما يرى من حكمته في
جعل المرائين منزلة لرحل وحمد هي أن يكون عندنا مسائل أو
الخطأ، ولكن ذلك راجع إلى عدم شمول معاملات المؤمنين غير
مألوفة لها، وليس عندنا من يخدم كذا وحمدنا، كل ما يرى
منها أو نسمع، فمن قوله تعالى أن نصل واحد منهم كذا، كذا هو لأحدى.

(٣) - أما الرهنة فقد أُرشد إليه ما ذكره كان معاملات على ما هو

ولم يحدا الكتاب، ولا بد من فهمه بقصد عنوانه وهو في الاستيفاء
حالة الحالة، لأنه وإن كان في التمسك به أن يكون رعايته لمصلحة
لشهودى، وحري التمسك به من غير أن يرضى في سعر والمحصلة وحدا الكتاب
أم لم يوجد، وبما أُرشدت إليه، وما يفهمه من كذا وكذا على جانب
فيها عدم وجود الكتاب، وهي حالة "الرهن" وقد وصفت الآية (الرهن)

ومنى وجد ذلك طابق ما وجد عليه حكمكم وكان حكمكم هو الذى هو فى نظر الحق والعدالة .

ومن انما ذهب ما يحكى فى شأن قصصكم . ان من مدعى انهم الى انض
بوثيقه كناية موقعة عليها بحكم ما رعى عليه . فقال له مدعى . ان لا يعمل بهذا
الصك لأن الختم على سنة شرعية . وان كان هو الذى مدعى . فقال له مدعى . من
قال بهذا ؟ قال له مدعى . الأمام أبو حمزة . فقال له مدعى . من عندك شهود
سمعت من الأمام ذلك ؟ فسمعت قصصى وهى بخير .

ومعنى هذه الحكاية . ان الحكماء فى تلك الفترة فى حوض آراء
العقلاء . ووصوفهم . ومعرفة . ان كان من يعتمد عليه فى معرفة
المراسين والاحكام . لان يعتمد عليهم . انهم هو من اول وهى
دل فى الوقت نفسه على ان علم الحكماء فى حوضهم هو الذى . ان
اصحاب الفطر سلبهم . انهم نظروا . انهم انهم

هذا ما اردت ان ارشدكم به . من تصدق هذه راية السكينة . انى انهم
العقلاء . مصدر الكثير من الاحكام حتى انهم انهم . انهم تصدقوا
حكماء . وعليك أنت . انهم انهم . انهم انهم

المثال الخامس .

ومن أمثله اختلافه لشيء . من لاختلافه . من هذه أقواله . انهم
فيما دل عليه لاية اى جاء فيها قوله . انهم لم يسمعوا منكم طولا
يتكح المحصنات المؤمنات . فها هي . انهم انهم . انهم
من حكم الزوج . انهم انهم . انهم انهم

قد رأى الجمهور ان حل لامة مشروط . انهم انهم . انهم انهم

المؤمنة ، وأن تكون الأمة مؤمنة ، وذلك جرياً منهم على رأيهم في العمل ،
المعوم ، فإن مفهوم شرطه هو قوله تعالى : ومن لم يستطع معكم طويلاً ، يدل
على أن من استطاع طويلاً ، كان محصناً للمؤمنات ، لا يباح له ترويح الأمة
وأن مفهوم لم يصعب المذكور من قوله تعالى : من فتياتكم المؤمنات ، يدل
على أنه لا يباح ترويح الأمة لكنه به

وحد من المحبة في ذلك ، جرياً منهم أيضاً على رأيهم في إلقاء العمل المعوم ،
وأن حواكمح لأمة ، وإن كانت كتبه

و ترجم بن الرأس بدعماً إلى معرفة صحيح امر قين في هذه المسألة
الأصولية ، وبحكمها عدم الأصول ، وإبراجع لها من شـ

٤ المرادف له شيء من الامتناع في تحكيم القواعد العقلية

ويلحق ، خلاف القواعد ، شيء من لاختلاف في قواعد الأصولية ،
التي ذكرها هذه لأفئدة لسانه اختلافهم إلى شيء من تحكيم القواعد العقلية .
ويظهر هذا في موقعهم أمام الحديث المعروف بحديث « المصراة » ، وهو
ماروي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تنصروا إلا إلى وإعهم ، من
اللعنة » ، وهو خير لطريق بعد ما يحكمهم ، إن شاء أمست ، وإن شاء ردها ،
وصاعاً من تمر »

والمصراة هي الدية التي ردها صرعها ليجتمع اللبن فيه ، من قولك
صرب الماء في الخوص ، التحصيف والتشديد ، إذا جمعت ، والمراد بالطريرين :
الرأيان ، والصاع قدحان وثلاث .

فكان العلماء أمام هذا الحديث فريقين فريق أحدهم يقتضاه ، فأثبت حق
الرد للبشرى ، وإلزامه بصاع من تمر يدفعه إلى البائع ، سواء أكان اللبن

قديلاً أم كثيراً . ومقتضاه أن الذين لا يرد عليه . لأن الحديث أثبت له صاع
تمر بدلاً عن اللبن .

وحاجف المحقق: هذا الحديث . فلم يشتوا الرد بعيب انتصارية ، ولم يوجبوا
رد صاع من تمر . ومثلاً ذلك عندهم أن الحديث فيما يرون يحالف
الأصول الفقهية من جهات ، فلا يصح الأحكامه .

يحالفاً من جهة أن نفس ضمن فيه ، والتمر ليس مثلياً ، ولا قيمياً
لأن القاعدة أن ضمان الحديث يكون مثلاً ، والقيميّات فيجتمعا .

ومن جهة أنه قد حدد قدر الضمان بالصاع . ولم ينظر إلى كمية اللبن ،
ولأنه عند أن الضمان به ، يكون بمقدار الصاع .

ومن جهة أن الذين ضمن فيه لتمر مع بقائه ، والقاعدة أن الأعيان
إنما تضمن عند هلاكها .

قالوا . فيما حاجف الحديث هذه القواعد الفقهية ، وهي مقطوع بها ، ويجب
رده . ولم يشتوا بهذا حق الحار بشرى بعيب انتصارية ، كما لم يوجبوا
عليه الضمان المذكور . وقد حاولوا بعد هذا طعن الحديث بكرة «القدح في
الصحاح» الراوى وأخرى «الاصطراط» ، وثالثة «الاسح» ، ورابعة «بأنه معارض
بقوله تعالى «وإن عاقبتكم بعدوا» ، ثم عارضوا قوله «وإن عاقبتكم بعدوا» . وقد قالوا «بأنه معارض
في كتابه من السلام . وكلهم أعذار مردودة . ثم عارضوا لفصل الرد عليهم
وليرجع إليه من شاء .

وقد ان لقيم في الرد عليهم . (ورغمهم أن هذا حديث يحالف الأصول
ولا يقبل ، يقال الأصول كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع أئمة والقياس
الصحيح الموافق للكتاب والسنة . والحديث الصحيح أصل نفسه . وكيف
يقال الأصل يحالف به؟ هذا من أطل النازل . والأصول في الحقيقة اثنان

لائالك لها . كلام الله ، وكلام رسوله ، وما عداهم فردود إليهما ، والله أصل
قائم بهمه ، والعباس فرع ، فكيف رد لأصل ، فرع ؟

قال الإمام أحمد : إني أقول أن تقيس على أصل ، وأما أن يحسب
الأصل منه ، ثم تقيس ، فعلى أى شيء تقيس ؟

وقد تقدم موافقه حديث « لمصراة » لقاس ، وبطل قول من رجع
أهـ خلاف القياس ، وأنه ليس في الشريعة حكم بحسب نفس الصحيح ، وأما
عباس الباطل ، فالشريعة كلها بحسبه .

والذي يفهم من كل ما كتبه في هذا الموضوع ، أن حديث أصل في رد
التدليس والتأويل ، فإنه والحرف في "صحة من رتب وحده ، والتدليس أولى
في الرد ، من العيب ، ولا ريب أن هذا يخص القيس ، وموجب العدل ، من
المشترى إنما دل عليه ، أنه على "صفة" في أظهرها ، مع في سبع ، ولو أنه
علم في المبيع خلافه لم يدل له مدلل ، وإراده سبع مع تدليس وتأويل
من أعظم الظلم . أما كونه "صحيحاً" ، أمر بهداه إلى المروءة عنهم
وتحديده بالصاع ، إنما كان حسماً للفرع في تقرير الصحة ، وكان من "الحمل" له
أقرب شيء ، يشبه اللزيم ، فثبت له العرب ومن اتقى الضرر أو الخافكم على
كمية الصاع وقدره ، كان محض "ارصد" و"مدالة"

ولكن كيف هذه الأمثلة في سبيل لأرشاد إلى أسباب اختلاف الواقع
بين الفقهاء فيما يعم لقرآن والسنة ، ولستعكم إلى "نوع" آخر وهو :

(ثانياً) - باب الاختلاف في تخصيص أصل وعمرها

ونرجع هذه الأسباب إلى ثلاث جهات : جهة لرواية العمل ، وجهه ومن
الرسول ودلالته بالنسبة إلى الأمة ، وجهة تكييف التقرير الصادر منه ﷺ
لفعل شيء . رأى غيره يفعله .

٥ - الاختلاف الذي يخص السنة من هجرة النبي والرواية

والاختلاف الذي يرجع إلى هذه الحجة يمكن إجماعه في أن من الحديث إلى أحد الأئمة، فيما لا يصل إلى غيره، أم حصل إليه ما يوافق من أحدهما عن طريق لا تقوم به الحجة، فيما حصل إلى الآخر عن طريق تقوم به الحجة، أو بصر بهما من طريق واحد، وذلك يرى أحدهما أن في بعض رواياته ضعفا لا يراه الآخر أو حصل بهما من طريق واحد متفق على أوصاف حاله، غير أن أحدهما بشرطه العمل، مثله شروط لا شرطها الآخر، كمرضه على كتاب الله، أو فقه الحديث، أو شهور الحديث في نعمه، أو التوى، أو الاتصال وعدم الأرسال، وغير ذلك.

وقد شأ من هذه الحجة اختلاف واسع حتى يرى أنه حديث، وتضعه اختلاف العقلاء في العمل، لا حديث لمروءة، لعدم العمل به، ولعل ذلك أوسع أسباب الاختلاف بين الأئمة في الأحكام حتى نسبة دحس إليها، على سبيل الاستقلال، أو على سبيل البيان لا الكتب.

٦ - الاختلاف الذي يخص السنة من هجرة النبي

فإنه بالنظر إلى فعل الرسول ودلالته، بالنسبة إلى أئمة قدر ما أرى (١) - فمن ثبوت أنما من حواصده عليه السلام وحدث أو حووب صلاة الصلوة، وانهم بعد بالليل والنزوح بما فوق الأربع أو بعير مهر وهذا تقسيم لا يدل العمل فيه على مشاركة الأئمة له.

ولكن قد يقع الخلاف بين العلماء في أن العمل خاص به، أو عام يشمل أمته، وذلك كالزواج بلفظ أهله، فقد أحاطه الجميع بدلالة قوله تعالى «وامرأة مؤمنة» إن وحيث نفسها لدى، إن أراد إلى أن يستكملها، خاصة لك من دون المؤمنين». (١) بناء على أن الأصل في أمهله صلى الله عليه وسلم أن تكون

(١) الآية رقم ٥ من سورة الأحزاب.

تشرعها عاماً ، ولم يثبت لديها خصوصية ذلك صلى الله عليه وسلم ومعه غيرهم
 منه على أنه حص به صلى الله عليه وسلم ، كما زعم إليه الآية في قوله : «حائصة لك من
 دون مؤمنين» ووجه الحجة هذا الخصوص إلى سقوط الميم ، لا إلى الصيغة .
 ونسب على هذا أنه يجوز لغيره من أمته أن يقرأ الكاخ لمعط الحجة على
 مذهب الحنفية ، ولا يجوز له على مذهب شافعية ، مع أنهم جميعاً على عدم
 سقوط الميم . وإن لم نعر له ذكر في العقد ولا فيما بينهما .

(٢) - فعل ثبت أنه ليس من الذكوب ، وهذا تشریع في حق الأمة
 بأمره ، وحكمه حكم ليس لدى بعض أصلا له ، فإن كان الوجوب فالوجوب
 أو ليس بالذوب ، أو الإباحة ولا إباحة .

ومره أن فعل ليس من الذكوب ، هو به قوله صلى الله عليه وسلم ، كقوله : «صلوا كما
 رأيتموني أصلي» ، وهو لم يثبت صلى الله عليه وسلم ، حذرا عن مناسكتكم ، وهم بما قد دلا على
 أن صلاته عليه الصلاة والسلام ، به قوله تعالى «وأقموا الصلاة» ، وأن صلاته
 وعمرته ، به قوله تعالى «وأتموا الحج وعمرته» .

ويعرف بآية أخرى بوفو عنه عقب نعم ، أو نعم . أو أطلق لم يسبق منه بيان
 له لعدم طسفه ، وذلك كقطعه صلى الله عليه وسلم ، سارق من الكوع ، أنا لقوله تعالى :
 «والسارق والسارقة فطعوا أيديهما» (١) ، وكنيته إلى المرفيع ومسحه
 كل الوجه . بهنا لقوله تعالى : «فيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم
 منه» (٢) .

هذا قد يقع الخلاف أيضا في أن الفعل أصدره بيان ، أو ليس ببيان ،
 وبدأ بذلك خلاف في الحكم لدى يدل عليه . وهذا مش مداومته صلى الله عليه وسلم
 على المصمصة والاستساق في الوصوء ، فإن الحجة قالوا بعدم وجوبها مع

(١) الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٦ من سورة المائدة .

مواظفته عليها ، بل على أنها ليست ، بل الوصوه الواجب ، ورأى غيرهم
 وحوس في الوصوه ، بناء على أن مواظفته عليها كانت ، بل الوصوه الواجب .
 (٣) - وهل لم يثبت خصوصيته بشيء ولم يثبت أنه وقع ما لنص سابق
 عليه ، ولكن قد عرفت له صفة شرعية من قبل أن عمله وذلك مثل صلاة
 النوافل الزائفة مع امرئ نص فلا أو بعد وحكم هو قسم أن أمته مثله فيه
 (٤) - وهل لم يثبت به شيء مما تقدم لا خصوصية ولا من ، ولا معلومية
 الصفة الشرعية .

وهذا القسم قد حرم "عما في صفته" ، فلهذا لا يرد على أقوال من
 يدل على الوجوب ، ومن سأل عن ذلك ، فبين أن على لأوجه ، والمختار أنه
 إن كان فيه شيء من جنس ما يقتضيه من أنه يوم أو طبع عليه ، من على ذلك
 في حق الأمة ، وإن لم يكن من جنس ذلك ، بل على لأوجه ، لأنه لها
 وإزاء كل هذا هو لختار أن أمته من صدور "مع منة بشيء إباحته ، فلا
 يثبت ما زاد عليه إلا بتدبير
 وهذه له عدة أن ذلك هو لأجل أن يكون بشيء يعرف منه اختلاف
 الأئمة فيما ورد منها بالنسبة للأئمة .

٧ - الأئمة أفقر من غيرهم في بعض المسائل من جهة التفسير

أما انقير ، وهو سكوته بشيء عن الإنكار عند رؤيته شخصاً
 يفعل شيئاً فقد اتفق "ع" على أنه سأل عن إباحة ذلك فعن لأن بشيء
 لا يقر أحداً على فعل مكره في الدين وشرط ذلك أن يكون قادراً على
 الإنكار ، وأنه لم يعلم تقدم إنكاره عن ذلك الفعل ، فإن لم يكن قادراً على
 الإنكار ، أو كان قادراً ولكن علم تقدم إنكاره عليه فإنه لا يدل على إباحة الفعل .

الكفار الطاعين في سب أسامة، بما يقررونه ويعتقدونه عليه في عاداتهم وأعراسهم، وإذا فليس السكوت في هذه حادثة من سب التقرير لدل على مشروعية الفعل، حتى تكون القيد دليلاً على عدم السب فهو نوع احتلالهم في دلالة التقرير المعثور من حصص على شروعه دلت على عدم المشروعية.

أما زجج أحد الرأيس في لمسألة فسببه استقصاء كل ماورد فيها، ومرجعه كتب الفقه والحدث وإن لم يطر فيها يخرج من جميع رأى الجمهور، واعتماد أن «الفقه» دليل يعتمد عليه شرعاً في ثبوت السب وهو بعد هذا المتفق مع «تقرير» في «الشرع» على وجه عام من وجوب الرجوع في معرفة الوقائع على وجهها، إلى قول أهل النظر والمعرفة، وقد كان هذا أصلاً عظيم في الأحكام، رأى «الط» «الشرع» في الحوادث أن يعرفها من بطورها، لتبين جهة الحق من جهة صحتها، وإن كان يلج من هذا إلى الاعتماد في الفقه، وحكم على «الشرع» أن لا يعرفها «الفقه» من قبل، كتجليل الدم وكثارة الأيدي والأقدام، وغير ذلك، مما يعرفه علماء التحقيق الحاشية وأهل الحجة، «شذور» صحتها أحداً من المتطابق المتكرر الذي يحدث عنه، أو عنه طعن «الشرع» في جهة ما يدل عليه

ولهذا الموضوع صلة وثيقة بموضوع «حكم» «مراثي» في شرعه، وما القيافة وتحليل الدم وإطهار آثار المصيبة ومصاديقها، وإلا قرأتها دلالات يعظمها العارفون لها.

القضاء بالقرائن

وما ينبغي المسارعة إليه في هذا المقام، أن الذطر في كتب الأئمة، يرى أنهم يجمعون على مبدأ الأخذ بالقرائن، في الحكم والقضاء، وأن أوسع المذاهب في الأخذ بها مذهب المالكية، والحنابلة، ثم الشافعية، ثم الحنفية. وقد أفاض امرأ القيس في كتابه (إعلام الموقعين، والطارق الحكيمة)، في هذا المقام، بما لا يدع مجالاً للشك في اتحاد القرائن بينه للقضاء، ومن قوله: (لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد تعيين وطهرت أمارته، بقول أحد من الناس). وهداه مناه على تفسير كلمة (منه) الواردة في لسان الشرع بما يبين الحق ويظهره - (وهي تارة تكون أرمعه شهود) إلى أن قال: (وتكون شاهد الحال في صور كثيرة). ثم قال: (ولم يرد حذف الحكم والولاية يستخرجون الحقوق بالمراساة والامارات، فإذا طهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا اقراراً). وقال: (والحاكم إذا لم يكن فيه انفس في الامارات ودلائل الحال ومعرفة شهادته والقرائن الحالية والمغيبه أصبح حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه).

ثم ذكر وقائع كثيرة فقص القرآن والسنة الحكم بها بمقتضى القرائن، وجرى على ذلك عمل الصحابة والتابعين، من ذلك قصص يوسف في حادتي إخوته وامرأة العزيز.

ومن ذلك حكم سليمان بين المرأتين اللتين ادعتا ولداً إذا قال: اثبتوني بالسكين أشفه ينكما نصين، فقالت الصغرى: وقد كلن داود حكم بالولد للكبرى - لا تفعل رحمت الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى متمسداً على ما بدا منها من قوة الشفقة والاشفاق.

وهذا يدين أن الأحكام المقررة في الأحكام، ليس من مبتكرات القوانين الحديثة، وإنما هو شريعة إسلامية جاء بها كتاب الله، وقررتة السنة، ودرج عليه أحكام المسلمين وقضائهم في جميع المقصور، وأن رعى الشريعة المقصور أو المخود في طرق الحكم، ما شئ، ما عن المجرى بها، وعدم الاطلاع على كسورها، أو عن سوء النية، وفصد تشويه الحق والخال.

نعم كان للمحدثين طاهرة لتطهير والتوزيع، مع العلم بأن كل ما أورده من تقسيم للأقراء موجود، انتهى كتب الفقه لأسلامي، لا يعضه إلا الأسماء الجديدة، والذهب هو الذهب، وإن علاه الصدا.

وإد وصلنا إلى هذا الحد من شرح كلمات (فقه، قرآن، سنة) وما اقتضته من بحوث وتوجيهات لا دهم، فقد صحح لنا أن شرع بمعونة الله في آيات الموضوع الذي وقع عليه اختيارنا في هذا المقام، وهو موضوع (القصاص)، وعلى الله نعتد.



القصاص

الباب الخامس

العقوبات في الشريعة

١ - الجنابة في حروف الشرع ولسان الفقهاء .

٢ - رادع الدين ، ورادع السلطان .

٣ - مسلك الشريعة في تقرير المقومات الدنيوية

للسلام الأول - العقوبة النصية .

للسلام الثاني - العقوبة التفويضية .

٤ - المسلك الأول - العقوبة النصية

أ - عقوبة الاعتداء على الدين بالردة .

ب - عقوبة الاعتداء على الآخر من الزنا ، أو القذف .

ج - عقوبة الاعتداء على الأموال بأسرها ، أو على الأجزاء بالختارة والافساد والاراس .

د - عقوبة الاعتداء على المقتل بقرب للسكر .

هـ - عقوبة الاعتداء على النفس باميل ، أو بما دونه من القطع أو طرح

و - حق الله ، وحق العبد .

٦ - المروق بين الحدود والفصاص

٧ - المسلك الثاني - العقوبة التفويضية

أ - معنى التهذيب وكلام الفقهاء فيه .

ب - هل يصل التهذيب إلى ما فوق مقدار الحد ؟

ج - هل يصح التهذيب بأخذ المال ؟

٨ - هدف الشريعة من تقرير العقوبة

- ١ - حكمة تشريع العقوبات :
 - أ - من أجل منع الأضرار
 - ب - من أجل منع الجريمة
 - ج - من أجل منع الجريمة
- ٢ - حكمة توقيع العقوبات :
 - أ - من أجل منع الجريمة
 - ب - من أجل منع الجريمة
 - ج - من أجل منع الجريمة
- ٣ - الاحتياط في الحكم بالعقوبة .
- ٤ - أثر توقيع العقوبة في إقناع المجرم .
- ٥ - اتهام الشريعة بالتقصير أو الإهمال

القصص خاص جداً من حوائج العقوبات الختائية في الإسلام ، ومن المعيد قبل الكلام على هذه "معرفة" و"معرفة" ، أن بلغت الأضرار إلى أمور لا بد من مراعاتها ، عند خروج المجرم ، الذي يجب عليه العقوبة في الشريعة الإسلامية ، وهي ما يأتي :

١ - الجناية في عرف الشرع والاسماء العرفية :

الجناية في اللغة هي ما يكتب من الشر ، وفي عرف الشرع اسم لفعل محرم حل بنفس أو مال .

وحصص الفقهاء كلمة (جناية) على حل بالنفس أو الأضرار والجروح ، كما حصصوا كلتي (عصب) و (مرقه) على حل بالأموال ، وكلتي (زنا) و (قذف) على حل بالعرض ، وكلتي (ردة) والخروج عن الدين ، وكلتي (حرابة) بالأموال في الأرض ، وكلتي (بغي) والخروج على جماعة لمسلمين ، وكلتي (سكر) بإفساد العفر

٢- رادع الديبره و رادع السلطان

حددت الشريعة للإسلامة ارتكاب المحرمات على وجه العموم ، منذرة ،
 بعقوبة الآخرة ، على صورة شير في دعوس المؤمنين شدة الخوف من الأقدام
 على شيء منها ، وقد دع في لوقت عصه عن المجمع كدبر ، من ضرورها ، ثم
 وضعت لهذه الحسايات عقوبات دنيوية إلى جانب العقوبات الآخروية ،
 حتى يتآزر في دفعها وحر الناس عنها ، رادع الديبر ، و رادع السلطان .
 فما كان من الحسايات حرف لا يمكن حصصه بظاهر محده ، كما مبينه ، والتممة ،
 والحسد ، والخفد ، و يكذب ، وغير ذلك مما ينصل بالحجاب الخلقى أكثر
 من اتصاله بالحجاب لعمى ، أو كان متصلا كثيرا بالحجاب لعمى . ولكن لم
 يأخذ الصورة القصدى من صور الأحرام ، كأحد المال عصا ، اقتصرت فيه
 على التحذير بالعقوبة الآخروية ، إلى ترجع إلى ، ملهم مما تنطوى عليه الخواص ،
 وما تحفبه الصدور .

وما كان منها متصلا بالحياة العامة ، وبه آثاره السيئة في حقوق الأفراد
 والجماعات ، وله من عيوب الأعراف في نشر أفسها ، جعلت به عقوبات
 دنيوية ، على الحكم تطبيقها وتعيدها

٣- مسلك الشريعة في تقرير العقوبات الربوبية :

مسلك الشريعة في تقرير العقوبة دنيوية مسلكين بارزين
 المسلك الأول - لعقوبة النصبة
 المسلك الثانى - لعقوبة تعويصيه .

٤- المسلك الاول - العقوبة النصبة :

نص في القرآن أو اسمه على عقوبات محددة لجرأته معبیه هي من مهموم

الجرائم بمرة الأهميات، نظرا إلى دلالتها على تأصل الشرف في نفس الجاني، وإلى شدة ضررها في المجتمع، وإلى حرمة مرفعت عليه في أقطار البشرية. وهي الجرائم الآتية:

١ - عقوبة الاعتداء على الدين بالردة :

الاعتداء على الدين ارده يكور بـ «كفر» ما علم هو الدين «الضرورة» أو ارتكاب ما يبدل على الاستحسان، تكذيب والدي، في القرآن عن هذه الجريمة، هو قوله تعالى: «ومن يرتدد منكم عن دينه فبعث وهو كافر، فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» (١)، والآية كما ترى لا تنصص أكل من أحكم بحكم طاعن، واحزاء الأخرى بالخيل في النار.

أما العقوبة، لدسوى هذه الآية، وهو «قتل»، فينه «المفاهم» الحديث بروى عن ابن عباس رضي الله عنه، قال قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»

وعد تناول العلماء هذا الحديث «ببحث من حيث هو المراد من «دين» من المسلمين فقط، أو هو يشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا مثلا؟

وهو يشمل هذا العموم الرجل والمرأة، وتقتل إذا ارتدت، كما يقتل إذا ارتد، أو هو خاص بالرجل، والمرأة لا تقتل بالردة؟ وهل يقتل المرتد فوراً، أو يستتاب؟ وهل للاستتابة أجل، أو لا أجل لها، ويستتاب أدا؟ وقد يتغير وجه النظر في هذه المسألة، إذا لوحظ أن كثيراً من

العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث واحد . وأن كسر عصفه يس مبيحا للدم ، وإنما المبيح للدم هو محله . وهدوا عليهم ، وبخولة فتنتهم عن دينهم . وأن طاهر مكره . في كثير من الآيات تأتي الأكرام على الدين ، ومن قال : لا إله إلا الله ، قد تدبر رشدهم الفنى . (١) وقال سبحانه : « أفأنت تمكره إن من حتى يكونوا مؤمنين » . (٢)

س - عقوبة الذميمة على الذم عراضا بالزنا أو الفرف :

وقد جاء في الزنا قوله تعالى : « ولاني نأتى من سائكم ، لا شهدوا عليهم أربعة منك ، وإن شهدوا فمسكوه في سب حتى يتوفاهم الموت ، أو يجعل الله لهم سبيلا » . واللذان يأذنبهما ، وكذا زناهما ، وإن تابا وأصاحبا فأعرضوا عنهم ، إن الله كان توابا رحيم » . وقوله تعالى : « الراية والراى فاحلوا كل واحد منهما مائة جده ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ويشتد عذابها طعنة من المؤمنين ، الزان لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والراية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » . (٣)

وينبى أن يعلم هنا :

أولا - أن كثيرا من العلماء يرى أن ما نصصته آية النساء كان هو العقوبة أولا للجرمة الزنا ، ثم جاءت عقوبة لحد المذكورة في آية النور بدلا منها . ونقل الرازى عن أن مسلم الأصماني . وهو من لا يرون وقوع النكاح

(١) الآية رقم ٢٤٦ من سورة النور

(٢) الآية رقم ٩٩ من سورة يونس .

(٣) الآيات رقم ١٥ و ١٦ من سورة النساء .

(٤) الآيات الثانية والثالثة من سورة النور .

في القرآن ، أن الآية الأولى منها ، وهي قوله تعالى «وَاللَّائِي يَاسِينَ الْعَاقِشَةِ . . .» ،
خاصة بحريمة المرأة مع نفسها ، وعقوبتها كبحاء في الآية الحليس إلى
الموت وأن الآية لثاء . وهي قوله تعالى «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ . . .» خاصة
بحريمة لرحاين مع نفسها وعقوبتها كما تصف لآية الأبداء دافون والاعل وأن
آية لور . وهي قوله تعالى «الرَّاسِ وَالرَّأْيِ . . .» خاصة بحريمة ارجل مع المرأة
وعقوبتها الجلد . وذلك يكون القرآن في طرائق من لأصعها في . استكمل
عقوبة الحياية على الرص في حمتها لثلاث ، وتكون الآيات كلها بحكمة لا تسح
في شيء .

ثانياً - أن أهمها حملو آية لور على غير المحصر . ويبدو في كتبهم شروط
الإحصان ومصادرها . أم المحصر فقد ورد أن عهده لرحم ، أخدا من حمل
الرسول ، ومن أحداث وردت في هذا الشأن .

وقد أسكر الخوارج الرحم ، واحتجوا بوجهه . أورده بعض الرأى
في تفسيره ، ولعلمهم أسكروا أنه تشريع عام دائم ، واعتبروا أن ما حصل من
الرسول كالت على سبل السب . والله ير . كما يرى الخصة في تعريب
غير المحصر .

ثالثاً - أن كثيراً من العلماء ، حمل آية «لَرَأْيِ لَا يَبْكُحُ إِلَّا رَأْيِيَّةٌ أَوْ
مَشْرُكَةٌ . . .» ، على مجرد تشهير من زوج نسى ، وعليه لا تكون من
آيات العقوبة .

وقال ابن القيم الحورى في كتابه رد المعاد
(صرح الله سبحانه وتعالى بتحريم نكاح الزانية في سورة نور ، وأخبر
أن من سكتها إما أن أو مشرك ، ثم صرح بتحريمه فقال . «وحرم ذلك
على المؤمنين» ، ولا يخفى أن دعوى السح لآية قوله : «وَأَنكَحُوا الْإِبَامِي

منكم ، من أصعب ما يصعب ، وأصعب منه حمل الكاح على الرأى ، إذ يصير
معنى الآيه ، الرأى لا يرى إلا من جهة أو مشرقة ، والرأية لا يرى بها إلا رأى
أو مشرك ، وكلام الله ينهى أن يصدر عن مثل هذا ، كيف وهو سبحانه
إلما أوحى كاح الحرائر والأماء بشرط لأحصان ، وهو العفة ، إلى أن قال :
فمن أضح اقتناع أن يكون الرجل روح نعى ، وقبح هذا مستقرى نظر الخالق ،
وهو عديم غاية المسئ ، ونصا فإن معنى لا يؤمن أن تستدعى الرجل فرشه ،
وتعلق عليه أولاده من غيره ، والتحریم يثبت من غير هذا ، وأيضا فإن
النبي ﷺ فرأى هذه الآية على مرشد سوى حسي استنده أن ينزوح بها ،
وقال له : لا تشكها .

وليس من قصد هذا أن يوارى من حنين الرأيين ، وإنما قصد أنه على
رأى أن القيم ، يكون المراد عقوبه حريية بعد عقوبة المادية ، وهى أثر
للعقوبة المادية الأصلية لحرية له

ويستطيع أن يأخذ من هذا ومن حكم بحرمان القاتل من الميراث ،
والحكم بهدار شهد ، لمحدود في نفع - من شريعته لأسلامة تقرر في
مصادرها الأولى ، ، الكتاب ، ودراسة ، عقوبات التسمية .

هذا ما ح . في الرأى ، أما ما ح . في القرب ، فقوله تعالى ، « والذين يرمون
المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجحدوهم ثم من جلدة ، ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ،
فإن الله غفور رحيم . والذين يرمون أواحهم ولم يكن لهم شهداء ، إلا أنفسهم ،
فشهداء أئحدهم أربع شهادات بالله ، إنه لمن صد ، دقيقين ، والخمسة أن لعنة الله
عليه إن قال من السكادين ، ويدراً عما بعد أن تشهد أربع شهادات بالله

إليه من الكافرين والخامسة أن عصب شه عجم إن كان من الهديين (١).
ويلاحظ هنا أنه لما رأينا الآية الأولى وفيه أن عقوبة القذف إذا
لم يأت بأرأمة شهداء ثمانية أو جلد. وفيه لأصحابها أن حكم القذف بوجوه
وقدوف الأحذية، سواء في هذه الأمور كانت فيما بينهم مشكلة قدوة أو بها
إلى الرسول وهي أرايب أو وجد أحد. رأيه غير حشده كيف يصنع ؟
إن تكلم بكلام بأمر عظيم، ومن سكت سكت على مثل ذلك، ومن ذهب بآتي
«الشهود انتهى كل شيء» فسكت رسول الله ﷺ ولم يحج عن هذه لشكوى.
فما كان ذلك أنه لسائر من رآه من أن سكت عنه قد امتلئت به،
وأمر الله قوله «وإذا برهون أو زعم» وبها حلت المشاكاة،
وأقسمت الشهادة الأربع من الخمين من شهود لأربع ودفعهم القذف
وكان الحكم بينهما بعد ذلك، فمعرفة الأربعة وكانت هذه الآية ناسخة أو
محصصة عموم الآية الأولى، وكانت أصلاً شريعة لم يورث في إيمان
المعقبات باسم (اللعان)، وقد تكلمت كتب الفقه على أحكامه.

والذي يتصل من هذا بموضع فهو أن من أراد العذاب في قوله
تعالى: «وبدراً عزم العذاب أن تشهد»

هل هو الحد الذي يبر في الآية الأولى، ويكون الفارق بينه وبين الواجهة
وقدوف غيرها هو الاشتقاء عن الشهود الأربع، أو شهدت وبدا امتنع
عن الشهادات أو امتنع، أو يمين أحد الأوصى، وهو خلل، على المانع
منهما ؟

أو أن العذاب المذكور في الآية شيء آخر غير الحد، ويكون الفرق بين
الهديين من جهة قيام الشهادات مقام الشهود، ومن جهة قيام عقوبة أخرى
مقام عقوبة الجلد ؟

(١) الآية من قوله تعالى: «ومن شهدوا ما لم يسمعون»

رأى أن للمفهوم، الأول منها، لثبوتية، وثانيهما، المحفظة والدفعة عندهم
التي عبر عنها في الآية بالمداد هي الخمس، والترجيح بين الرأيين مذکور
في كتب الفقه.

وعلى مذهب المحفظة يكون مددوف عقوتان، عقوبة الخلف في قدف
الأجبيه، وعقوبة الخمس في قدف الروحه
وهذا يكون الخمس كعقوبه، ذكر في القرآن ثلاث مرات في ثلاث
جنابات:

أحداها، قدف الروحه، على فهم الجمعية
ولثانيه، لمدحشه تقع بين اثنين على فهم أى مسلم لأصهم
والثالثه، حياه الفساد في الارض في قوله تعالى «أو يعوا» على
رأى الجمعية كما تقدم.

هـ - عقوبة الاعتداء على الأموال بالسرقه، أو على الأئمه العامه

بالمحاربه والافساد في الارض

وقد جاء في السرقه قوله تعالى: «والسارق والسافه فاعلموا أنهم ما
جاء مما كسا، بكلام من الله، وانه عرير حكيم من آت من مدطبه وأصلح
فإن الله يتوب عبده إن الله غفور رحيم» (١)

وقد تكلم الفقهاء في هذه العقوبة، أحدا من الأحداث الواردة فيها،
على السارق، وعلى مقدار المسروق، ونوعه، وعلى معنى السرقه، ومكانها،
وزمانها، وعلى المسروق منه

وتكلموا على اجتناع الوضع والصبر، أو عدم اجتناعهما

وتكلموا على محل القطع وكيفية

وتكلموا على أن ثمة إصلاح من سقوط الحد، أو لانسقاط .
ولهم في كل ذلك تفرعات كثيرة . وحجج متعددة ، مما يمسح
أمام الناظر مجال في تدبر هذه المعرفة لمعق عديده في إقامة هذه العقوة ،
وترجح ما راه من الممكن المختلف فيها .
وقد جاء في الاعتقاد على الأمن ، المحذور ، والإفساد ، قوله تعالى : **وَإِنَّمَا**
جِئْنَا لِنُحَارِبَ جَاهِلِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا ،
أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو يدهوا من الأرض ،
ذلك لهم جزى في الدين . وقد عرصنا بكلام على هذه الآية في أسباب
الاحتلاف بين العقهاء (١) .

د - عقوبة الإعتداء على مفل شرب المسكر

لم يرد هذه الجسمة عقوبة ديوية في قرآن ، وإنما التي جاء به بالنسبة
إليها ، قوله تعالى : **وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْغُرِّ وَالْمَيْسِرِ لَا تُصَلِّوا وَالْأَرْحَامِ**
وَجَسَمٍ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فاحتدوه لعدكم تلاحون ، يريد الشيطان أن
يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن
الصلاة ، **فَإِنْ أَنْتُمْ مَعْزُومُونَ** (٢) .
أما العقوبة البدنية ، فقد ورد أن **أَبِي بَكْرٍ** ضرب شارب خمر بدهن نحو
أربعين ، وفعله أبو بكر كذلك مرة ، وأن عمر صرعه ثمانين ، وورد
غير ذلك .

وجاء عن ابن عباس أن **أَبِي بَكْرٍ** لم يبين في الخمر حداً .
وللناظر في هذا الموضع أن يرى أن العقوبة في شرب الخمر ليست حداً

(١) راجع ما ذكره في المصنفات من ٥٤ إلى ٥٦ من هذا الكتاب .

(٢) الآيات رقم ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة .

ملتزمًا في كنهه وكيفية ، وإنما هو نوع من التعرُّب الذي تشكُّم عليه بعد

٥ - عفو به الإثم ، على أمسي ، قتل - أو ما دونه مما تقطع

أو الجرح :

وهذا هو الموضوع الذي سنباوله ، لبحث ، بعد الانتهاء من هذا التمهيد
إن شاء الله ، وهناك بعض مرفق - ورد فيه من فرق وسه -

هذه هي جملة ردودنا على القضية ، التي حسمها القرآن والسنة لهذه الجرائم
التي أثمرت اليها

٥ - حق الله وحق العبد :

ويسعى أن يلاحظ هذا من باب أن هذه الجزئ التي تصب الشريعة عليها
وعلى عقوباتها ، منها ما يراه الله عندنا على حق الله الخالص ، وذلك فيما
يتعلق بحرمة الدين ، وأما ما يراه الله عندنا على حق الله الخالص ، وذلك فيما

ومنها ما يعتبره حامداً بين حق الله وحق العبد ، وحق العبد غالب ،
وذلك فيما يتعلق بحرمة نفس الأدمى وأعضائه .

ومنها ما يعتبره كذلك جاء ما بين الحقين وحق الله غالب ، وذلك فيما
يتعلق بحرمة العرض ،

وإعراق بين الحقين ، أن حق الله ، ما يتعلق به انفع الدم للجماعة الشريعة ،
ولم يخص بواحد من الناس ، ونسب إلى الله مع تنزهه سبحانه عن أن يلتصع
شيء ما ، تعظيماً لشأنه ، وتوحيها بحظره في المجتمع

أما حق العبد ، فهو ما يتعلق به نفع خاص لواحد معين من الناس ، وأضيف
إلى العبد لظهور اختصاصه به

وقد اصطالحوا على تسمية عفو به ، لا اعتداء ، على ما يخص به الحق لله ،
أو غالب ، الأمر ، وعلى تسمية تعفو به ، فيما عتب به حق العبد ، بالخصاص .

٦ - الفروق بين الحدود والقصاص

ونظرا لاختلاف هذه الأقسام على هذا النحو، خلت أحكام الحدود، والقصاص، ووجدت بينهما فروق ذكرها بعد.

وصحبا للعدل في الجميع، روعي الاحتياط في ثبوت الجريمة والحكم بالمعقوبة وتعيينها، وأصل هذا قوله ﷺ : « ادروا الحدود بالشبهات ، ادعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم » ، وقوله ﷺ : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان وجدتم للمسلم محررا خلوا سبيلهم ، فإن الإمام لا يحطى في العفو ، خير من أن يحطى في المعقوبة »

وقد أجمع الفقهاء على ذلك ، وتكلموا في أبواب هذه المعقوبات على الشبهة ، معروف وقسموها ، ونبهوا ما يفسد المعقوبة منها وما لا يفسد . أما الفروق التي بين الحدود والقصاص ، والتي هي في الواقع أثر للاختلاف بين طبيعتيهما كما سلف ، فمستوفى ، كونه صاحب الأشياء في قاعدة : (الحدود تدرك بالشبهات) ، قال :

إن أقصاص كالحودود إلا في سبع مسائل

الأولى - يجوز إقضاء علم القاصي في التنصير ، دون الحدود

الثانية - القصاص يورث ، والحد لا يورث .

الثالثة - لا يصح العفو في الحدود ولو كان الحد مذهب ، ويصح في القصاص .

الرابعة - التقادم لا يمنع من إثم عدة ، فمثل ، بخلاف الحدود ، سوى حد القذف من التقادم .

الخامسة - القصاص يثبت بإشارة الحرر وكتبت بخلاف الحد .

السادسة - لا تجوز الشعاعة في الحدود وتجاوز في القصاص .

السابعة - الحدود، سوى حد القذف والسرقة لا تنويع على الدعوى،
بـخلاف القصاص فلا بد منه من البدء، و

وريدت ثامنه - وهي اشتراط الامة لاستيفاء الحدود دون القصاص؛
وعلى هذه قبل لو قتل الرجل عبداً، فإنه لا يقتل قصاصاً،
ففى القاضى به أو لم يقض.

وقد جاء فى شرح الدر المنجار، استيفاء القصاص كالحودود عند الأصوليين،
أى فى اشتراط الإجماع للاستيفاء.

وفى العقلاء بينهما، واشتراط الإجماع لاستيفاء الحدود، دون القصاص،
وريدت تاسعة - وهى حوار الاعتناء فى قصاص، بخلاف حد القذف،
وللشافعية وجه فى حوار الاعتناء عنه

وعلى كل الأساس فى اختلاف أحكام قصاص والحدود، واختلاف
أحكام بعض الحدود عن أحكام العتق الآخر منها، هو: حلوص الحق
فيه، أو للعبد، أو غلبة أحد الطرفين على الآخر

هذا ومن آثار الفرق بين الحدود والقصاص المسمى على هذا الأساس، ما يؤوله
الحنفية فى شأن الخليفة، نعم من (أنه يؤخذ، انقصاص والاموال) لأنها
من حقوق العباد، فيستوفيه أولى الحق منه، به، يمكن الخليفة، صاحب الحق
من نفسه، أو بمنعة المسلمين (ولأنه يؤخذ بمبدأه، به، عبده حتى لله، وبإقامة
حد الله إليه، ولا ولاية لأحد عنه حتى يستوفى منه، قتلوا وقتلة الأيحيات
الاستيفاء، فإذا تدر لم يجب، وليس من لمعقول استيفاء الشخص من نفسه^(١)
ولعلك إذا نظرت إلى أن خطاب فى من قوله تعالى: «فاجلدوا»

(١) نظر شرح الدر المختار، ج ١، ص ١٠٠، حيث قيل: «أخر صكتك الحدود»
الجزء ثامن

موجه إلى جماعه المسلمين . وهـ الإمام لا يثبت على جماعه في تعدد الأحكام . وإقامة الحدود ، وأنها صاحبة الحق ولا ولي . - فتح لله عليك - اعرف منه الحق في هذا المسألة ، وهو أنه على جماعه المسلمين أنفسهم أن يقدروا حكم الله فيمن لا يأثم بحرمه الله وإثمه حدريهم أن يسموا منه الملك - أيما فقع منه اعتداء على حدود الله ، وهذا هو حد الذي حدثت ثم تردود في شريعة الإسلامية دون استثناء ، لأن اعتبار كان

هذا وقد جاء في مذهب الشافعية (عمر) لامة لا عظم حيزه . وهم عليه الحد من ولي احكم عنه ، كما قال عمر (وحد في من من في الحد عندهم : (واستوفيه من الإمام بعض بوايه) (١)

٧- المسئلة الثاني - العفو في الشريعة

١- معنى العفو وكذا رسمه في الشريعة

كما سلكت الشريعة طريقه اخص على مصر العفو بامتناع حر ثم وهي التي مضى التفسير عليها ، فإنها سلكت طريقة آخر لحر ثم هي ثم نصر عليها . وهي طريقة العفو بامتناع في أن يعاقب على مص حد أو بامتناع بامتناع رادعة ، وهذا هو المعروف عند الفقهاء . ثم ، ثم ، ويكون في جرائم التي لم تحدد لها الشريعة عقوبة معينة ، وفي جرائم التي حدثت في عهودت . ولكنهما لم تتوارف فيها شروط تعيد هذه العهود ، كما إذا لم يشهد أو أو القذف أربعة ، أو وجدت شبهة في الزنا ، أو سرقة ، أو اقصص ، أو حصل شروع في قتل ولم يحصل القتل ، وهكذا

قال ابن قيم الجوزية في كتابه « إغاثة اللهفان »

الأحكام نوعان . نوع لا يتغير عن حاله واحد هو عديم ، لا يحسب لأمره ،

(١) انظر نسخة المحتاج ، لابي عمر ابيس - الجزء - ص ٥٠ ، ص ٥٠

ولا الأمانة، ولا اجتهاد الأمة، كحقوق لوحدات، وبحريم المحرمات، والحدود المقدرة، بالشرع على الحرائم، وبحود ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير، ولا اجتهاد بحسب ما وضع عليه
ولنوع لثان ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له، زمانا، أو مكانا، أو حالا.
كمقادير التعزيرات، وأجناسها، وصدقها، وبالأشعار ينوع فيها بحسب المصلحة.

ثم ذكر حكمة من تعزيرات النبي ﷺ، والأصحاب بعده، وقال عن عمر رضي الله عنه كان يخلق الرأس، ويبصر، ويحرق حواشيت الجارين، والقربة التي تسع فيها الحمر، وحرق هرسعد الكوفة لما احتجب فيه عن الرعة. وكان له رضي الله عنه في التمرير احترام وفقه عليه الصحابة لكمال نصحه، ووفور عده، وحسن اختياره للأمة، وحصول أسباب اقتضت تعزيره بما يردعهم، لم يكن مشها على عهد رسول الله، أو قات ولكن راد الناس عليها، وتنازعوا فيها، وقد ائتمروا صر بها من يستحق الصرب، واتخذ دارا للسجن، وصر بها حتى إذا شعرها

ثم قال: وهذا باب واسع اشتملت فيه على كثير من الناس، الأحكام الثلاثة اللازمة التي لا تتغير، بالتمرير، أو التاميم للمصالح وحوادثها وعدمها
وقال في موضع آخر اتفق المسلمون على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد، بحسب الجدية في لعظم والصغر، وحسب الجاني في الشر وعدمه.

ومع اتفاق العلماء على تقرير مبدأ التعزير على هذا النحو الذي هو له ابن القيم، قد اختلفوا في مسائل تنصير التعزير، من أبرز ما يهمل منها في هذا التمهيد مسألتان:

إحداهما: هل يصل التعزير إلى ما فوق مقدار الحد؟

ثانيتهما . هل يصح التعزير بأحد المال ؟

ب . هل يصل التعزير إلى ما عرفت مقداره الحر ؟

أما المسألة الأولى . فقد رأى المدعيان أنها بحجور الزيادة في التعزير عن الحد المقرر لجلس الحرمة ، وقالوا . إن الحديث الذي يستدل به على عدم جواز الوصول التعزير إلى الحد ، اتصالاً عن الزيادة عليه ، وهو قوله ﷺ : « لا تتخذوا فوق عشر جلدة » . إلا أن حد من حدود الله ، قالوا . إنه مقصور على رمة ﷺ لأنه كان يكفي أحسن من تعذيب هذا المقدر ، ومعنى هذا أنه قد روعي في الحديث طمع الأمة

وقد قال الحسن لصري . « كم أنتم أعمى » هي أدق في أعينكم من لشعر ، وإلا ، كما بعدها من المواقف . وكان ككفيهم ذلك .

وقال صاحب تهذيب « مرقى » . ولم يرد (حسن) رضى الله عنه نسيح الحكم ، بل يريد أن المجتهد ينفقه اجتهدده من حكم إلى حكم . لا اختلاف الأساليب .

وأيضا هذا قول عمر بن عبد العزيز . نحدثت عن أسامة ، فقد ما يحدثون من فجور .

وإذا ذكرت . سلف في القصاصات . أن الرسول ﷺ أقوالا . « اعتبره إماما ، وأنها مكية على التذير المصلحي » . ذلك عندك وجهة المالكية وصوحا في هذا المقام .

وقد جد في ابن عاتق . فلا عن الحافظ بن تيمية . أن من أصول الخصمية ، أن مالا قتل فيه عديم . مثل القتل بالمثل ، ووحشة الرحال إذا تكرر ، فلا ثم أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر . إذا رأى المصلحة في ذلك ^(١) .

(١) حاشية ابن عاتق على شرح ابن الجوزي . الحر ، تيمية في باب (التعزير) .

وقد نص المحقق على كثير من هذا في أبواب الخبايا والحدود.

م هل يصح التمسك بأحد ادال؟

أما سؤاله فيه . وهى التقرير بالعدل ، فقد قال فيها ابن القيم . إن
الشيء ^{بشيء} عور بحرمان لصنف المستحق من السلب . وأجبر عن تعزير
مانع الرأى . أحد شطره . فقال ^{بشيء} فيما يرويه أحمد ، والنسائي ، وأبو
داود . ومن أعطاه مؤخر . وهى أحرق . ومن معها . وآخروها . وشعار
إلهه ، عزمة من عزمات ربنا .

وقال صاحب معى أحكام يجوز التقرير بأحد ادال ، وهو مذهب
أبى يوسف . وبه قال مالك . ومن قال أن العقوبة المادية مندوحة فقد غلط
على مذاهب الأئمة . فلو استدلالا . وليس يسهل دعوى سبهما ، والمدعون
للمسح من مهمهم . ولا يجمع . يصح دعواهما إلا أن يقولوا : مذهب
أصحابنا لا يجوز !

وهو يتضح من أن المعنى لهو صفة لمسية عند الفقهاء . التعزير ،
بحال واسع أدم . كذا . ودب . من شاء . على ما شاء . بما يشاء . غير
مقيد بشئ . لا فى دعواها . ولا فى كنهها . ولا فى كيفيةها ، مادام
أنه لى . والمصلحة . وأصد . الردع والتأديب . وإبر . الحق والعدل .
وهذا هو موضع ندى منصبه جنود الشريعة ، وصلاحيته لكل زمن ،
ومكان وحال ، إلى يوم الدين .

ولا ريب منصف عدل فى أن هذه العقوبة أساس قوى ، ويصدر
عظيم لأذوق قاوس حنان . تسمى أحكامه على رجة الجريمة . وطروفا المتصلة
بالجاني والمجنى عليه . ويمكن الجريمة ورمائها . فى كل ما يراه الحاكم اعتداء
على حقوق الأفراد . أو جماعات . من فى كل ما يراه صادرا . المصلحة

واستقرار النظام ، غير معيد وما يراه إلّا نفاقاً تقضى به مشورة أهل الرأي والنظر . (١)

٨ - هدف الشريعة منه تقرير العقوبة :

هذا هو التمهيد الذي أردت أن أسوقه ، أمام الكلام على فقه القرآن والسنة ، في عقوبة المصاص ، ومنه من

١ - حكمه : نضرب العقوبات المردومة :

إن الإسلام لم يهدف في ربح عن أفعال أخرى ، عند حد التهريب بعص الله ، وعذب الآخرة ، واحكم طر . المحرم عن رحم الله وبعينه ، وذلك علما منه بأن الله أحاطه أن تحجب ، المحرم في حرته ، ويقضى بها حاجة شهيته وعصيه ، كثيرا ما تعطى عليه ألم الآخرة ، وتحول بيده وبين التفكير في سوء العاقبة .

لهذا لم يقم الإسلام عند حد العقوبة أو حرورية من وضع عهود دنيوية ، لتكون سبعا مسلحا على رموس من تصعب عقبتهم في هذا التهريب الأخرى ، أو يفعلون بدواعي التنافس في الحياة عن استحضاره ، والتأثر به .

وإذا كانت الطبيعة ، شره منه على حكمه برعات وشهوات ، وعجاصه إذا ما حفت بدواعي السيطرة لروحيه من الغلوب ، فلا ولابد واجدون في أبناء هذه الطبيعة ، من تصعب عقبتهم في تهريب الأخرى ، أو يفعلون

(١) ملاحظ أن لأمام الذي تمحه الله به رسله هو الحق ، وليس هو من يخبر عليه طائفة ، أو يظلمه ، أو يفر من السرقة (اللامه) ، ولا دواعي له لا يعرف في صدر الإسلام بقدر (الحقيقة) ، وأما عند الكتاب وأسمه مركزه في الدنيا ، وهذه في الجملة .

عن تقديره والظفر به . وكان من مقصودات الحكمة في السلامة من تعارض
الرغبات والشبهات . وصعد إلى روى في مقاومة شر . اتخذ علاج
الحج . كتح هذه النفوس ص . بحرق من شرع . ساد . ونهش حرائم
الاحرام . فشرع لإزالة المقوة بدوه . وتوعدها (النصية) .
(التهوية)

ب - سبل الوقاية منه الاجرام :

لم يكن العلاج وصح معونه الديني . هو أول ما هرع به الاسلام في
سبل وقاية المجتمع من الشر . ثم رعى في لوعته وشهوات . بل اتخذ قبل
هذا كالعلاج . من عظامين . الوفاء لشهيدته التي دامت وأحكم
تتميدها . كان لها الأثر الحسن في جمع . وسلامته من الشرور
والعاصي .

أولهم العمل على تهية الإنسان بآثاره وتوحيده . ويترشح في سعاده
لخدمة الآلهة به . وكلف . من جميع . العمل . وأرشدهم إلى التفرقة .
والصناعة . والزراعة . وهو من الصلة . وإعمال النفس في هذه الحياة .
حاء في وصية رسول الله ﷺ قوله « لأن أحدكم أحدكم حيله . فبأنى
يحزونه حطب . فبيعها . فبيكف الله بها وجهه . خير له من أن يسأل الناس .
أعطاه أو منعه »

إلى هذا الحد طالب الإسلام من العمل . وألزم أواباء الأور الطبيعية
عليهم . وسد حاجتهم عن هذا الطريق . الذي ربل عنهم وصحة التفاعد عن
الأعمال النافعة . وذلك يشتمل كل امرئ . ش . ولا يجد مجالا للتفكير في
سلب . أو نهب . أو من . أو في شيء من أنواع الإجرام التي يعرض بها البطالة .
ويدفع اليهم التعطش لله تعالى . وهو الذي جعل لكم لأرضه دلولاً .

فامشوا في مناكبها، وكوا من ررقه، ورايه المشور^(١) وقال سبحانه .
 « يا أيها الذين آمنوا إذا ودى صلا من يوم الجمعة ، وسعوا إلى ذكر الله ،
 ودرؤا البيع ، ذللكم خير لكم من كنتم تعملون ، هذا نصبت الصلاة ، فانتشروا
 في الأرض ، وامتعوا من فضل الله ، وادكروا لله كثير ، لعلكم تفلحون »^(٢) .

ثانيهما - أما السبيل الثاني من سبيل الوقاية من ارتكاب الجرائم ، فهو
 أنه ضمن لآدمس فوق حياته ادمه العمل حبه أخرى بوسية سعيدة ،
 ترجع إلى كفالة حقوقه الشخصية والاجتماعية ، ، حرر الدل في أدق حدوده ،
 وتقرير التواصي ، الخير ، وتنهى عن الشر ، ويهبر معونه ، فقراء الدين
 لا يحدون صلا ، أو لا يستطيعون ، وسك نفس الحقوق إلى أراضيها ، التي
 يستوجبونها بأعمالهم وكه يتم ، دون تحكيم لأي اعتبار آخر من حسب
 أو نسب ، أو التي يستوجبونها بمصنوع من الاجتماعي ، وانكافو الانساني
 الذي وضع الإسلام مداه ، وقرره كفضل من أصول الاحصاع ، وعلى أنه
 دين بشاب المرء على فعله ، وبه وب عني تركه

ولا ريب أنه من ضمت الحقوق على هذا الوجه ، ووصلت إلى أصحها ،
 وتمتعوا بها ، اطمأنت قوسهم ، واطمأنت لديهم ثورهم العصب والاشقام ،
 التي كثير ما يبعثها شعور باطل ، وعمد الحق في هذه الحدة قال الله عز وجل
 « إن الله يأمركم أن تؤدروا الأمانات إلى أهله ، وإذا حكمت بين الناس أن
 تحكموا بالعدل ، إن الله نعم بما مضىكم به ، إن الله كان سمعاً بصيراً » .^(٣)

هذا هو الوصع الذي سلكته اشريرة في تربية لهوس ، وتهدبهم ، وتوجيهها
 إلى الخير ، ومعها من التعكير في الأحراء ونفساد ، وهو كما ترى وصع

(١) الآية رقم ١٥ من سورة ناز

(٢) الآيتان ٩ و ١٠ من سورة جمه .

(٣) الآية رقم ٥٨ من سورة نفا .

روعى فيه نجاحه . نفوس وثليست . في طاعت عنه من تنك . الحقوق ،
والحرص عليه . ما تمنع .

من عاب على منه الاجتهاد في الآخر . في الدبا ومطهرها .
وحد في الثمر . وعيد الآخر . كـ ر . عن تمكيد في الجريمة ولا يذاه ،
مهما صاع له في الد . حقوق . لا حد د عنه لخير وأبقى
ومن علت في منه مصداق . وصفت عنه . له جانب المراقبة
الأخرى ، وحد . عنه شريعة من مدنى . تنصام الأساقى ، في
تيسير العمل المرفوع . وحفظ حقوق ، مبدية عن التمكن في الجريمة
والأنساد

٥ - العقوبة الربوية لدر منظرها :

لم يكن للشريعة الإسلامية در هذا . وهي اصادرة عن اعلم بعرائز
النفوس ، وحق منسوب ، أن تمنع عنه عدد في مكافحة الشر والآجرام ،
بل رأت . وهو شدة . لوقع . أن شددت على الرعم من هذه الوسائل ،
لأن أن يصاحب هذه الحرة ، وأن طهارة الحرة ، فشرية من الشر ،
ضرب من الخلل انسيب . لى . تحقق . لا . يصنع ذلك العالم صوعا
جديداً ، لا شموه فيه ، ولا عصب . ولا تعامل فيه الرعمات والأهواء ، وأن
ذلك الشدود لى سم تمنع فيه . بل لأصلاح والهدى ، لايه واصحة على
تأصل الشر في بعض النفوس .

رأت الشريعة كل هذا . ولم تجد دأ . وقد نصحت ، لكل اطارق الوقائية .
من أن تصع العلاج لحاسم الكبح هذه الشدود . وده عن طعيانه ، والتحصير
عليه حتى لا تنسج بطاقه ، وتمشى حرائمه . فبتدفع العالم كله إلى مبادء شر
وإجرام ، فاقصت احكمة الحارمة أن تشرع هذه العقوبات . صوباً للجماعة عن

التدهور والاحلال، وردعاً للعوس انصاعه التي له بق شاعده في ارتكاب
الجرمة .

د - حكم تنويع العقوبات التنبؤية الى نصيب وهو بصيرة

وانتكمّل هذه العقوبات راحة المجتمع وسعدته بقدر الامكان ، اوع
الاسلام العقوبة وحقن منها (فهو نصيبه) بحسب ما رآه الحاكم في كل
زمان ، ومكان ، وحال ، وحرى (نصيبه) لا يحور تعديها ، ولا الوقوف
دونها ، وذلك فيما يأخذ منه الاحرام عند جميع الناس ، وفي جميع الاراسمه
والامكنة .

هـ - الاعتباط في الحكم بالعقوبة :

ومع ذلك قد وضع للحكم بهذه العقوبات واعدادها شروطاً حرم
كل الخصاص على تخفيفها ، صوره ، مبداه ، واعدادها عن لأحد فيها الشبهة
وقد جعل لتحقيق لينة من المحرم . واما صلاح الله قبل تنفيذ
العقوبة عليه - فيما يختص بالاعتداء على حقوق الله - ان رأى في تخفيفه سبيله
والتجاوز عن عقابه .

بما رآه - فيما يتعلق بحقوق الممد - صاحب الحق ، في العفو عن حقه ، ووعده
بعظيم الآخر والمثوبة وقرأ في هذا قوله تعالى في آخر آية المحاربين :
« إلا الذين تابوا من قبل أن تقتلوا عذبهم ، فاعلموا أن الله عفور رحيم »
وقوله تعالى في آخر آية السرقة : « ومن تاب من بعد طلبه وأصلح ، فإن الله
يتوب عليه ، إن الله عفور رحيم » ، وقوله تعالى في آية انقصاص ، وستاق .
« ومن عصى له من أحبه شيء ، فاستأع بالمعروف ، وأدام عليه إحسان »

و - أثر توبة الجاني في نقاط العقوبة :

هذا ، وقد كتب الامام ابن قيم الجوزية في كتابه « إعلام الموقعين » ،

فصلا فيما بينه أن توبة حتى تسقط عنه عقوبته ، لا فرق بين حريمة
وحريمة ، سوقه هنا جليل بعبارة عظيم قد . فبمعنى صده قال
(وأما اعتبار توبته المحارب من قدره عنه دون غيره فيقال . أين في
تصوص الشارع هذا تعريفي بأن صحت اعتبار توبته محارب من قدره عليه ،
من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره يصح في أولى . فبأنه إذا دعت توبته
عنه حد حرمانه ، مع شدة ضرره وتعديه فلا بد دفع التوبة عنه دونه حد في
الأولى والآخرى وقد قال الله تعالى في ذلك عيسى كبروا إن ينهواكم
لهم ما قد سألتم ، وقال النبي ﷺ **والأمر من الله ثم لأمر له** .
والله تعالى جعل الحدود عمومها لأبواب أخرايم . ورفع عقوبته عن
القائم شرعا وفردا فلا يشرع فيه ، ولا في الله ، عقوبة ثابتة
التي . وفي الصحيحين من حديث أنس قال كنت عند النبي ﷺ وحده
رجل ، فقال يا رسول الله . إن أصبت حد فاقمه عني . قال ولم يزل عنه .
فحصرت الصلاة ، فبني مع النبي ﷺ . فبني مع النبي ﷺ . فقام
إليه الرجل فقال : يا رسول الله إن أصبت حدا . أقم في كتاب الله . قال
أليس قد صليت معك ؟ قال : نعم . قال فبأن الله عز وجل قد عمرك بذلك .
فإذا لما جاء ثبوت هذه مرة غير أن طلبة عزاله له . ولم يقم عليه أحد
الذي اعترف به ، وهو أحد لقوا في أمه له وهو إحدى روايتين عن أحمد ،
وهو الصواب . فإن قيل . فما عرجه ثبت . وأنه مدينه حامت ثبوت ، وأقام
عليهما أحد ؟ قبل لأربب أنهما حامت ثبوت . ولا ريب أن أحد أقيم عليهما ،
وبهما احتج أصحاب القول الآخر . وثبت شجعا عن ذلك ، فأجاب عما
مضمونه : إن الحد مطهر ، وإن ثبوت مصره . وهو حدرا التطهير بالحد .
على التطهير بمجرد التوبة ، وأيا إلا أن يطهرا بسدد . فأجابهما النبي ﷺ

إلى ذلك ، وأرشد إلى احتسار تطهير تنوئة ، عني تطهير الخد . فقال في حق
ماعر ده : تركتموه تنوئة ، فثبت له عليه ، ولو تعين الخد بعد تنوئة لما
حار تركه . من لأمام بحج من : تركه ، قال لصاحب الخد الذي اعترف
به : وأذهب فقد عسر الله لك . وبين أن يقمه ، كما أهله على ماعر والعامة
لما احتاروا بإقامته . وأبى إلا إقامته . ولذلك ردتهما النبي ﷺ مرارا وهما
بأبى أن إلا إقامته عليهما .

وهذا المسلك وسد بين مسكت من يقرب لا يجوز إقامته بعد التنوئة
التي ، وبين مسلك من يقول : لا تنوئة في إسمطه لته . وإذا تأملت
الشيء رأيتها لا تدل إلا على هذا القول الأوسط (١)

هذا هو الفصل الذي رأيت فيه كشيء لأمام ابن قيم فيما يتصل بأثر
تنوئة في سقوط العقوبة . وعليك مراجعته جميع ما كتبه في شأن العقوبة
الأسلامية . وحكمتها على وجه عموم ، وحكمته توريعها على الجرائم وتستجد
فيه ما يمتوذك به . بحكمة لمشرع لا إسلامي في هذه المناجاة الخطيرة . (٢)

٩ - أسرارهم لغيرهم . انشعير أو الأسراف .

يقول في أسلاف في هذا الموضع أن هدف شريعة في مسلكها في العقوبة ،
لأنها هو إصلاح النفوس وتربيتهم والعمل على سعادة الجماعة البشرية . وأنها
لم تدع سبيلا لهذا الغرض إلا اتجده وحفت عليه . وأمرت بمراقبته . وأنها
لم تكن فيما وصفت من عجز ولا كبرياء حادق . رأى بعد تدل غاية وضعه
في العلاج ، أن سلامة المبتصر وإنه دحياته تستدعي نزع بعض الأعضاء . فيسلم

(١) انظر جزء الثاني من (إشعة - دمع) - صحتي ١٩٧ و ١٩٨ - وراجع
الجزء السابع من (بين لاودر) ، راجع كتاب (السلام - حرف أمة عام - ومدينة -

(٢) انظر الجزء الثاني من (سلام موفعة) من ٢١٤ إلى ٢٣٤

المريض ، أو كرمات ماهر ، رأى أن هذا السعي من عرق يستدعى إلقاء
بعض الأمتعة في البحر ، فتحو السعيه ومن فيها وأنها لم تكن شديدة
الحرص على الحكم حقير . وبعد ذلك ، لا يقدر ما يتصل بها من صلاح .
وأما إذا ما تحققت نسبة ، أو تحقق الصلاح المقصود ، أو تحقق العفو الذي
حتمته إلى العوس ، كانت في حق من إسقاط عقوبته .

هذا هو هدف الشرع من أمر العقوبة ، وهو هدف يتلشى به في إطار
الحدث المصعب . نتيجة من أن تحريم الكائن حول موقف الشرعة
الاسلامية من تهديد العوس ، وعلاج لأحكام ويتضح حكمها التي سادرت
بها طبيعته في هذه بشأن . احتصم اختصاص الأمم لرؤوم لولده . التهديد
والتقويم . وتصح أصاً اسم نعم . كما ظل بعض المهرحين . شيئاً من
أحكام . فهم تصح به حقير . ادعاء ، وأنهم تسمى فيما بعده من
عقوبات كما في أحكام . بر يقدروا عليه نشر ولا ما يحدثه لجريمه
من الترهيع ولا اضطراب في خشيته لشره .

وبعد ، فقد صدق الله مصمم في قوله : « ومرت الذين أووا العلم الذي
أمرل إليك من ربك ، هو حق ربهودى صراطاً أمير الحيد » (١)

(١) الآية السادسة من سورة ساء .



الباب السادس

حرمة القتل في الإسلام والشرائع الأخرى

(أولاً) - جريمة القتل في شرائع الأخرى

- ١ - تم -
- ٢ - نفس في تونس حرامه -
- ٣ - قد -
- ٤ - القتل في الإسلام
- ٥ - نفس في الإسلام
- ٦ - نفس في الإسلام
- ٧ - أوضح -

(ثانياً) - الأصول التي توحاها الإسلام في عقوبته

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ - مسئولية أخائي وحده
- ٥ - حق المذلول للدم

(أولاً) - حرمة القتل في الشرائع الأخرى

حرم الإسلام - شرائع متعددة ، وجماعات مختلفة ، وكان للقتل في هذه الشرائع ، وعدد تلك الجماعات - خصم ومشرع لا بد من ذكر شيء عنها ، ليكون ميسراً للمعاريض ، وفي الأصول التي توحاها في شرعية في تهديد تلك الأنظمة وهذه التشريعات -

١ - تمهيد:

مآفة أسس مدكو واجتماعات ، وظهر فيها بسببه تعرض الرعات وشهو - ، وتمكنت في "عوس" وعت تعدد - يرون أن جريمة القتل من أكر آخر تم ، ذات أم مدد حده اعنى عنه مير حتى ، وتيتم لأهله ، وترمن لسته ، وحرمان مه لأهله ودويه ، وأنها كحد شعور الجماعة البشرية الذى فطرت عليه ، من اعتقاد أن الحده حتى بكل حتى يتمتع به ، ولا يجوز منعه منه ، وأما رعم على رحر هذه الحده من هدوء الحده واستقرارها ، وأم فوى ذلك عدم لعره شدها لله ، تكون منم ومن أمثالها العمارة الكبرى لهذا الكون .

لهذا لا تاد من - مع على حواء هات عنها "عوس" وعضت أصرها عن آثار هذه جريمة نسيته ، فم نصب لها ، ولم تكثرت شأها .

٢ - القتل في أول مجاعة بشرية:

وهذا هو الله أن الكرم يحدث في أول اعتداء وقع من الإنسان على أخيه الإنسان . القتل ، ، تصور أن كيف كان القاتل والمقتول ، كلاهما بعد أن القتل جريمة آدم ، تستوجب عصب لله ، والدحور مع طامين في الجحيم ، وأن القاتل لشعوره بد كره يعاج في نفسه الأقدم على جريمته ، علاج انكاره المنحرج حتى وطوعت له نفسه قتل أخيه ، فعنله ، وأصبح من الخائرين ، ، و « من التامعين » .

قص الله علينا هذه الجريمة الأولى ، وورطها أول تشريع حياتي فيما نعلم ، فقال عروحل : « من أجل ذلك كتب على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا غير نفس ، أو فسدنى لأرض ، فكأىمى قبل الله من جميعا ، ومن أحيأها ، فكأنما أحيأ الناس جميعا » . (١)

(١) قرأ الآيات من رقم ٢٧ إلى ٣٢ من سورة المائدة .

وقد جاء في صحيح البخاري ومسلم . عن ابن مسعود رضي الله عنه ،
أن النبي ﷺ قال : « ليس من حسن عاقبة رجل حتى يقاتل في سبيل الله ، ولا من قتل في سبيل الله ، ولا من قتل من سبيل الله » .

٣ - القتل في الثورة :

وقد تناولت "ثورة حمزة" من صور القتل ، ونسب مستحق القتل ، وما لا يستحق ، وجاء بها أن القتل أكره بدو ، وأبغض احرام عند الله ، وكان منصوصا .

« من ضرب إبا اءت فلعن الله » . ولم يعمد قوله في أوقعه الله في يده ، فسأجس لك موصفا يهرب إياه . ورد في رجل على آخر فقتله اعتيالا ، فمن ضام مدعى تحريمه يقتل . ومن ضرب به وأمه يقتل قتلا وإذا تحصم رجلان فصرب أحدهما الآخر بحجر أو بسكك ولم يقتل ، بل سقط في الفراش ، فإن قام وتشى حيا على عكازه يكون الصارب بريئا ، إلا أن يوصفه عطلته ويؤم على شعبته وإن حصصت أدبه يعطى بها نفس ، وعيا هين وسائس ، وإذا بد ، ورعلا برجل ، وكأ كفى وسرحا ببحر ، ورصا برص » (١)

وجاء بها أيضا : « لا يسمع دم يرى في وسط أرضك أن يعطيكها الرب الهك ميراثا ، فيكون دمه عليك » . وإن كان رجل معصا صاحبه فكأن له ووثب عليه ، وضربه ضربة قاتلة فمات ، ثم هرب إلى إحدى هذه المدن فليتوجه شيوخ مدنيته ويأخذه من ثم ، ويسدوه إلى وى الدم فيقتل ، لا تشع عيك عليه بل أن دم البري ، عن إسرائيل فتص خير » (٢)

(١) سفر الخروج - الفصل الحادى والعشرون -

(٢) سفر التثية - الفصل تسع عشر

٤ - القتل في الأنجيل :

أم أنجيلس، وقد كر كثير من علماء أن قتل العجول لم يكن من شرائعه، ويستمدون من بعض النسخ من القول

« سمعتم أنه قيل : عين بعين ، ومن من ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوه الشر ، بل من اطعك عن حذرك أكرمه ، ومن له حذرك لا تضره أيضا ، ومن رأى أن يحصمك ، ولا تحاربك ، بل ترك له إرداه أيضا ، ومن سحبك ميلا واحدا فادهب معه اثنين » .^(١)

ويذكر بعض المفسرين أن لفظه كان يحتمل عدهم في حالة القتل العمد ، وأن الذي لم يكن من شرائعه هو القتل

و يروي السيد رشيد رضا في تفسيره أن لفظه « بالأمم التسع » محدد عدده : رأينا عن المفسرين هؤلاء أن الذي كانت تحتها عدد انصاري ، فإنه ليس في كتبهم شيء يحكم عليه ذلك ، إلا أن يصرح بذلك بأحد من وصايا التساهل في الأنجيل ، وسكن به صه قول عيسى عليه السلام في هذه الأنجيل : « ما حثت لأتقص للموسى ، وما حثت لأتقص وهذا من الرواية الصحيحة عنه ، لأنه مؤيد بقوله الذي حكاه عنه « ومصدق لما بين يدي من التوراة » . ونلاحظ أن روى أن نص أنجيل متى السابق ليس فيه شيء للقول ، وأن قوله : « لا تقاوموا الشر » ، يجري مجرى « معرو » والتسامح الوارد في كثير من آيات القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » ، ولا يتناقض مع استمرار حكم القصاص الذي جاء في التوراة ، ولا سيما إذا انضم إلى ذلك قول عيسى « ما حثت لأتقص للموسى » ، وقوله تعالى فيها حكم القرآن عنه « ومصدق لما بين يدي من التوراة » .^(٢)

(١) الأصحاح الخامس - الآية ٢١ إلى ٤٦ .

(٢) لا يدرم ٥٠ من سورة العنكبوت

٥ - العقل في القانون الروماني .

كان العقل عند الأمم القديمة عقوبة حرية العقل ، وكان لصمام الطبقات المعروف عند الرومان أثر في تطبيق العقوبة ، وقد كان الخوف من الإشراف (الرقيب) لوظائف حكمومه ، يمنع عنه العقل و كبتى به ، وإذا كان من أوسط الناس كانت عقوبته وضع لينة ، وإذا كان من الطبقة الدنيا كانت عقوبته "صلب" غير - يهتبه في حظيرة حيوان مهتر من ثم غير هذا بالشئق .

وعلى الخيرة قد مر - حرثم في أسبغ روماني كما في سائر الشعوب أرمه أدور - كان آخره مدح حكومته مدحاً مباشراً في المعادة على الجرائم باعتبار أن المصلحة العامة التي تمثلها ، تقتضى ذلك ، ولم يكن هذا المدح قصراً على الجرائم العامة ، حكمومه ، كالخيانة ، عصي و الثورة ، بل كان شاملاً للجرائم الواقعة على الأفراد ، بالعلم والسرقة .

وبذلك جعل حرثم الخصة جرائم عامة ، ووقعت حكمومه عليها عقوبة أجنبية وأبعت لديه كما أعت - ر وهذا هو ما وصلت إليه الأمم الحديثة

ويقتضى هذا الوضع لدى صلات به جرائم الواقعة على الأفراد في الأمم الحديثة ، جعل العقاب عليها من خصائص الحكمومه أيضاً ، ومحت الدساتير رئيس الدولة حق العفو ، وحق تخفيف العقوبة .

وعلاوذلك أن حق العفو وسيلة ضرورية لضمان نظام الحكم السلام ، من جهة أنه علاج للأخطاء ، لقضائية التي تقع فيها محاكم ، وعلاج للتخفيف من صرامة القانون ، إذا كانت تصوره لا تسمح باستعمال الرأفة ، ولا بإيقاف التنفيذ . (١)

(١) راجع مقارنات الأستاذ محمد عيسى ، وكانت قانون روماني تليف من سويك

٦ - القتل عند العرب :

كان للعرب قبل الإسلام عادات وطقم ورجعون إليهم في كثير من شؤونهم الاجتماعية ، وكان من بينها قتل القاتل ، وكانوا يقولون في ذلك : (القتل أمي للقتل) ، ولكنهم يحكم العصيدة القلبية ، وأخيه الجاهلية ، وجنودهم . أحد النار ، كانوا يسهرون في تطويق ذلك المبدأ ، ولا يتوحدون فيه . العدل الذي يوجب الوقوف عند حد القصاص الصحيح (النفس بالنفس) ، وكانوا كثيرين يطلبون في سبيل ذلك غير القاتل بقتل . ولعدد بالواحد ، والرحل بالمرأه ، والحجر بالعدد . بل كانوا كثيراً ما يأخذون الأسارى بالهبيمة

وكانوا يفعلون ذلك أيضاً في الجراحات والديارات ، ويجعلون جراحاتهم ودياراتهم صنف جراحات الخصوم ودياتهم . وربما رادوا على ذلك واعتوا ، وطردوا غير المغفول ، إسراراً في الظلم ، وفي تلبية المصيبة العاشمة .

ومن ذلك ما يروى في أسباب نزول آية القصاص : أن واحداً قتل آخر من الأشراف ، فاجتمع أقارب القاتل عند والده المقتول وقالوا له : ذا زيدا ؟ قال : إحدى ثلاث . قالوا وما هي ؟ قال : إم أن نجبرها ولدي . أو نملأها ذاري من نجوم السماء ، أو تدفعوا إلى حملة قومكم حتى أقتلهم ، ثم لا أرى أني أحدث عروفاً

وكثيراً ما دفعهم هذا العسف إلى الحروب فاندلعت ألسنتها فيما بينهم ، فيشتد أوارها ، ويطول أمدها ، حتى تنتهي بحاء القنائس (١)

٧ - الوضع العام لعقوبة القتل في هذه الشرائع :

من هذا العرض الوجيز ، الذي يبينه نظرة الشرائع الأخرى إلى جريمة

(١) راجع تاريخ حرب ، وكشف المصير وأسباب رول آيات القصاص .

القتل - رى أن معظمه يشهد القتل عقوبة للقتل ، وأنها على وجه عام تميل
في شأن تنفيذها ، إما إلى جانب الأفراط ، أو إلى جانب التمريط
فالتوراة - تنحى في شربها إلى جانب المجنى عليه ، فتعرض لوليه قتل
الجاني . ولا تفعل مرادة فيه . وهذا التمريط في شأن الجاني ، وإفراط في
شأن المجنى عليه .

والآنحس - على ما بهم كثير من الناس - يعضر الطر عن الحماية ،
ويحذر دفع الشر بالشر . ويحتمل لعمري على ولي الدم وهذا عكس الأول ،
تمريط في شأن المجنى عليه ، وإفراط في لضر إلى الجاني .
واقفاؤن الرومان - في نفسه يعطف على الخبي إذا كن من الأشراف .
ويقسو عليه إذا كان من غيرهم ، وكن (غير الشريف) في نظرهم لا يانض
مع الشريف في صلب رجل واحد ، ولا تنضمهما الأساية الواحدة ، فهو
مع نفسه في جانب التمريط نسبة بالشر ، وجانب الأفراط النسبة
إلى غيره .

وسأنا ترى هؤلاء ثلاثة « لتوراة » ، والآنحس ، وهابون الروم في
القديم ، في هذ الوضع الذي وصفه ، ونراها تلتزم في جانب العقوبة أخف
الواحد بالواحد من غير تعد ولا إسراف - ترى العرب يسرفون ، فيأخذون
عز الجاني بالجان ، والكثير بالواحد ، في الأشخاص ، وأخرجات ، وأبيات ،
وبما ترى لشرائع القديمة ظم . تحمل الحق لولى الدم ، نظرا إلى أن
الحماية تقع عليه أولا وبالذات . ترى أن الوضع اخناني أبى صارت إليه
الأمم الحديثة . واستمر العمل به إلى الآن ، يعتبر أن الجريمة الواقعة على
الأفراد جرائم عامة . ويجعل الحق في العقوبة والعفو عنها لولى الأمر ، رضى
ولى السلم أم أبى .

وهذا مع هذا في وقت الحاضر من يرون عدم صلاحية اقتصاص لأن
 يكون عقوبته ، ويقولون : إنه من أقسوة وح . لا تقام ويرون أن محرم
 الذي يسعك الدم ، ويرمى الله . ويرجع الأمر ، يجب أن تكون عقوبته
 تراه ونهيه . لا أقسوه وانتقاما . وشددون لكبير على من يحكمهم ، يقتل
 غير الأقرار ويرون أن الحكم . قد علت الدس تراحم كان أحسن
 نرية لهم .
 ورأى سمع هذا أو رأه لبعض المسلمين المشغلين معه بخرصة
 والعقاب .

(ثانيا) - المأخوذ إلى نوماها الاستمرار في عقوبة القتل

هذا هو الوضع الذي عليه تشريع وحديث في عقوبته ، وهو -
 ثانيا - واقع إما في حاد الأثر أو - من يعرفه
 وقد جاء الإسلام وهو آخر الأديان نبوة ، ووجه إليه الدين
 الإمام للناس جميعا - على قاعده (تتميم واحتسار الأصلح) ، وحد الحد
 الوسط بين طرفي الإفراط والتعريط في كل نوع . في عقوبته ، وأخلاقه ،
 وشريعته فريده كإمام اجتماعه . من أدى ذلك جحد كم أمه وسجنا
 لتكونوا شهداء على الناس . (١)

وكان من مقتضات هذا الوضع الذي حدد عليه الإسلام أن توحى في
 عقوبة القتل أصولا يجب تلك العقوبة في جميع توجه . على طرفي الإفراط
 والتعريط ، الدين صحده في عامة أدواره . وفي كل عصر يخالف
 ما تقتضيه الحد الوسط ، لدى لا يصراف فيه ولا يقصير
 وهذه هي الأصول :

(١) لا تدرج ١٤٣ من سورة بقره وإبراهيم - سراج الدين شريعة إسلامية ،
 في مجلة رسالة عدد ٨ - برسمه ١٩٤٥ - سنة - ثمة -

١ - اقراء القتل عقوبة الجرم القتل :

وصح الاسلام من نوقية من احواله كما سلمه . ثم نظر إلى جانب
اشدود الذي لا تسلم منه أفراد طرعه المشبهه . فعرض العقوبات علاجاً
هذا الشدود ، وكأله في ذلك . كما سلمه . فكان أفسحهما للجل
أمام الحكم في الردع عن الشر إلى حد ما .

وأمر في سبيل ذلك من الشرع الداعية الفصاص عقوبة للقتل ،
وأباح له دم حتى . وفي ذلك رأت أن تفسر في شرحها بعد .
وحاه في الأحاديث النبوية . ولا يخفى من مضمون الثلاث حصول
زنا محض ويرحم . ورحل يقتل . وما متعمداً وقتل ، ورحل يجرح من
الاسلام . فجار الله . وسوله فقتل أو اصاب ، أو يلقى من الأرض .
وهذا الأصح حد الاسلام من حيث المبدأ . ورحل الحرقة من
العقوب ، كما دعا إليه لأحد من فيه كثير من . وكما يراه بعض الباحثين
هذا العصر . الذين امتثلت قلوبهم رحمة ، فمضوا أصادهم عن الأثار
السنية للحرقة في شخص الحي عليه . ودوى فرائده . وفي هدوء الجماعة
الشريعة واستمر .

٢ - التخيير بين الفصاص والعفو :

مع أن الاسلام أمر الفصاص فهو حرمة القتل . لم ير أنه واجب
متعين لا بد منه . من جبر منه . وبين العفو ، وجبر في العفو بين المدل :
الدية أو الصلح . وبين العفو عمن أوص

وحسب العفو إلى العفو ، وأثر في سبيله عاصفة الأخوة . مسع الزاحم
والقصاص . وقد صح عن أنس رضي الله عنه أنه قال . ما رجع إلى رسول الله
ﷺ أمر فيه القصاص ، إلا أمر به العفو

وبذلك صار من المعروف عند الفقهاء قبحهم. العفو أفضل من أصلح،
وأصلح أفضل من التقصاص، وحسب الدين المؤمن قوله تعالى : « ومن عفا
وأصلح ، فأجره على الله » (١).

وهذا ألمع تعلم لفظة العفو وان ترجم يدعو الآلام إليه ، ولا يراه
منافرا لو صبح عقوبة القصاص ، كما يطالبه العالمون .

وهذا لأصل حجب الإسلام من إرطاط التوراة بتحسين العقوبة ، وتحريم
لعفو عن جريمة من ، « ذلك تخفيف من دينكم ورحمة » .

٣ - الفسوة من الناس في الغفوة :

في الإسلام الكفاية بين الناس حمد في الدنيا ، ولم يحرم آدم أحد فصلا
على دم آخر ، ولم يرد الجماعة لشربه من هذه الناحية (شربها) لا نفس
حياته بحريته ، ولا غير شريف (بل بحريته للحيوانات المفترسة .

قال ابن قدامة : « في (بحري القصاص بين الولاء والعمال ، وبين
رعيتهن لعموم الآيات والأخبار ، ولأن المؤمنين تنكأوا دماءهم ولا يعلم
في هذا خلافا . وثبت عن أن كبر رضى الله عنه ، أنه قال لرجل شكك إليه عاملا
أنه قطع يده ظنه . أن كبرت صادقا لأفدك منه . وثبت أن عمر رضى الله
عنه كان يقصد من نفسه وروى أبو داود أن عمر خطب فقال : « إن لم أبعث
عمالا ليضربوا أو يشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم . فمن فعل به ذلك ، فليرده إلى ،
أقصه منه . فقال عمرو بن العاص لو أن رجلا أذنب بعض رعيته تقصه منه ؟
قال : « أي والذي يسمى سده أقصه . وقد رأيت رسول الله ﷺ قص من
نفسه » (٢)

وقال القرطبي : (أجمع العلماء على أن على السلطان أن يقص من نفسه ،

(١) الآية رقم ٤٠ من سورة شورى .

(٢) مظهر الحق السابع من كتاب المعنى

إن تعدى على أحد من الرعية، إذ هو واحد منهم، وإعماله مزية الطر لهم
ظالمى والوكيل، وذلك لا يجمع عناصر، وليس منه وبين العامة فرق في
أحكام الله عز وجل (١)

وهذه القسوة بين السلطان والرعية، لا يبرها لأسلام في حقوق العباد
خاصة، كالتقصص والأمور، وإساءة يراها كاسق في حقوق الله الخاصة
أيضا، كحد الربا والسرقة (٢)

وقد روى عن عائشة رضى الله عن قات كانت امرأة محرومة تستهين
المتاع وتجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها وفى أمها أسامة بن زيد، وكلموه،
فكلم النبي ﷺ فيها، فقال له إلى النبي ﷺ «يا أسامة، لا أراك تشفع في حد
من حدود الله». ثم قام إلى النبي ﷺ حظه، فقال: «وما هلك من كان
قبلكم بأه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه،
والذى نفسى بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها» وقطع يد
المحرومة (٣)

ويهدد الأصل العظيم الذى نتكشش أمامه روعته جميع التشريعات البشرية
إذا ذكره لهدل الأسارى، أهدر الإسلام بضم لطيفات، الذى كان
أساس التشريع عند الرومان، والذى لا يزال أطعير البشرى يحتفظ به من
آثاره إلى الآن. وحفل الجمع أمام الحق والواجب سواء.

ومن خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع: «أيها الناس، إن رسلكم واحد،
وإن أبابكم واحد، كلكم لأدم، وأدم من قراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم،

(١) انظر الجزء الثاني من تفسير القرطبي.

(٢) راجع صفحتي ٩٦، ٩٧ من هذا الكتاب.

(٣) انظر الجزء السابع من بين الأوطار للشوكاني.

ليس لعربي يصل على عجمي ولا نفري لأهل بيت، اللهم اشهد .
 هذا وقد مر على هذا الأصل عند عصرنا . من يراه بعض الفقهاء
 من عدم قتل الوالد ابنته . والجد بغيره . والحر على الأصلاق . والعبد
 والمسلم بالدمى . والحقة في هذا . عدمه . مصر في هذه جرائم . فتد من
 يراه من الفقهاء . أن تطبق لأصل عدمه . لأسلام . و . هو مهم شخصي
 لمن يراه . منه الاستثناء من الأصل . لأنه في عليه من الجمع . والثبات
 نقطتي المصوح . لا اعتبارات خاصة . من غيره . لا . جمع . ولا تجمع
 المستولية . وإنما ترفع عنها العقاب في مصوح فقط .
 على أن هذه لا اعتبار . معترف أنها ما يسهل في . طرد لا على
 الاستثناء من هذا الأصل . وأن الحق الذي تشهد به . مصوح والماء في
 التشريعية . ١٤ هو القصص . وجمع

٤ - مسئول الجاني وعمره .

قرر الإسلام أن مسئولية الجاني لا يتحملها غير الجاني . ولا يقتل بها
 غيره . فقال تعالى : ولا تكسب كل نفس إلا عليها . ولا ترد واردة ورد
 أخرى .^(١) ولا يتحمل ما كثر من جانيه . ولا تصاب جراحه ولا دمه .
 ولذلك قال سبحانه : وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به .^(٢)
 وبهذا الأصل أهدر الإسلام دماء الخصم الذي كان سائدا عند العرب .
 وهي مسئولية القبيلة عن حماية لواحد منها . والتحكم في مصاعده الخراجات
 والديات .

أما نظرية «المافقه» . واشتراكها في عمل دية الخطأ . فليست من باب

(١) الآية رقم ١٦٤ من سورة الاحزاب .

(٢) الآية رقم ١٢٦ من سورة احزاب .

تحمين غير الخ من مسئوليته الخال . وربما هي من باب الدراسة والمعرفة . في
جناية صدرت عن غير قصد . وليس على هذا أنهم لا يشتركون في ذنبه لعدم
الذي يسقط فيه العمد . على أن طاهر "نص قرآن الوارد في مدبره بمطى
أن الذنب على القاتل " ومن قبل مؤيد حاشا " فحريز رفته موصيه . ودية
مسبة إلى أهله "١١

والنكاح جاء في السنة أن مدونة هم من مدعون مدية . أو شركون بها .
وكان ذلك إقرارا بنظام عمر . فتصدوا ما كان من هذا من تصرفات مدعون .
وليس تنزبه عاما . بل ما في جمع ذكر مدعي الأمكة دون نظري لأحوال
والاعتبارات .

وبدل على هذا . أن مدعي حبي الله من العشرة ولأمره إلى أهل
الدوان وجماعة العمل - حمز عمر رضي الله عنه اذية على أهل الدوان
وقد نص الفقهاء على أن الذنب في رصدها . لا يكون إلا في مال الخ .
قالوا إن العشرة قد وهت . ورحمة الله صرعه رفعت . وبيت المال قد هدم .
فوجب أن تكون في مال الخاني .

وقال صاحب الدر المختار (إن لتأصير أصح في هذا الباب . فعني وجد .
وجدت العاقبة . وإلا فلا . وحيث لا فيه ولا تأصير . والذنب في بيت المال .
فإن عدم بيت المال . أو لم يكن مستظلا والذنب في مال الخاني) ١٢
هذه نظرية العاقبة . قد أسعفتك بشئ . عنها لمسية هذا الأصل . حتى لا تتخذ
سبيلا للتشكيك فيه .

(١) الآية رقم ٩٢ من سورة النساء . وأما خبره . فممنوع .

(٢) انظر شرح أمير القضاة وحاشيته من عند من عليه في حرر كتابه من الجرم .

إلا بد كان حين معروفي شراي به ليدفعه وصر في هذه الحقة،
أعطي لآلامه كذا كذا يصرف - حسب ما روي في دفع الشر عن الجماعة،
وهذا حفظت الشريعة بمصلحة حتمية ولا حاجة فيها - ولم تهمل واحدا
من الحقن

وطاهر أن هذا لك كيف لو فرض حرمة على صاحب الحق الأصلي
في أخذه وإن سمى - وأنه هو الذي يجب تعصصه ويطلب دفعه، دون
أن يكون ذلك من لأمره ومن الخصوصية على أمر حرمه ومصلحته

أم أن عكس الوضع وحملت حكمه - أي هو شأن في أمواين
الحقنة - صرحه الحق لأمره - وهذا بوجه أن تعصص وله وحده أن
يعفو دون ظاري وره يكتفي عنه، وكفى عفو يعصص لهم، فإن يعوص
دلت أحدهم بوجه لظ - لا يعصص يعوص من غير عني تعصصه منهم وسلامهم .
وبالم - حد حاتم لأمره - بحدود - بآمره والبر - هذا الوضع

الذي أحده حرمة نفس، لأنهم في التعصص في أعده - أولا - بدأت على
أمره - وذلك من جهة أمر يعوص على تعصص الشر في نفس الحق، وتتمكن
حقوقه منه - وذلك بأن لها كالحرمات لأمره - أمرص بأصلوب
يعسر تعاوذه وكان حق حرمه وهو طاهر، وبما على زعمهم تعصص عقوبتهم .
منى أصبح لهم - غير شبيه - مع لا يترك - وضعه حقيقة - ولم يمكن
لهذا بحر عمو أو شدة عفا كان تعصص في شأن روايه والراي - ولا أحدكم
سما - أو في دين الله - بأنهم يؤمنون بالله ويؤمنون باليوم الآخر، ويشهد عدا بها
طائفة من المؤمنين » (١) ويعفون عن وحن في أسرفة - فاقطعوا أيديهما

جزاء ، كسما ككلام الله و الله عز . حكيم . (١)

وقد جاءتصوص انقصاع عن غير هذا لا يلوب ، و بها انصريح
بمعدل الحق لولي الحق عليه و يوم سبه عن الاسراف في أحد حقه و من قتل
مطلوما فقد حمله و انه سله ، فلا يرف في قتل ، و بها بحسبه في
العمو ، وفتح باب البدل ، و من عفى له من أخيه شيء . و تسع المعروف
و أداء إليه باحسان . (٢)

و عندك لمع من هذا أن شره نحن و صاص عموه ، و من طريق
حر القلوب من تحسب حبه ، و لها عرفت فيه معنى المائلة ، و أهات
بالعمو ، و لو حث بالبدل ، و حه أن يكون حارا حريمه في قلب المصابين
بها .

و ملك أيضا تلح في مع هذا أنه نحن ، حدود الآخر عقوه ، لنفس
الآله ، و من طرأ في سمات الحق عامه ، و دام تحدد قبرا معصا في
السيرة يكون له من فيما من الناس كرم ، و بهو لمعرفه في منه ، و لا رضا
الممن بها أو أهب .

و هذه طرية دفيه ، و بهو بحر ، و باب انقشريع الحسنى أن يوجهوا إليها
عابهم ، و دلوا و حوهم شطره ، و يدركوا أن عقوه القتل عقوه ، و فيها معنى
الحبر و المائة ، و أن عقوبه الر عموه ، عن نفس بهو ، لا بمائة فيها ولا حبر .
و ذلك تحفظ الأعراف لذات الأعراف و الأمانة لذات الأمانة ، و لا يسمع
الناس أن الله بون المهرى لا يصع حية لربنا في صحت الحياتم إلا إذا اقترات

(١) الآية رقم ٢٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٢٢ من سورة لاسر .

(٣) الآية رقم ١٧٨ من سورة مائدة .

اطروف أخرى نفعها اعتداء على الأشخاص كأن يصحبه إكراه، أو يرفع
من الروح في إثره جهه، كما أنه يرفع أمر اعتداء كفة بيد الروح، وبحول له
أن يقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها. (١)

وهذا الذي كتبه في هذا لأصل غير ساو حة تعرفه شريعة بين
الفصاص والحدود

وقد حوّل ذلك من قبل، في صي ر حرو في تفسيره حيث قال:
إن الله أوحى لمص من رده عن الألف، وحياة سوسين وطاهره أن
يكون حقه خيع الس، كاحد، ولو حرو عن السرفه ولو لا، حتى لا يختص
بها من حق، بل أن السرفه في استثنى الفصاص من هذه المساعدة، وجعله
للأولياء، لو أن من سحوقه فهو السرفه، في السرفه في السرفه، ومعمل
عقوبات في الحدود، كحكمة له، وهو السرفه، وهو السرفه، وهو السرفه، وهو
فمن له قتيب هو يحبر السرفه، في السرفه، أو أحد سرفه، وكانت هذه
خاصه أعطتها هذه الآدمر مفصلاً وتفصلاً، وحكمة وعصلاً، فخص بذلك
الأولياء، السرفه، وهو السرفه، لا حفضه، حرو (٢).

هنا ما أردت، أن منه عليه من لأصول الفقه التي هي لأسلام عليها
عقوبة القتل بار، ما عرف سرفه في سرفه، حديش وقديما، هما لا
يقع في حركته - كما عرفت - فلا في حركته أو التعريف

وقد آن لما أن المنقذ في شرح آيات قصص، والآحاديث الواردة
فيه، وتعرف الأحكام التي استنبط منها، وهو ما تراه في البحوث
الآنية - إن شاء الله

(١) انظر المواد ٢٦٧ و ٢٧٣ و ٢٧٤ من قانون العقوبات المصري

(٢) انظر أحكام القرآن لابن العربي في تفسيره الآ، ق ٣٣، وهو لأشراء

الباب السابع

حكم القرآن وسمه في الفروع والفصاخص في النص

- ١ - تمهيد
- ٢ - نصوص النهي عن القتل .
- ٣ - نصوص العقوبة الأخروية للع
- ٤ - اختلاف العلماء في قبول قوبة القاتل .
- ٥ - المهور الذي كان حرمه على قاتل و
- ٦ - حكم قاتل نفسه .
- ٧ - نصوص النهي عن قتل المعاهد .
- ٨ - نصوص الفصاخص في النص .

—

١ - تمهيد :

الاعتداء على النفس قد يكون القتل وود يكون " دونه من تصاع أو جرح . وعلى كل إما أن نكون فيه مع من جناية ويجب المصاح ، أو لا نكمل ، ولا يجب والذي مر بد بحثه الآن هو نصوص الفصاخص متنوعة وكذلك عقدنا بآيه .

أحدهما - للفصاخص في النص ، وهو هذا الباب الذي نحن بصدد

وإنهم - و. ث. بعد - لصيغ القصص فيما دون النفس
وإنك عرفت ما تقدم، أن شره في كل فعل من أفعال المكلفين، حكما
«أحرويا»، من جهة الثواب والعقاب، وأن سه حرمه نفس الشرع، من
حل، أو حرمة

«وحكما دسويا»، من جهة ما يرتب عليه من «لا» التي عينها الشرع
رد ث. كسوت الملك للمعه، و. معونه، حرام

هذا وقد عرفت جميع لمال وحر من هذه الخدمة، على أن قتل النفس
محرم غير حق، حرمة مكرمة، لا مكره، شرع ولا بهلها وضع، ولا
يستقيم، اجتماع وقد أوتى لشريعة الإسلام هذه الحرمة كثيرا من
الاهتمام فأكثر من أهمي عام، وشدور في انهيار منها، والمكبر عليهم،
وم تكتم، وأب البهي لمعدده وإعادت روحه حص حكما
الأحروى، وأوصت به، وحكم بدسوى، وأصل أهم وأجمه، تحديرا
للنفوس عن قروم، ص. الأرواح، وطفه، أموام الشر، وعملا على
استقرار الأمن بكل ممكن من الوسائل.

٢ - نصوص الشريعة في القتل :

في القرآن، والسنة، كثير من نصوص الشريعة عن القتل،
من آيات قوله تعالى في لوصال العشر، التي لم نحل منها شريعة، والتي
قال فيها ابن مسعود، (من سره أن ينظر إلى وصية محمد في عليها حاتم،
فليقرأ هؤلاء الآيات) :

« قل تعالوا أتت ما حرم - كما عليكم، ألا تشركوا به شئ، والوالدين
إحسانا، ولا تقتلوا أولادكم من إملاق، بحى ررهم وإيائهم، ولا تقتلوا
النفوس ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله، لا بالحق.

دلكم وصاكم به لعلكم تتقون» (١)

ومنها قوله تعالى «ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق» يحس برزقهم
ورزقكم. إن قتلهم كان حراماً كبيراً. ولا «الزنا» كمن «حشنة» وساء
سبيلاً. ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» (٢)

ومن الأحاديث، قوله عليه السلام «لا يحل دم امرء مسلم يشهد أن لا إله
إلا الله، وأن رسول الله، في أحد ثلاث: ثوب الرأى، والنفس، والعرض،
والتارك لدينه المفارق للجماعة».

ومنها قوله عليه السلام «خذوا "سمع ما وعد" وعدم» وقتر
النفس التي حرم الله إلا بالحق».

٣- مصوص العقوبة الأخرى من المقتل

ومن الآيات دلالة على احكام الأخرى سقت، قوله تعالى «ومن
يقتل مؤمناً متعمداً، جازاؤه جهنم جالداً وم، وعصت الله عليه وأمره،
وأعد له عذاباً عظيماً» (٣)

وقوله تعالى في أوصاف عباد الرحمن «والذين لا يدعون مع الله إلهاً
آخر، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يروا، ومن يعمل
ذلك يلق أثمها، يضرب له عذاب يوم القيامة، ويخلد فيه مذاباً، إلا من تاب
وآمن وعمل عملاً صالحاً، فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنت، وكان الله
غفوراً رحيماً» (٤)

وأنت إذا نظرت في الآية الأولى وجدت أن جزاء المقتل المتعمد هو

(١) الآية رقم ١٥٦ من سورة الأنعام.

(٢) الآيات رقم ٣١، ٣٢، ٣٣ من سورة المائدة.

(٣) الآية رقم ٩٣ من سورة المائدة.

(٤) الآيات رقم ٦٨، ٦٩، ٧٠ من سورة المائدة.

الحيود في حرم ، وما عطف عليه من عصب لله ولعنته ، وتعداب الأليم الذي لا يعرف قدره ولا كفه ، إلا الله الذي أعده ، وهو حكم تطلع به القلوب المؤمنة ، إذا ما حصرتها ، واعت التذكير في قتل المؤمن .

وورجاء هذا الحكم كي نرى - مطه عن تنقيده ، ثم يستثن منه الثالث من الجريمة ، وهو إطلاق لا يجعل أملا في لجده لمن يرتكبها

٤ - استتوف العلماء في قول نوز القائل

وهو ذهب فريق من العلماء عند صاهر هذه الآية الكريمة ، ورأوا أن ما ذكره جراح محتم ، لقائل المؤمن عمداً ، وأن توبته من حريمته غير مقبولة . وروى ذلك الرأي عن ابن عباس ، ويريد من ثبات ، وغيرهما من الصحابة .

وحاء في البحارى ، عن سعد بن حبيب ، أنه قال .

(احتماء أهل الكوفة في قائل أحمد ، هل له توبة ؟ فرحت بها إلى ابن عباس ، فسأله عنها ، فقال . رلى هذه الآية « ومن يقتل مؤمناً متعمداً ، فحرقوه جهنم . . » وهى آخر ما رل في عذاب القتل ، وما نسجها شئ . وقرأت عليه آية الفرقان التى فيها « إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً . . » فقال : هذه آية مكية ، نسجت آية مدنية « ومن يقتل مؤمناً . . »)

هذا رأى ابن عباس في توبه لقائل ، وهذا رأيه في علاقة آية النساء بآية الفرقان .

ولك أن تقول كما قال غيره : إن آية الفرقان لم تذكر فيها التوبة قط ، وإنما ذكر معها الإيمان والعمل الصالح ، وخمسة ثلاثة متعلقة بجملة أعمال ذكرت قبل الاستثناء ، وهى « الشرك ، والفن ، والزنا » وبمادة أخرى إلى آية الفرقان نزلت في شأن المشركين الذين يفعلون هذه الجرائم بحكم شركهم . وتوتهم

، تكون ، لأفلاح ، الشرك وواحده ، ولدك ضمير في التوبة ، الأيمان
والعص الصالح .

ومن أصول القرآن في الشركين ، قوله تعالى : « قل ليس كهم وإن
ينتهوا ، يغفر لهم ، ما قد سلف » (١) .

أم المدكور في به نفسه ، فهو خاص ، ومؤمن الدين مرة يكون هذه
الحرمة ويرشد إليه قوله تعالى في آية فإيا : « وما كان مؤمن أن يقتل مؤمنا
إلا خطأ » ، في أن ، قال عمر بن الخطاب : « من يقتل مؤمنا متعمداً » ، ويكون
المقتل تعذيباً حكم مؤمن الذي يقتل مؤمناً ، مع أن عرف أحكام الآيين ،
وما توجه على أهله من شعور وتحذير . وما يحرمه عليهم فيما بينهم من
اتحادهم والتفاني .

وهذا لا يكون من الآيين ، مع ذلك ، حتى يمتدح إلى أهول ، من الآيه
المدة ، وهي آية الله ، سمحت لأهله المذكرة ، وهي آية العرفان ، كما جاء في
حديث جابر عن ابن عباس : « على أن أدرك يقولون بصره ، مسح في القرآن ،
لا يقولون ، في آيات الأحكام ، من آية الله » ، وإذا ما يقولون في آيات
الأحكام فقط ، لأنها هي التي يتحقق فيها ، معنى المسح ، وتظهر حكمته .

وبذلك أيضاً ، تكون آية الله ، المدكور محصيه لحووم قوله تعالى : « وإن
الله لا يعمر أن يشرك به ، ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء » ، ويكون المعنى .
« ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء » ، يدلم يكن قاتلاً وقد ثبت أن آية السماء
رأت قبل هذه الآية ، فصح أن تكون محصيه لها .

ورأي فريق آخر من العلماء ، أن مرتكب الكبيرة قاتلاً أو غير ، لا يجلد في
النار ، وأنه إذا تاب قبلت توبته قطعاً ، وإذا تاب ولم يتب من دمه ، فأمره

رحمة الله . و اعجب من قوم يقرأون هذه الآية . و يرون ما هم ، و يسمعون
هذه الأحاديث ، و يقولون عباس سمع الثوبة . ثم لا تدعهم أشعبتهم ، و هم عيتهم
انعارفة ، و اتدعهم هواهم ، و ما يحيل إليهم ما هم — أن يطعموا في العفو عن
قاس المؤمن بغير ثوبه ، « أولا يتدبرون القرآن ، أم على قنوت أهلها » (١)
و يرد الرخصى في عذرتهم هذه على أصحاب قنوت الثوب ، و هو في الوقت
نفسه لا يقبل قول الرخصى الأول ، و يحمل ما روى عن ابن عباس و غيره من
عدم قبول ثوبة القاتل على سعة الله في التعليل و التشديد ، و جعل هذه السعة
نفسها هي محل آية النساء ، و ما انتهت عليه من التشديد و الأيمان .
و الأبراق ، و الأراعاد .

و أم لك تأخذ من الخلاف في قبول ثوبة قاتل المؤمن على هذا المحدثى
ذكرنا ، عظم هذه الجريمة في تقدير علماء الإسلام ، و لهم و حلهم . و في نظر
الشريعة الإسلامية قرأنا و سعة .

٥ - المقتول الذي كان مريضاً على قتل فانه

ومن الأحاديث الدالة على أحكم لأحروى للفصل ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا
التقى المسلمان في سبيلهما ، فالتقى والمقتول في النار » . فقل هذا الفصل قد مال
لمقتول ؟ قال : « إنه كان حراً » . و عن قتيل صاحبه « رواه الشيخان ، و أبو داود ،
و النسائي .

و في هذا الحديث وراء ما يدل عليه من الحكم الأخرى ، معنى جديد ، لم يكن
في غيره من النصوص الأخرى ، وله دفع عظيم في التشريع الدوى ، و فيما يخص
بالشروع في الجريمة ، و إن لم تقع ، فإنه قد عطل مصير المقتول إلى النار ، بأنه
« كان حراً » على قتل صاحبه ، و ليس المراد بالخبر من مجرد الحرم و التدبير ،

(١) انظر الجزء الأول من تصحيح « مكتفى في سورة النساء »

حتى يتعرض مع الصوص لأخرى الدالة على نحو السنته التي هم بها صاحبها ،
ثم ركبها ، وإعنا المراد به التصميم المقرن الشروع في الجريمة ، فمجموع
الأمور التصميم والشروع ، هو محل المؤاخدة ، ويشهد إليه قوله : إذا
التقى المذنبان بسببهما ، فحردا حرص لافيه له ، وانقضاء السببين ، لأعلى
وجه احرص على قتل ، كما في حالة لم ين على المذنب ، أو جازاه للعب ، ليس
محل مؤاخذه

وإذا كان هذا أصلا لعقوبات الأحكام ، يطوق الأحداث ، وإن لم تم القتل
كان ذلك دليلا وحده على أنه صانع بحرم عدد فله يستحق صاحبه الأثم
والعقوبات ، وإذا كان كذلك ، صبح أن ، وصنع له عقوبات دسوى هو المعروف
ومقوله لشروع في القتل ، وخطرا الاختلاف درجته ، اختلاف الأشخاص
والأحوال ، نترك لخص على عقوبة ، ووجدت عقوبة تمن نوع العقوبة القويصة
التي يراها الأمام

٦ حكم قاتل عذر - الانتحار

لم يكن قتل الآثام مسموحا ولا وعده من قتل البعض أن حرمها الله ، وهو
جدير في خطر البعض ، تكون أفضله ، وأوع القتل ، لأن حرص الآثام على
حياته أمر طبيعي ، ليس من شأنه أن تتور عليه عواهن العصب ولا تعام
وإذا كان حرام قاتل العير هو ما سمعت في الآيات التي تلوه ، والأحداث التي
روينا - من الرسول ﷺ يصور ساجداة ، بل نفسه فدوره تفضل في الموت
ملا تفعله الأحاديث السابقة .

ومن ذلك ما روه أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ
« من قتل نفسه بحديدة ، فخر بيته في يده ، يتوحأ (١) بها في بطنه ، في نار حنم

ربكم بالوحد من سيرة أرباب حريم » رواد ما حله ، و نه مدى و صحبه
و لمعه ، هو رجل من أهل راحر ، مدح در الإسلام أمن ، و يحرم
على المسلمين قتله حتى يرجع إلى مأمنه ، و يدل على ذلك قوله تعالى : « وإن
جاء من المشرقة ، فتجارك و آخره حتى يسمع كلام الله ، ثم أذهبه مأمنه » .
و هذا أقصى ما يمكن أن يتوحي في سائر الشك و قطعه على "همم و الأمن ، و بدا كان
هذا شأن الحرب مدح بلاد الإسلام أمن ، و ما لك ، مدى لدى يو طر
المسلمين ، و بصير له ما مدح ، و عدله ما علمهم ؟

و قوله عليه السلام « لم يرج ركة حله » كسايه عن عدم دخول من
يقتل المعاهد الحية ، لأنه إذا لم يتم نسبه ، و هو واحد من مسيرة أرباب
عاما ، كان مدح ، تلك المدح ، و لم يفترب من فصله عن أن يدخلها

٨ نصوص الفصاح في النفس :

علمت مما سوى نصوص هي عن أهل ، و علمت نصوص الحكم الأخرى
الحرية بمنزلة ، و قد حو لك أن علم نصوص الحكم الديبوى لتلك الحرية ،
و هو المسمى في اصطلاح الإسلام « الفصاح »
و نظر في هذه أحكام هذه نصوص ، و تشعب حماة النص فيه ، فوق
أنه الموضوع المقصود الذي مدح له نسا مدحا ، أو ردنا له البحث الآتي .

إلى مكان مصور^{١١} وهي أول مدارس في قطر على الإطلاق.

وآية صريحة وهي قوله تعالى: **وَمَا يَكْفُرُ عَنْهُ شَيْءٌ** في قنن، الحر، حر، ولين، اعد، والآي، أي، هي له، مرأته، شيء، فاماع، المعروف، وأداء، إليه، باحسب، ذلك، محمداً، رآه، رحمه، فمن، اعتدى، به، ذلك، لله، عذاب، أليم، وكذا، فقد، من، حبه، أولى، لأب، **لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** (٢١)

ومن حق عليّ قبل تفسيره من الأئمة، وهو ما يدلّ عليه من
أحكامه، أن يذكرها موجزا في ما يتعلق بها من الأحكام، ثم يذكرها
ومدّها في ذلك موضع كل موضع وصدر المصحيح، ثم مدّة كلّ مدّة
والأخرى في تسكوير حريّة الدين، والموضع الذي على عقوبته، وهو أن
أن نفرد لهذا الموجز بحثا خاصا هو:

١- مكى القرآن ومحمد - الله شاه والآخر بع

المرق الأول. أن الله في كل شيء لا يحكم بآياته. ومرتبه. و هو
عنها. من غير أن يمرض لتفريقها. أو تصار لها. وأن من في بعد
ذلك مكلا لتلك الكليات بوضع فودده. و فصل خواص. و جميع أحكامها.
أو يأتي منشأ الأحكام حرته. فتصتها طروف الحياة الجديدة. من تساع
العمران. واحتلاط المؤمن غيرهم. حالات الهم. في حالات الحرب.
ومن ذلك لفرق. يرى أنه وصفت تلك أول أصول الآيات. وأمرهم
بمحط العروق إلا على الأرواح. وبتوكلات الذين وهي في علمه حش.

(١) الأولى رقم ٣٣ من سمعوا الأمر .

(٢) الآيتان رقم ١٧٨ و ١٧٩ من سورة نمر.

ماظم منها وما طل، والآنتم والسعي خير حق ثم فصلت بعد ذلك في المدينة أحكام لأهلها ووجدهم شهوة لهم وأحكام وفصلت أحكام الأسرة، من رواج وطلاق، وما تقدمهما من شهوة وواجبات، كما فصلت ما يحرم من الطعام ولذته، ومحرمات سكاج والمعادلات، وفصلت عقوبات المحارم من الأكل في الأرض، والتمزق، والقتل.

ثم في آية أن معظم التكاليف ملكية وجه إلى الأفراد، لا باعتبار وصف مشترك بينهم، يحمل منهم وحده تكون أسما تنص منهم في المسئولية أما المدن وهم وحمت في التكاليف، راجعة ووصف الأيمان.

وقال في ذلك من قوله تعالى في آية «هو الذي جعل لكم الأرض دولا، مشوا في ما كتب، وكنوا من ربهم» وزاد في سورة «^(١)»، مثل قوله تعالى في المائدة «لهم قدر أصغر» و«نصلا من يوم الجمعة، وسعوا إلى ذكر الله وادروا أبع» ذلك خير لكم إن كنتم تعملون فبدأ فصليت الصلاة، فاشروا في الأرض وتعاونوا مع الله، وادكروا الله كثيرا. **اعلمكم تعملون»** ^(٢).

وأما في أن خطاب وجه في الآية إلى الأفراد من غير أن يجمع عليهم في صيغة الخطاب ووصف مشترك بينهم، وأنه وجه إليهم في الآية ووصف لأفراد، الذي هو أساس في مسئوليتهم لشخصية.

وعليك بعد هذا المثال - ن نفع نفسك آيات المكي والمدني، لتعرف ذلك أمارق معانيه منه وأصحه.

(١) الآية رقم ١٥ من سورة نازعات

(٢) الآية رقم ٩ و ١٠ من سورة الجمعة

ب - أساسی التفرقة بين المكي والمدني

ويرجع أساس التفرقة بين المكي والمدني من جهة هذين بعينين، أي أن
 حجة مؤمنين مكة لا يمكن حشد قاردهم مرة، رت حشوع يستدعي انضمام
 وتفصيل الأحكام، ويؤكد كات حجة - عود، مرددة في حل وجرح.
 والمكيون و'قلوب، والقبول والرخص وهذا لم يكن مؤمنون في استعداد
 لأن يحاطوا بنظام تفصيلي، و'صاحبهم ثقة بهم عن صوم، و'حج، و'صوم
 والتفصيل.

والكسوم حجة رجب، أي مد، و'هو، و'حظر وعصمة،
 والمكيون، أو'أحد الأعمال جمعة مكررة في حجة، و'حج، و'حظ، و'حظ،
 و'رست عليهم، و'أحد الأعمال جمعة مكررة في حجة، و'حج، و'حظ، و'حظ،
 الفاضلة بينهم وبين غيرهم و'حظ، و'حظ، و'حظ، و'حظ، و'حظ، و'حظ،
 واحدة، و'أن مصفا عن مصف و'كتاب من ذابح و'يأبى، و'لدين أموا
 أروا، و'أقرب، و'أب، و'لدين أموا، و'أقرب، و'أب، و'لدين أموا،
 الدين أموا عليكم، و'كم لا صرك، و'مص، و'مد، و'مد، و'مد، و'مد،
 شاهدة، و'بكم، و'إد، و'حضر، و'أحد، و'أب، و'حظ، و'حظ، و'حظ، و'حظ،
 أحرا من غيركم - يأبى، و'مد، و'أب، و'أب، و'أب، و'أب، و'أب،
 لدين أموا، و'كتب عليكم، و'لصيم، و'وهكذا، و'أحد، و'أب، و'أب، و'أب،
 المدية، و'كأنفر، و'الساء، و'الحائنة، و'الاء، و'وتوه، و'حظ، و'حظ، و'حظ،

ج - لعمري التي بين شابين النبي مصفا

وعن صوة هذين لعمري النبي دكرهم من مكي لعمري ومدية

تستطيع حجة من هذا الأمر من لا يتبين لك حجة من حجة تفسيرهما

[illegible]

وَأَمَّا حَسْبُكَ مِنْ نَعْرِقٍ . . . الْبَيْنِ أَيْ تَرَى (الْمَكْرَه) نَعَارِ أَثَرِ
الْجَرَاءِ فِي نَفْسٍ مِنْ أَيْدٍ وَحِدَةٍ، فَطُفِ قَلْبُهُ بِطَلُومِيهِ قَرِيبَهُ فِي الْفَتَنِ، وَأَمَّا
هُوَ بِذَلِكَ كَالْحَسْبِ طُفِ وَصَرَهُ مِنْ شَيْءٍ وَمِنْ نَفْسٍ، وَأَمَّا وَدَّ جَهَنَّمَ لَهُ
مِطَا شَيْءٌ بِهِ عَسَى أَنْ يَجِدَ إِذْ . . . الْبَهْجَى عَنْ الْأَسْرَافِ فِي الْمُسْتَحْدَامِ
أَيْ أَنَّ الْبَهْجَى وَفَقْدَ عَادَهُ عَدَّ وَلَا تُلَوِّحُ لَهُ بِدَلٍّ يُؤْخِذُ عَنِ الْحَيَاةِ،
وَلَا تَقْبَلُ بِأَعْمُو عَيْنٍ . . . وَلَا يَجْعَلُ عَمُوهُ خَرَجَهُ عَيْنٍ وَفَصَاصٍ،
أَيْ عَدَّ بِمَقْصُودِ الْأَسْرَافِ الْبَهْجَى عَمَّا لَمْ تَذْكُرْهُ بِعَمُوهَا الْمُرُوفِ
فِي حَسْبِكَ وَهِيَ عَيْنٌ وَاعْتَبَرُ . . .

بما يرى هذا كله في الآية مكتوبة من الآية (المائدة) وهي «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّوْمُ» «صَحَّحَ» «مَعْرُوفٌ» «أَسْمُ» «قَصَصَ» «وَهُيَ» «كَلِمَةٌ» «وَاصِدَةٌ» «فِي» «مَدَنَةِ» «عَلَى» «مَدَنٍ» «بَدَلٌ» «وَلِلسَّوَاءِ» «فَمِنْ» «مَحَلِّهِ» «مَكْتُوبٌ» «عَلَيْهِمْ» «مَعْرُوفٌ» «عَنْ» «بِهِدْ» «رَفَعَهُ» «إِلَى» «مَصَدَفِ» «الْأَحْكَامِ» «الَّتِي» «يَتَعَبَّدُ» «اللَّهُ» «بِهَا» «عِبَادَهُ» «مِنْ» «قُوَّةٍ» «وَرَدَّ» «كُتِبَ» «عَلَيْكُمْ» «الصَّوْمُ» «وَمَنْ» «إِلَى» «لِلصَّلَاةِ» «كَانَتْ» «عَلَى» «الْمُؤْمِنِينَ» «كِتَابًا» «مَوْفُوقًا» «.

وتراها بعد ذلك تفتح باب جهنم وتخرج شعاع من ربه . فتذكر الأرواح
الدينية ، التي من شأنها أن تنفع في الدنيا ، وفتلاخ العاص من قلوب
الجاهلين ثم لا تقف عند حد ، بل تدر أن بعض شعاع من ربه يصاب
الشديد ، فيقتل من جهنم . ثم تدرك ، وتبين عليها أن بعض شعاع
ويرجع منه إلى لأحد . ثم تكون عمداً حديداً بالحريه . وله من الحريه
المبتدأه من العذاب الآليم .

ثم تدبر لأحكام بعد ذلك كمنه في ملائحه ، تنجي بها حكمه الحكيم
سبحه في مشروعه لقصص وأنه لم يكن شرعه شرد من انحنى عليه ،
ولا دون قرأته . وانه هو حطاه في اثنين بجمعه كماله لايه التي يحب
أن تنحى الآمم والحدود سلباً سلمه او صحه .

و - نتيجه الفروع التي من لايته :

يستطيع أن يقرر أحداً من وضعه بين لايته ، وثم أدركه من فروع
سبحه . أن عزمه "هـ" كمنه محدود . وشرع كاهن ، معروف ، ١٤٥ .
وحكمته ، وصفته ، ونوعه . لم يكن شرعه لاي لايه يد به . من استقرت
الجماعه ، وركبت حدم . وأن لايته في استأبقت ذلك لم تكن إلا
بمجرد إرشاد إلى ما ينبغي أن يكون عليه لأفرادهم ، الذي يدعوهم
إلى العدل ، وسهام عن لأسرف وأنها من حيث آخر نبيه الله ومن لحده
اجتماعية وصلة ، تكون أسسهم من شرع عام مكتمل ، له حاكم عام
مستول عن رعايته وتنفيذه .

وليس معنى هذا أن نصممه لمكي لا يضر به في مهم المدين . أو أنه
مقطوع الصلة . مع أنه أن لمكي نفس مهم ديني ودينه عليه اللهم
إلا إذا جاء في نفس مبدل عن مسح شيء في المسكن وهذا - إن صح - شيء .
آخر أسس فيما معنا شيء .

٢- تفسير الآية الأولى

وإذا عرفت أن معنى الآية الأولى «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» فإنها لا تقتضي معناه، فإنه يجوز أن يقع في تفسيرها، «لا تأكلوا أموالكم بالباطل» والباية الملكية، حسب ترتيب في نزول، لا حسب ترتيب في الوضع القرآني. وقد رأينا أن الآية الأولى لا تقتضي، وتعتبر للموضوعات المعهدة التي دل عليها الآية. أن يجعلها حجتين، دون كل جملة من التفسير على حدة، وإليك التفسير

الجملة الأولى «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» هذه الجملة تشتمل على ثلاث أحر.

أ. الله، قوله تعالى «ولا تأكلوا أموالكم»

ب. الله، قوله تعالى «الباطل»

ج. الله، قوله تعالى «ولا تأكلوا أموالكم»

أما الأولى وهو قوله تعالى «ولا تأكلوا أموالكم» فهو معنى «ولا تأكلوا أموالكم» وهو معنى «ولا تأكلوا أموالكم» وهو واضح لا يحتاج إلى بيان، وقد كان هو المقدر أشرف على التحريم «اللعن» من كل شيء في «دنه تحريم» متعلق «وكان أيضاً سائداً على الأحرار» الذي مر به - «لجريمة» -

أما الثانية وهو قوله تعالى «الباطل» فالتفسير وحسن

أحد، أن المراد «التحريم» الشرعي، الذي رتب له شرائع الله، وذلك مثل ما كتبه الله على بني إسرائيل «ولا تأكلوا أموالكم بالباطل» وفي الأرض، وكان «قتل النفس حراماً»، ومثل ما أحمر الله عن التوراة: «ولا تأكلوا أموالكم بالباطل» وقد ساءت عدوه لتوراة الصراحة في تحريم قتل النفوس.

والقصد من نسبته على هذا التحريم اشتهر على السواء، هو الدلالة على أن
حرمة النفوس البشرية قد تمت في شرائع اسبوعية، وأن شرع عام لم يخص
أمة دون أخرى ولا حيلاً دون حبل، وبما هو شرع لله مدعوت الأرض
تشرع السماء.

ثم بما أن المراد، التحريم المسمى وصفت به النفوس، انحصار الطبيعة
التي ثبتت للإنسان بمقتضى حقيقته وعقله فلا يملك عملاً في الحياة، خليفة
عن الله في عمارة الكون.

ولابد أن يحدد الخلق عن هذا النحو وتملك له به، يعطى الإنسان
مناعه يكمن به حرمه في التمتع به، ومنع غيره لاعتدائه عليه، به قطع
هذه الحياة أو يفسدها.

وقد يشير إلى هذا، ما يحكيه الله عن إسماعيل « اذ يقول » من وادى آدم،
إذ يقول لأبيه - وقد رأى ما انصمم على فنه - « ان سلط على يدك
لنقتلن، ما أرى مسلط يدى إرث لأفعلك، إن أحب الله رب العالمين إلى
أريد أن تقوم، ونمى وإفعلك، فتكون من أصحاب النار، وذلك جزاء
الظالمين » (١).

وقد أدرك أن لقتل ثم، وأن الخوف من الله يمنعه، وأنه ظلم، موجب
للعقاب، وكان ذلك قبل أن يشرع الله لى إسرائيل « أنه من قتل نفساً بغير
حق، أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعاً ».

وعلى هذا الوجه يكون المعنى - أن النفس التي ينهى الله عن قتلها معصومة
محترمة، بمقتضى الخلق والإيجاد، وأن حرمتها، قارة في النفوس، ثابتة في
المقول. ليست مكشوفة من شرع، وما انتهى عن قتلها، ونزول الشرائع

« إلا أنما لما اشترق ليطا » و سنجاه لسمو الحكمة لألطفه لمسعت
من خلق الأصل ويحده وروى على مقتضى قوله من الذي يكفى
مجرد معنى في معرفته ، ولائذ .

وهذا التفريق في معنى « التحريم » المذكور ، يرشد إرشادا واضحا إلى
أساس ما يفرضه الله ، من أن الحريم هو الأصل في « نعوس » وأن « نعوس »
لا يباح إلا بحق طارىء على ذلك قد عرفته فمعيه وهو ها وأ ، و ذلك
بمخلاف لأموال فإن الأصل فيها هو الأمانة كما بين عليه قوله تعالى ،
« هو الذي خلق لكم ما في الأرض حرمه » ، ثم حرمتم فهي طارئة بتقرير
الشرائع قاعدة « الملكية الخاصة » .

وقد كان من فروع هذا الأصل ، نسبة إلى نعوس ولأموال أن من
أكره على قتل غيره يقتل نفسه ، أو أصاب محمدا ولم يجد مدفعه ، ولا
أكله وإسسه ، وحب عده أو صبر حتى قتل هو أو يموت ، ويحرم عليه
إحياء نفسه - قتل غيره أو أكله - ولكنه إذا أكره على إتلاف مال الغير ،
أو دفعته بمصصة إلى أكل صدمه غير إرضاه ، فإنه يحل له التقدم على ما أكره
عليه ، أو اضطر لإرضاه ، من إتلاف مال أو أكله .

ولما كان نسبة بعد تعميم التحريم في قوله تعالى « حرم الله » ، أحد
هذين الوجهين إلى أن التحريم المستفاد من صيغة أخرى في الجزء الأول
من الآية ، وهو قوله تعالى « ولا تقتلوا » غير محرم لما صرح به بعد ، في
كلمة « حرم الله » ، وذلك تكون إلا ، في صرنا أدلت بطريق سهل واضح
للحائز أسامية ، أن تتفق وبلاغه الكلام به مجرد .

أما الجزء الثالث ، وهو قوله تعالى « ولا تهاجروا » فهو استثناء . قصد به

أن . بيان هذه الحرمة "ثابتة في العوس . ول علم في حالات نظر أعليها
وتحليلها . مما حقه . ولا يكون قتلهم في تلك الحالات حرجية منهم . علم
وهذه الحالات . منها ما حقه . القرآن . ومنها ما حقه . من السنة . ومنها
ما اتفق العلماء على إباحة قتلهم . ومنها ما حقه . في راحة للفعل .
ويذكر صسط تلك الحالات . باعتبار مخرج من مقصودهم . إلى ثلاث
جماعات :

(١) جهة تنفيذ أمر واجب .

(٢) جهة استيفاء حق ثابت .

(٣) جهة دفع عن حق محرم .

أما جهة تنفيذ الأمر الواجب فهي : إذا أمر الخليفة بقتل آخر
وقتل . ولأصل في هذه جهة . أن طاعة ولي الأمر واحدة شرعا . فبما ليس
بمعصية . وأن الشأن في ولي الأمر . أنه لا يأمر إلا بما هو حق . وهو ذلك
بحكم الشرع . القتل لا يرد في الأرض . ويرد . ولا يستحقه . بقصاص للباس .
وعلى هذه المبادئ . يكون الذي أمره الخليفة بقتل غيره . فقتله . منه الواجب
شرعا عليه . ويكون قتلا بحق . والكر يد علم الأمور أن من أمر بقتله
لا يستحق القتل . وأقسم مع ذلك على قتله . فقتله . فإنه لا يكون
قتلا بحق . ويكون عليه القصاص . لأنه غير معذور في فعله . وقد صح أن
النبي ﷺ قال : « لا طاعة لمخوف في معصية الخلق » . وأنه قال : « من أمركم
من الأئمة بغير طاعة الله . فلا تطيعوه »

ووجوب القصاص على الأمور في تلك الحالة . إنما يكون إذا كان في
قدرته أن يحجب عن الأمر . إذا أكرهه السلطان عليه . بالقتل . فهي مسألة
« القتل إلا كراه » . وفيها خلاف لعقلاء .^(١)

وأما من: استيفاء حق. فمعنى أن يعلم أن الحق فيها قصير .
الاول من لولي الدم - وذلك كما في "فصل قصاص" وقد حدث فيه موص
انقرآن الكريم ، وهي موص موصوع لدى ، وكن هن تختص
الاناحة ساشته عن هذا حق ولي محي عليه ، فتكون الاناحة له فقط ،
دون غيره ؟

ود عرص لعقب هذه المسألة ، ووجب يقول - مدمه حسي وولد قتل
انقضى غير ولي لدم ، على قاتله بمصاص ويورثه الاول دية ، وهذا قول
الشافعي وقال الحنابلة ومات من قاتله ، ويصلح - م الاول لانه مات بحله .
وروي عن قتادة وابن هاشم انه لا يورث على اثنان . لانه مسح الدم ، ولا
يجب قصاص قتله وحبس حموره في وجوب قصاص على اهل . انه يح
لم يتحتم قتله ولم يمسح دمه لغير ولي دم ، فوجب قتله بقصاص ؟
جواب : كتب الحنفية : ويرثه من حسي او حبس قصاص عليه في
قتل عمه ، لان دمه محفور ، و " دية " و " حقه " كذا ، ولا يمسح له
قتله هو ، ويصلح هو المقتول الاول في دية ، كما هو في قصاص لان
من اهل لا يحب ولا يمسح دمه ، و " دية " اعم من أن يكون قتل
الحكم حيايه او مده ، لان احتمال عمه الا ، قائم ، مادام الحكم لم
يمتد ؟

وفور الختبه : ان احتمال عمه الاول ، قائم ، مادام الحكم لم يمتهن ،
هو معنى قول ان قاتله في حقه حموره : " لم يحل لم يتحتم قتله " .
ومن هنا يذهب أن حق "فقتصاص مسح لدم الجاني عند حموره المقام ،

(١) طه جرم سبع من ٢٠٢ م

(٢) طه جرم سبع من ٢٠٢ م ، شرح لدر وحاشية ابن عديم

وأما جهة الثالثة وهي جهة الدفاع عن حق ، فيسعى أن تعلم أن الحق ، إما نفس ، أو عرض ، أو مال وقد وردت السمة بإباحة القتل دفاعاً عن هذا الحق ، أنواعه ثلاثة ، وعلى هذه الأقسام تنقسم الردع ، شأنهم في كل ما يعرضون له.

وقد قال صاحب الزكوة ، وشرحه في الدفاع عن النفس : (ومن شهر على المسلمين سبب وجب قتله بقوله ^{شبه} ^{شبه} من شهر على المسلمين سبباً فهذا أصل دمه ، وإن دفع لضرره واجب فوق حب عليهم قتله ، لم يكن دفعه إلا به ، وكذا يد شهر على حل سلاحه ، فدمه أو قتله عليه دفعاً عنه ، ولا يجب قتله شيء ، ولا يختلف أن يكون من أو أجنبي ، في الضرر أو خارج الضرر ، لأن السلاح لا يستحق وإن شتم عليه نصاً وكذلك من كان إيلاءاً أو نهراً خارج الضرر ، لأنه لا يحمي موته ، ولا في خارج الضرر ، فكان له دفعه بالقتل) (١)

وصاهر أن الحديث عند حمويه أصلاً في ثبوت حق الدفاع عن النفس ، وهو قوله ^{شبه} ^{شبه} من شهر على المسلمين سبباً فهذا أصل دمه ، وأما حواشي دم المأخوذ ، إنما يطبق لنفسه ، وحرمة ، على الخروج عن جماعة المسلمين ، فهو بالثبات حق دفاع البغاة أشبه .

ويظهر أن عموم كلمة « من » في الحديث ، وشروط الضرر والجماعة ، هي منشأ الاستدلال بهذا الحديث على ثبوت حق الدفاع عن النفس ، فلهذا ينبغي أن المسألة في تعليل المقصود ، ووجوب القتل في الضرر ، وهو قوله ، بهي ومعدى ، شرمه دمه ، المقرره المسئلة للضرر ، التي فيها حصص النفس .

(١) نظر الضرر ، حاشي من شين حاشي في معنى ، وهو من كتاب الحاشي ، في باب ما يوجب الموت ، ولا يوجب

رجلا مع امرأة أحبيه منه وقدوة في جميع بما يردم يوحى للدواع عن
المرص سدل سول نفس، كما مررو به قتيه معاً إذ كانت المرأة مطاوعة
للرجل .

وقد روى في هذا المقام . نسخة للرجل يجد أحدا في حالة تلبس كامل
مع امرأته . عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوما يتعدى بدجاءه رجل بمود،
وفي يده سيف مطيح للتم ، ووراءه قوم بمدون خلفه . فحاج حتى جلس مع
عمر ، فحاج لأحرون . فقالوا : أمير المؤمنين . إن هذا قتل صاحبك ، فقال
له عمر : يا هؤلاء ؟ فقال : يا أمير المؤمنين . وصرت بعدى امرأتى ، وإن
كان عندهما أحد فقد قتله . فقال عمر : ما تقول ؟ قالوا : أمير المؤمنين ، إنه
صرب بالسيوف ، فوقع في وسط الرجل ، وفجداً رأه . وأحد عمر سبعة .
فهره ثم دفعه إليه ، وقال : إن عدو وعد

وروى عن رجل من الربر ، أنه كان وما قد تحلف عن أحسن ومعه جارية
له . فأتاه رجلان وهما لا اعصم شدة ونفى إيهما طه ما كان معه ، وهما لا .
عن الجارية . فصر بها نسفه . فمطعمهم صر به واحد

وشترط كثير من لعنه . في . حة بدم بحق لدواع عن المرص . أن
يشتت الاعتداء . أربعة شهد . وهو طريق الشرعى لأثبات جرمه الزنا .
وإلا كان قدما يستوجب العقوبة . وسكن . لو حط أن الإاحة المدكورة
في هذا الباب ليست بإقامة حد . وهى دواع عن المرص . يربيع . شخص
المتدى على عرصه بمائل . أميره التي تشبه الخنوع^(١) . وهو لا يملك مع
ذلك إقامة الحد . وليس ذلك . عن الامام في يفته . إذا لوحظ ذلك . استبعد

(١) . قاله إمام أحد أصحاب الإمام مالك في وجبه حكمه الإمام ما وجد الحق النقوف
عن المرأة ، نبي واحد . روحه مع حدى . ونسبه لحد ك . و أميره . ر . حور . سكي .

أن يشترط إثبات الاعتقاد . أو أنه شهد . و صح أنه لاحاجة إلى هذا
الاشتراط . كما يرى بعض الفقهاء . نعم ، لا بد من ثبوت الاعتقاد على عرص ،
ويكفي فيه البينة لشرعية . التي يعتمد عليها ، كما في سائر الشئون ، وللعقد ،
طرق كثيرة في الإثبات ، وروايت الشهود الأربعة .

في أن الإباحة في حالة ما إذا وجد رجل مع أجنبية ، لم يذكر العقوبة .
له مستند شرعياً يصح لتعويل عليه . ثم لا يقالوا من أنه من باب النهي
عن المسكر ، وانتهى عن المسكر وجب ، هو لا يكون ، لا يقرب ، يكون
بالعمل لم يفسد عليه . ورتبوا على هذا أنه لا يشترط في إباحة دم المخاط
للزنا أن يكون محصن . ورتبوا هذا لعدم يقررون على أن قتل في هذه
الحالات ، ليس بعامه محصن . وكان عليهم لهذا ألا يشترطوا ، شهود الأربعة .
على أن ما يعللون به الإباحة في هذه الحالة من النهي عن المسكر ، لا يهيله
كثير من العلماء . فقد نص العراقي وغيره على أن إباحة المسكر تقتل ، ليست
إلا من الإمام . ولا يملكها الآخر . لا الصالح والضعيف ، وكل ما لا يترتب
عليه مئة . تفوق في صررها ضرر ارتكاب المسكر ، أو يكون فيه افتئات على
حق الإمام ، وهو كلام وجه تعلق ، أصول شرعية العامة في ارتكاب
أخف الضررين .

هذه هي حالات الإباحة على عموم ، وقد بحث فيها كثيراً من جزئيات
هذه الحالات بحثاً مستفيضاً . وعرضوا فيها حالات كالأقارب - اتفقوا
جميعاً على أنها مبيحة للدم ، وحالات أخرى . كانت في إباحتها لدم محض
خلاف بينهم .

وحصلنا في شرح قوله تعالى : لا ، حق ، يدي حرم في الآية أساساً
لزوال حرمة النفس . ما ذكرناه من هذه الحالات مما نص عليه الكتاب .

وصحبت به السنة ومن أراد الاستقصاء في معرفة تلك الاحلال ، وأحب
الوقوف على نوحها سمع فيها تفصيلا ، واحتلوا دفعه الرجوع إلى كتبهم
وسيجد فيه ما أراد أن يعلم .

ولكن يهمنا قبل أن نمر إلى غير هذا ، وصوع أن نعلم البصر إلى
أن حرمة المهر من أصل متين ، وأن إباحة ما كان كذلك لا تكون
إلا بحق ، يتبين أنه غير اشباع كما يدعى ، بل على وجه لا شبهة فيه .
وهذا أصل يعمك كثيرا في عرف حقائق في تدريج حق تحت
قوله تعالى : إلا بحق .

• • •

الحكمة التي من لا ، الأولى قوله تعالى

« من هن مظلوم ، فقد جعلنا لاله سلفا ، فلا يعرف في اعتباره »

كان منصوراً .

هذه العقوبة المشروطة للقل

من القواعد المعروفة في الحكمة على شيء ، هو صوف وصف يدل على أن

ذلك الوصف علة في ثبوت ذلك الحكم

وهذه القاعدة أحد مبادئ العلم التي تكلم عليها الأصوبون في بحث

العباس ، وهو لمسلكت المعروف ، عديم نسلكت لائمه وانتميه ، وبه عرف أن

السفر والمرضى علة في إباحة بغير في رخص أحد من قوله تعالى : من كان

مسيك مريضا أو على سفر ، فعده من آدم حر ، وعرف أن السرقة وانزل

علة موجهة للحد ، أحد من قوله تعالى : و من رقبه وقصعوا أبديةما .

وقوله تعالى : والراية والراي ، وحدوا كل واحد منهما مائة حلقة .

وكذلك عرفنا به أن التي طلب علة في أن جعل الله لولي المقتول

سلطاناً في الجساية ، أحداً من قوله تعالى : ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً . .

وفي الواقع أن العلة في هذا مجمع أوصاف ثلاثة وهي :
القتل ، وكونه ظلياً ، وكونه عمداً .

وقيد المظالمية هو المعروف في لسان الفقهاء بوصف « العمدانية » وهذا يرجع إلى أن يكون القتل وقع « غير » الخوف ، القتل من يديه في الخلة .
أما قيد العمدية فقصده أمران :

أولهما : أن لا ترتب غير القصد ص على مالا عمد فيه وهو خطأ . وذلك في قوله تعالى : ومن قتل مؤمناً خطأً ، فتحرير رقبته مؤمناً ، ودية مسلمة إلى أهله ، ووصف القتل لدى هو جريمة واعتداء « عمدية » في قوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً ، وهي ية الخراء لأحرور التي سبق فيها ، قبل هذا وذلك على اعتبار قيد « العمدية » في تكون القتل جريمة « وجبة للعقوبة » .

ثانيهما : وهو ما نأخذ من طريق لفظي - أن القتل ساية « مقفونة » وهما ية المقفونة لا ترتب إلا على تكامل الجساية ، ولا تتكامل الجساية إلا وصف « العمدية » الذي هو أساس المزاولة ، وهذا أن ظله « قتل » جاءت في النص مطابقة ، ومن المقرر أن المطلق يصرف إلى أفرادها كائن ، ولا ريب أن أكمل أنواع القتل هو « كان عن طريق العمد »

والاستدلال على « العمدية » هذين الوجهين اللذين يدهما ، استدلال معروف مقبول عند كافة العلماء .

أما الاستدلال عليه بقوله ﷺ « العمدية » ، فهو استدلال لا يتهق وقواعد الجمعية في « حمل مطلق على المفيد » ، وذلك لأنه تقييد في لسان ، وقد قرروا أن المطلق في الأسباب لا يحمل على مفيد منها ، لعدم تدعيمها ، فيجب العمل بكل مهما ، أي فيكون الحديث معداً لترتب القود على العمد ، ولا

يمنع نومه على غير العمد . كما يعطيه ظهر الآية . حيث أطلق الله . ولم تقيد
العمد .

تعريفنا للقتل والنزيع على :

أما القتل ، وهو العسر الأول من عناصر الجريمة ، فتعريفه كالآتي :
« إرهاب روح إنسان متحقق الحياة ، قارها ، يعمل من شأنه عادة أن
يرهب الروح ، يقوم به إنسان مؤاخذ بعمله »
هذا هو ما رأينا في تعريف « القتل » لدى بعض جريمة موحدة للقود .
وعليه فليس من « قتل المدكو » . رهاب روح غير الإنسان ، ولا إرهاب
روح إنسان غير متحقق الحياة ، كالخمس . ولا إرهاب روح متحقق الحياة
غير مستقرها ، كأن يكون في حالة فرح من حبايه سافرة ، ولا إرهاب روح
مستقر الحياة تعبر بعمل يقوم به إنسان . وهو صادق ، أن لم يكن يعمل أصلاً
وهو الموت ، أو عمل يصدر من غير إنسان ، ولا مدخلته ، أو عمل
يقوم به إنسان ليس مؤاخذاً بعمله كالصبي ولجنون . ولا إرهاب بعمل
ليس من شأنه أن يرهب ، وإن كان له رهاب كهيئة باصبع أو يبره في
جلده ، لم تحدث تورماً ، ولا تسماً .

وهذا كله ، اتفاق العلماء ليس قتلاً موجباً للقود ، ولم يكن منه محل خلاف
بينهم ، سوى مسألة واحدة ، وهي مسألة إرهاب الروح في حالة لزج من
جناية سافرة ، بين الجمهور ذهبوا إلى أن تعود على الأول ، لأن رهاب الروح
مستند إلى فعله ، ولا علة بحبايه حتى قطعها حبايه شئ ، لأنه في حكم
المست (١)

ورأى الظاهرية أن القود على الدين ، وقد عرخص لها أن حرم تحت

(١) انظر أن ما يوجد في جمل ءالثات من شرح القود المحار و من عاصدين .

عنوان مدته بعض قتل إسماء بحجر نفسه موت).

وقال في توجبه الرأي لا يختلف ثلث من الأما كلها في أن من قرت نفسه من الرهوق بعة أو حراقة أو بخديه عمدا أو خطأ، قت له موت، وفيه يرثه، وفي أنه من قدر على الكلام فأسلم وكان كافراً، وهو يغير بعد، وفيه مسلم يرثه أهله من المسلمين، وصح بدلت أنه حي، وأن قاتله، قاتل نفس بلا شك عليه القود إن كان عمداً، وإليه إن كان خطأً (١)

ولما في ذلك اتوجه طر من يرى أن حياته ليست حية معتبرة وأن القود على الحق لأول، لا سيما له غيرات فقد صرحوا بأنه لو مات الله، وهو على تلك الحية، ورثه الله، ولم يرث هو به، وانهتصى هذا قد لا يحكمون بسلامة دم المبرور في حاله الرع، وأنه يجوز نفسه، على أن ما يستدعيه القود من حياة يحكى عليه غير ما يستدعيه الحكم بالارث وصحة الاسلام، وإن ادبراث يحكى فيه مطلق حية، وصحة الاسلام يحكى فيها التمييز والادراك فتبوت هذه الاحكام، لا يعنى الحاق لأول من القود وليس هذا، كما أصيب بعة، صارتا إلى أرع، وأحمر عليه إنسان، فإنه لم يحدث به حجة سابقة من شأن أن يزهد روحه، ونجده في حالة لنزع حتى يضاف قطع الحياة إسماء، ويصا أصيب بحياة واحدة، وهي فعل من شأنه الارهاق، فيلصف الارهاق إسماء، اعتبارها جريمة صاهرة، قطعت على الحى - الذى لم تقع عليه جريمة سابقة - حياته

هذا وفي مذهب المالكية، ما يقد أنه متى كانت الجسديتان قد نيز إلى المقتل، وكان لا يعيش عدة واحدة منهما، به يقتل أصرب الأول وأثنى. هذا وقد نص العلماء على أن القود لا يشترط به أن يكون إرهاب الروح

متصلا بخصوص له، وعلى ذلك فالأمر لو جرح رجل عمدا وصار ذا
فراش حتى مات يقتص منه وعملوا ذلك أن الجرح سبب طاهر لموته،
فيحال الموت عليه ما يوجد ما يقطعه، كجر رقبته، أو البرء منه ولا
يشتمه وصع هذه المسألة، مع وصع المسألة السابقة التي عرض فيها أن الجريمة
السابقة صيرت المحل عليه في حالة الذرع، ولا كذلك هذه.

المتميز في آلة القتل والنسب فيه :

لم تعرض الآلة أن تكريم، ولا السه لسوية صحبه إلى تحديد آلة
قتل، وإنما وفقا عند حد وصفه، بمدية والعدوانية، وتركها أنه يقتل
للمعرف محدها، ويكشف عن معناه، وذلك للحكمة صاه، هي أن طارق
أفتن تحلف في الأرمه والأمانة والأشخاص، وأن الانتكار يدخلها كما
تدخل كل شيء من شئون الأمان، ولأن ينكر آلة الشر، كما يتكر
آلة الخير فلو أن المشرع حددتفتن الذي كونه حرمة آله مخصوصة،
وكيفية مخصوصة، لا سطح، مع وجود الأجر، أو يتكروا في الوصول
إلى عاينهم، آله غير لآله التي حددت المشرع، وكيفية غير الكيفية التي
حددها، وبذلك يتكون من صفة مقبولة، وتكون الكيفية من شروعاتية
النفود التي يقول الله فيها «وذكركم في المخصص حبه يا أولى الألباب»

لهذا ترك المشرع تحديد الحرمة في الآله والكيفية، وترك ذلك للمعرف
يحدده ويحكم عليه، بعد أن وصع الوصف العام من المدية والعدوان.
وقد منى في ظل هذه الحكمة جمهور الفقهاء، فلم يشترطوا في الجريمة
آلة محددة تفرق الأجزاء، كما لم يشترطوا أن تكون طريق المباشرة، بل
قدرورا أن كل ما من شأنه عادة أن يرهق الروح، محدها أو غير محدها، مباشرة
أو بعد، فهو يحقق بجريمته، ويجب للنفود متى كان عن قصد.

ومن ذلك قالوا «لقد في السلاح، والحجر الثقيل، من أصعب ما أصاب مقتلا».

وقالوا به في التحديق، والتعريق، والآفة الأسد في ريشته - ولقاء الحياة الحية

وقالوا به في الحبس عن الطعام والشراب مدة يتحقق الأرهاق فيها عدة الجوع والعطش، وهكذا، إلى أن قالوا «لقد في تعدد شهادة الرواد أهم إحكام القتل، فيحكم على المشهود عليه القصاص ورأوا أن الشهادة صريخة شرعية للقتل (١) هذا رأي الجمهور وهو يتفق إلى حد ما والحكمة التي تساهل في عدم نفي المشرع لآلة قتل

ويقابلها بما رأى أي حجة رضى لله عنه، وهو أن يقتل الموحب للقتل بشرط فيه أن يكون آله محددة، تعريق الأحرار، كالسلاح وما يعمد عمله في تعريق الأحرار، كالنار وبوجه أصحابه هذا الرأي أن القود لا يكون «تفاق إلا القتل الممد، وممدية أمر حفي، لا يعرف نفسه، وإنما يعرف بأنه أصعب، ومن هنا من آله تقطع حين شك في تعدد القتل إلا الجديد، وما يجري مجراه».

وهذا الرأي - وإن كان يسير في ظاهره - قاعدة التجرد في «الحق» الذي يرفع حرمة النفس، ويجعلها مباحة، إلا أنه من حيث آخر يوسع مجال الاجرام المجرمين، ويمكّن لهم من ارتكاب جرائمهم، وهم في مأمن من العقاب الزادع وهو في الوقت نفسه يقدر من أهمية هذه الحكمة الأساسية التي كانت أساساً لإطلاق «القتل» في المصووص، بل وفي إطلاق غيره من الجرائم، مثل «السرق» «والإفساد في الأرض» عن التحديد بطريقة مخصوصة، وآلة معينة.

وراحة الضر فيه عددك غير مسقبيه من القصبه لثاقفة، وليس هناك
من آفة تقطع حين الشك في عمد قتل لا الحديد وما يجرى بحراه ، غير
صاحبه في رسم ، من عمليه تحيق وتتعريق و لرحس بالحجر الثقيل والالقاء
من شاطئ أشع حرم ، وأقطع فتلا ، وقطع لحبل لشك في عمد لقتل ،
من لصرب قسره وصب لارقه ، راحة تشو الحله وتعمل عمل الدكا
في الحيوان ، ولقصدها طير الناحم من ادم مقياسا لقتل الانسان ، وبمثل :
« كل ما به الدكا يكون به القود والافلا »^(١)

وقد أفسح هذا رأى الكثير من علماء دعات الأخرى بحمل العقد
للأمام أن حصة وأسرف ، مصمم في ذلك أن أسرف ، حتى يقول أن حرم :
« ومن عجائب الأقوال أن الحميم يقولون من أحد قسطارا من حجر ،
فصرب به متعمدا رأسه لم نثم يرون بصره » حتى شرح رأسه كله ، «
لاوقودوه » ، ويقول « وهم علم مصيبه ولا فصحه على الاسلام أشد من
لا يرى قود فيمن نفس المسيس الصجره وتتعريق والشرح » ، « حجارة ، ثم
لاوقود عليه ، لا عرامه » ، « تكاف الدير في ذلك عفته »^(٢)

وفي غاب ، من أن الامام « حديه لم رده » لرى لا تحكما للشأن
المرتب لم يتهافت في ربه ، وفي البثه حتى عاش وفي ، كانت لا تعرف
الاعتداء ، لقتل الاطريق « لا المحده » ، حتى تعرف الاجراء
وفي علب من أبع أنه لو امتدت « حده » حتى رأى الانتكاد في
ومثل الاجرام على نحوه ترى ورأى غيره - لما أحجم عن قول بوجوب
« القود في عمد لصرب الحجر الكبير والتحقيق والتعريق ».

(١) انظر الدر المختار في أول كتاب العايات .

(٢) « در حرمه » شرح من كتاب محي

وفي عاب الطر أبص أن توجيه رأيه المذكور في كتب حقيقه ،
والذى لخصناه لك انه لم يكن إلا من صرح علماء المذهب الذين يسمون
كثيرا تجد رأي لادم وتوجيهه كالم استطاعون وكان على ان حرم
أن يعرف لآى حقيقه وردد لادم ، فلا بد من فيه فيه تلك كلمه انه فيه ،
وقد كان أبو حقيقه رحمه وحبرا الاسلام ونتم في الدين وعلى جمع حقه
الله ورضوانه .

وبتوسط بين هذين الرأيين ، رأى الإمامين أبو يوسف ومحمد - من
علماء الحقيقه وتحدثت هذا أن فيه إلى

إن اعمد الموجب للقود هو كل ما كان من مثل عده ، ومما
يتناول عندهم لقتل (محدد ، وغير المحدد ، من حجر اكبير ، والتحقيق ،
والتهريق ، غير أهمما يشترطون به أن يكون ممل منصل ، المحبى عليه ، وهو
المعروف بكلمه «المباشره» ، ويعرجون فيه ما كان «طريقا» نسب ، فلا يوجب
القود عدهم لقتل بحس الطعم والشراب ، ولا لقتل بإطلاق الحيوان
المقتول على الانسان ، ولا بقطع حبل تعلّق به ، بسان بقصد قتله ، ولا
شهادة زور ، بما يوجب لقتل ، أو غير ذلك مما لا يكون الحاصل فيه مباشرة
المعمل الذى ترتب عليه الارهاق مباشرة

وهذا الرأي وإن كان في حمله وسط بين الرأيين السابقين إلا أنه فيما
يرى حكم هو الآخر في مكيف اخر من الموجه للقود جهة لا تقف بحالات
اخر من عدها ، ولحق أن نسب كالم شره متى كان على وجه تعدى ، وتحققت
فيه صلة لسببية بين الفعل والموت ، وحدث أن يكون مؤديا به عدل في
يجرى العادة ، ولم يطرأ على المعنى ما يقطع نسبة الموت إليه ، ولا فرق في ذلك
بين أن يكون النسب شرعيا ، كما في شهادة زور الموجه وحدها حكم

القضى ، القصاص أو غير شرعى . كما فى حسن الطعام والشراب ،
والإلقاء من شاطئ ، وقطع أحد الذى يتعلق به إنسان .

رأينا فى الموضوع :

هذه هى الآراء الثلاثة فى آلة القتل . وسطا لك جهات النظر فيها ،
ويحس لأربابا عدد رأينا الأول فيما يدهى التعويل عليه . حول تكوير هذه
الجرعة ، من هذه الجهة ، وهو المرحوع وبها إلى العرف الذى تفره الجماعة ،
ويشهد به الواقع الذى تمسه الجريمة ، ويحقق الحكمة التى لأجلها شرع
العقاب .

اختلاف العلماء فى شبه العمد :

كما اختلف العلماء فى تكييف القتل لدى يكون موجبا للقصاص . من
جهة أنه على المحر الذى ذكرنا ، اختلفوا أيضا فى وجود قسم ثالث بين
العمد والخطأ . فذهب الجمهور إلى أن هناك وسطا بينهما . وهو . شبه العمد ،
ويسمى : عمد الخطأ ، أو خطأ العمد .

وقد اختلفوا فى معناه . ساء على اختلافهم فى الموضوع لسان . فبى
أو حسبه أنه عمد "ضرب" ، أى ليس جديدا ، ولا ما يجرى مجرى الحديد ،
كالخجر النصل ، والنحيق ، والتعريق مما يمتلئ عاب .
ويرى الجمهور أنه عمد الضرب عما لا يقتل عدله ، كخشبة صغيرة . أو
لكزه فى غير مقتل ، ومنه عند لصاحبين التسبب المسمى إلى الملاك ، كمنع
الطعام والشراب .

وهو فى طر من قال به . يشبه العمد ، من جهة قصد الضرب ، ويشبه الخطأ
من جهة أنه ضرب بما لا يقصد به القتل عاليا ، ولهذا سموه عمد الخطأ ، وخطأ
العمد وهو لا يوجب القود عتدم .

وحالف الجمهور فى إثبات شبه العمد ، الأمام مالك ، ومعا نحوه فى

إنكاره أهل الطاهر .

ومن حرم رايه نهجوم لقول عبي نقول ، ، أقدم ان حرم ، حيث يقول ، (والتقت فممن ، عمد وخط ، رهن ذلك الايتن للذين ذكرهم آتيا ^(١) ، ولم يجد عروجل بين العمدة والخط ، قد ثبت وادعى قوم أن هما قسما ذلك وهو عمد الخطأ وهو قولهم ، لأنه لم يصح في ذلك نص أصلا ، وقد ورد في مقصود ذلك لا ، حتى موهر بها .

وقد عرّض في موضع آخر للحديث الذي يعتمد عليه الجمهور ، في إثبات شبه العمدة ، وهو قوله ^{عليه السلام} «الأيتن قتل خطأ ، شبه العمدة ، ما كان الصوت والعصا وخبر دمه معطيه من الأيتن ، شبه أرمهون في طائفتها أولادها ، » وإن كنت أنه حدث مضطرب لا تقوم به حجة ، وواقعه على ذلك ان رشد ، وقال (إنه حدث لا يثبت من جهة الأسناد) ^(٢)

الولي والسلطان الذي عمده الله له

• الولي ، هو الورث مطاع ، سدا كان أم سدا . ذكرنا كان أم أنثى . أو هو الوارث الدسسي فقط ، فلا حق للمروحين في القود ، ما لم يكونا من النسب أو هو انه كور العصاة فقط دون غيرهم من الأقارب .

واستدل الذين عمنهم في (لول) ، روى أن رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} قال ، «وعلى المقتتلين أن يحجروا الأول فالأول ، وإن كانت امرأة » ، وقد فسّر أبو داود ، من روى الحديث (المقتتلين) أولياء المقتول الظالمين للمود ، وفسر (يحجروا) ، أنكف عن القود ، وهو تحريم ولو كان امرأة وفسر (الأول فالأول) الأقرب فالأقرب

(١) «مما ورد من أن لا يثبت من جهة الأسناد» ، وهو لا يثبت من جهة الأسناد ، ومن يقتل مؤمنا متعمداً

(٢) «من الجزء العائز من كتاب صلي ، والجزء الثاني من بداية محمد

وقد ترجم صاحب مفتي الأحكام هذه المسألة بقوله (داني أن الدم
حق لجميع الورثة من الرجل و النساء).

هكذا اختلف الفقهاء في المراد (بوي اندم) وذلك بعد اتفاقهم جميعا ،
على أن الحق في الحياة من عمرو أو قود ، ثابت شرعا وفضدا للنفس قرآن
أصريح لولي الحمى عليه وورثه ووجهه نص الشرع في جعل حق المطالبة
وحق الدعوة له دون ولي الأمر ، فراجع إليه إن شئت (١)

وقد ذكر الفقهاء مسائل كثيرة تتعلق بهذه الأولياء أو اختلافهم في
طلب هذا الحق ، ولا يهمنا شيء من هذه المسائل هذه ، غير أنهمذكروا
مسائل ينبغي أن نشير إليهم بعضها من الأشرة

إحداهما : من ثبوت ذلك حق للولي بطريق لا يثبت عن الحمى عليه ،
أو هو حق ثبت لهم ابتداء دون انتقال إليهم من الحمى عليه ؟ وعلى الأول
يكون الولي ، ثانيا عن المقتول صاحب الحق ، وعلى الثاني يكون الولي صاحب
حق بالأصل .

ذهب إلى الأول أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة ، وذهب
الأمام إلى الثاني ، واستدل له بظاهر قوله تعالى : « فقد جعلنا لولييه سلطانا » ،
نظرا إلى أن الأصل في (الام) التمسك ، فيكون الله بهذا قد ملك تسلط
للولي بعد القتل وظاهر أن هذا ليس بصافي تأييد مذهب الإمام لأن التسلط
كما يكون بثبوت الحق ابتداء ، بكون بصيرورته وانتقاله من المورث إلى
الوارث ، وقد يشرح هذا ، التعمير بكنهه وجعلنا الدالة في أصل وصيها على
الصيرورة والانتقال ، كما يشرحه أن الحمى عليه إذا عاين موته سقط الحق
ولا يكون للأولياء شيء بعد ذلك .

وعما يتفرع على هذا الخلاف أن أحد الأولياء يقوم خصما عن العائنين في ثبات الحق على رأى المصاحبين ، خلافا للآثم الذى يرى وجوب إعادة الأثبات على العائنين متى حصر ، وهذا مبنى على قاعدة مقررته عدمه ، وهى : أن كل ما يملكه الورثة طريق اوراثة ، فإن أحدهم ينتصب خصما عن الورثة ، ويقوم مقدم الكل في الخصومة ، وأن مالا يملكه الورثة بطريق الوثاق ، لا يصير أحدهم خصما عن الورثة (١) .

وثانية المسألتين ، هى إذا كان في الأولياء كذا وصغار ، وكان القصاص مشتركا بين الفريقين حرم كذا ، استفتوا ، الحق من أن يلمع الصغار ، وهذا عند أى حبيبة

وقال المصاحبان ليس لهم ذلك حتى يسع الصغار ، لأن الحق مشترك بينهم ، ولا ولاية للكفر على صغار حتى يملكوا أسبغهم ، ولا يمكن ... البعض لعدم التعذر ، وفيه فضل عنهم ، غير عوض بمصالحهم ، متعين التأخير إلى أن يدركوا

واستدل لأن حبيبة ، بما روى من أن عبد الرحمن بن ميمون حين قتل عمه رضى الله عنه قتل ، وقد كان من أولاد علي رضى الله عنه صغار ، ولم ينتصر بلوعمه ، وكان ذلك بحصر من الصغار رضى الله عنهم ، وهم بكر واحد منهم ، وحل محل الجميع ، وقد روى أن عمه رضى الله تعالى عنه ، قال عبد ما أصيب ، أما أنت يا حسن ، فإن شئت أن تعف عني ، وإن شئت أن تقتص ، فقتل بصرة واحدة ، وإياك ولثمة ، فلما مات علي ، قتل به ابن ميمون ، وكان في ورثة علي ولده عباس ، ولم يكن منه يريد من أربع سنين (٢)

(١) راجع مرجع الدر ، وبين ما روى من شهادة في العائنين بالجرم ، وحاشي

(٢) انظر تبين الحق على سكر ، وحاشية الشافعي عليه - بالجرم العائنين

أما السلطان الذي جعله الله ليؤتي فقد سره مص العبد ، بحق صب
 أهو ، وسره لبعض الآخر بحق الجبر ، من لهو و هو ، وهذا الخلاف
 منى على خلاف آخر ، هو من موجب عند نقود عسا ، أو موجه التمييز
 بين لقود وأهوا ؟ وهذه مسألة معرصة في شاء الله في تفسير آية وآياتها
 من أموا كتب عليكم القصاص

الأسراف المذموم منه في القتل :

لما قال الله أن يؤتى سبط حتى من وجهه وكان من ذن من يصير إليه
 سلطان في شيء ، أن أصبح دمه كامل لتصرف فيه ، ثم أوقعه ذلك
 في تجوهر الحق الذي حوته ، وصبح مشغولا به ، أن كان مثلا ، وهو أحد
 بعد أن كان أحدا ، ثم فرغ منه عن حق السلطان بلوى ، انتهى عن
 الأسراف في ذلك الحق ، ولا سرف في نفس ، والأسراف في
 الأصل هو التجرع عن حد مطعون وقد كور ، عتبر العبد و مدد
 وقد كور عتبر الكيفية ، ولا خلافة في لآيه معنى حوته على الجميع ،
 ويكون الممن لا يقتل غير القاتل ، ولا عتس مدد الواحد ولا يمتثل أفعال
 صلبا ، أو تقطعا ، أو كور

الاستبصار ومكرم فاعلم

بعد أحد جماعه من العبد ، من قوله تعالى : وقد حملنا لوليه سلطان ،
 ولا يسرف في القتل ، من للون حو لاستبصار ، فعنى به التقاضى أم لم يقض ،
 وصرح بذلك في كتب الختم

وقد جاء في نصرة ابن فرحون الماسكي ، في : من ما تقرر حكم الحكم
 ومالا يمتقر ، ما يبنى

، إن كل ما يحتاج إليه نظر ونحو ، و دل جهد في تحرير مدته ومقدار

إلا أولو الأمر . فحرص عليهم اليهود من انقصاص ، وإقامة الحدود ، وغير ذلك . لأن الله سبحانه حظ جميع المؤمنين ، انقصاص ، ثم لايتها المؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على نقصان . وقاموا لسلطان مقام أنفسهم في إقامة انقصاص ، وعمره من الحدود ، (١)

هذا وقد قرر ما ذكره أن ولي الدم إذا أشرقت الحن غير تفويض من الأمام أو غيره ، وبه تؤيد لاف ، على الأمام في حق ، وجاء مثل ذلك في كتب الشافعية .

ولم يثبت من هذا تعرف أن حكمه أحد كـ أمر لاه منه في سنية . انقود . وأن الاسماء حق بحكم به أن يوصيه لولي أحد في نفس فقط ، وأن يوصيه غيره في حق في نفس . وفيما ذكر

آلة الاستدعاء

تم عرض ما كان في الاستدعاء ، انقود ، على كسب آلة مخصوصة يكون الاستدعاء . وبعد ثباته في حق خلاف من العرب .

وأن الشافعية أن الاستدعاء يكون آلة إلى ارتكبت في حرمته . ولهم كلام صريح في ارتكبت حرمته ، يفعل غير مشروع واستبدلوا ، روى عن أس صي منه أنه أن د يوديار صي رأس صي من حجرين . فتم . سئل الله سبحانه أن يرض رأسه من حجرين ،

واستبدلوا أيضاً بقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا مثل ما عاقبتم » ، وأنه استدعاء على وجه انقصاص يدي . عن المأثلة ، ويجب أن تتحقق المأثلة في الأصل والوصف .

ورأى المحنف أن يهود يجب أن تكون بالسيف لا شير ، واستبدلوا بحديث

رووه في ذلك وهو لا يهود إلا بسيفه وقد طعن "شعبه" في هذا حديث،
كما نحن لأحد، حديث اليهودي عن أنه كان ساعياً في الأرض الممودة،
فقتل بما رآه الإمام، وقالوا في آية: وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به به،
أن المقصود بها، في برودة، وهو مكتوب في "سور" و"سور" و"سور" و"سور"،
من أنه لما قتل حرره، ومن "سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور"،
لأنه من "سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور"،
وكان من "سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور"،
وكفر عن عينه.

أما الاستدلال بأن المقصود بمضى زمانه رهي في الأصل وهدات،
ورى أنه تحميم للعط أكثر من تحميم الزمان، ووسم في المقصود
حياه، ولا شك أن حياه "سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور" و"سور"،
يكون لقود آلة مخصوصة، فهي تتحقق بمجرد أحد أحوال

أما ما يجب في آلة الواحد، فحدث شيء، كما قال في قرآن يعرف، ويعني
أن يحكم فيه معنى الأحسان الذي أمر الله تعالى في كل شيء، فان رسول الله
ﷺ: إن الله كتب لأحسان على كل شيء، فإيا، فتلزم فأحسنوا الهدية، وإذا
دبحتم فأحسنوا الديعة، ولتجد أحدكم شعرة، ويرجح دبره،

فأنت ترى أن الأحسان في القتل مأمور به في هذا الحديث على وجه
العموم، ولا ريب أن إحسانها، إنما يكون بكل ما لا يحدث مثله، ولا يصعب
الأمور.

وعلى ذلك نرى أنه يجب أن يكون التعبد بكل آلة تحقق الأحسان على
هذا الوجه، والحياه كلما تقدمت في الابتكار، وجد فيها من وسائل الأحسان
في القتل، ما لا يوجد من قبل، فليزم أن يمتنع كل موجد من وسائل الأحسان،

تحقيقاً للأمر به في كل ما يمكن.

وليس ووقوف على رأي معين من آراء هؤلاء في مثل هذا الموضوع، مما يعنى أن حكم الآية كما قلنا في طريق ارتكاب الجريمة، معوت لقصد المشرع الحكيم في عدم التحديد آلة مخصوصة وطريقة معينة، وإلى هنا تم الرد من تفسير الآية الأولى في قصاص بالنفس، وانتقل إلى تفسير الآية الثانية، وفيه الموقوف والمعن.

٣ - تفسير الآية الثمانية

وحرر على سبيل من بعده في معنى الآية الأولى، نستطيع أن نعصر من هذه الآية - اعتماداً على معنى الحكم - أربعة أوجه، نورد كلا منها بالشرح والبيان، وهي:

١ - قوله تعالى: «أثم الذر تم» كناية عن القصاص في النفس، وفيه ما يأتي:

- (أ) معنى قوله: «الذر تم» إلى حد ما، مؤمنين.
- (ب) وقوله: «كم عن لأورد» مطابقة للمعنى.
- (ج) معنى القصاص لدى كنهه الله في شأن قتل.
- ٢ - قوله تعالى: «الذر تم» و«الذر» بالفتح، والثاني بالضم، وفيه ما يأتي:

- (أ) لا اعتبار بشيء من الأوصاف في قصاص.
- (ب) الرأي المختار في معنى الجزاءات المختلف فيها.
- ٣ - قوله تعالى: «الذر تم» من أحبه شيء، فالتامع بالمعروف وأداء

إليه بإحسان»

٤ - قوله تعالى: «ولكم في الحياة الدنيا كتب عليكم ان تكونوا انصافاً»
تتقون»

١- قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم ان تكونوا انصافاً في كل شيء»
قد عرفت في تفسير الآية الأولى وهي الآية الأولى «انصافاً» معنى «انصافاً»
الموجب للعدل، أنه هو العدل دون «وأنه من غيره» انصافاً، كما كان
يعنون.

وعرفت من الآية نفسها، أن الله جعل لولي المقتول نصيباً على ما من،
ونهاه عن الأضرار في ذلك النصيب، كما كان يعرفون
وعرفت أن الآية «انصافاً» عرفت عدداً من الأضرار، حبساً للاحتصاص
في النصيب، أما الحق أو العدل، إلا ما جعله الله فيه وهو ولي المقتول وإنما
تركهم وشأنهم، الذي كان يتبعونه في الحياة.

(١) - معنى توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين

ثم جاءت الآية الثانية، وهي هذه الآية الأولى مع، بعد أن تكرر للمؤمنين
بالمدينة، حجة الله حاكم ينهي وعد، بما يقع فيهم من خصومات وينت
من حقوق، فوجه الخطاب إلى المؤمنين، كما ترى، الوصف الجمع
لهم، وهو الأيمان، وبينت أن الله كتب، وفرض عليهم النصيب، في
شأن من قتل عمداً بغير حق.

وبذلك علم أن جماعة المؤمنين - وهم الذين كتب عليهم النصيب في شأن
المقتولين - هم الذين باط الله بهم حكمه، نصيب وتعدده، وأن ذلك واجب
عليهم لولي المقتول.

وكان ذلك من جهة أن الواجب المدكول، لا يمكن أن يكون على فرد

معين ، لاولى المقول ان الحق له لاعداءه كما صرح به الآيه الاولى ،
ولا غيرهم ، وهو ظاهر . لا شئ لواحد معين غير روى الله . كما به . حتى
يجب عليه ذلك حق . وإذ أهوى وقع الأمر . كما جاء في مطلق الآيه
واجب على المحضين . وهو (رحمه الله) معين .

من إمام محيي الدين وغيره... وتنص المصومين ويستوفى الحقوق
وتصمم من صحتها^(١)

وقد عرفت أن هذه الأمور مبررة في كل حال لحد أدركه،
ويطرق الاحتياط في تحققها من غير جملة، وتعيين اختصاص
الأنب من هذه الناحية وبقائه الحدود، وتبديد الأحكام وقد تابع
الخدمة في جهة اختصاص وخدمته في الخدمة وصلاح الجماعة،
حضور السلطان أو غيره في شئ من هذه الأمور، أن
يكون له حاكم، فيم حدوده ويحكم بالحكام

وهذا الوصف ليس من وجوه الصواب وأما النصوص،
والتفت عليه كلمة الله ووجهه في هذه النصوص لا يمكن أن
يقال إن قوله "لدم في الحقة" هو شخصي، كالأكل والشرب، له الحق
في نفسه متى علاه، ولا يشترط على أحد حكم ولا تنهيه

وقد قرر هذا جمهور الفقهاء ووجهه خصوص كثير من المذاهب
كما سبق في تفسير الآية لا بد من تقرير اختصاص، والحدود، لا بد منها
من حكم الحكم وأن النص في هذه الحقوق، وهو للحاكم لا صاحب
الحق

وشرح كثير من المفسرين هذا المعنى في حكمه توجه خطاب إلى جماعة
المؤمنين، والآيات التي حوزوها من آية قصص قبل الفرضي (إن
الله سبحانه وتعالى حبس جميع المؤمنين، قصاص ثم لا تنهين للمؤمنين
جميعاً، أن يجتمعوا على قصاص، فتقوم سجونهم في إقامة
القصاص، وغيرها من الحدود)

ويكون ذلك وكبلا لارم . حتى نصر عليه تشريع الأمة . ولا يملك
السب بعد ذلك حق الرجوع فيه ، مادام قتر ما عمه . فان

أما قول الفقهاء . «إن لو كالة عقد غير لازم ، وجوز موكل أن يرجع
فيها متى شاء» . فمطوريه إلى طبيعة لو كالة بين الأفراد . وهم مع بعض ، أو في
الشئون التي لم ير أولوا لرأي أن انفصله لعدم مصلية في اليوم ومع
ذلك قد قرر الفقهاء في حالات كثيرة لزوم وكالة الأفراد . وعدم صحة
عزل الوكيل .^(١)

ومن البين الواضح ، أن مطالبة موكل بحق نفسه لا تؤثر على حق
ولي الدم في الحياة ، فهو صاحب الخواطة ، وإن شاء ، ترك وكيله في مطالبة
الحق حتى يشته وبذمه . وإن شاء ، عفا عن التعويض بعد اثبات وإن شاء ،
عفا عن المطالبة ، مع عدم أن حقه في كل هذا لا يؤثر على (د) حكم
للجماعة من حق في الجنابة ، كما سبق .

(هـ) معنى الفصاحي في القتل .

أما معنى الفصاحي . من أمي كشته الله على جماعه لمؤمنين في شأن واحد .
وهو قتل من قتل على وجه لا إرادي فيه ، كما صرحنا ، لايه (المكته) ،
وهو يتفق تمام مع ما كتبه الله في التوراة من أن (نفس) نفس . وهو
حق يثبت في قتل كل نفس . ولست عمدا وظنا بغير حق
وعنه : يقتل حر بالمد ، واحد باحر ، والدكر لاشئ ، ولا شيء
بالدكر ، والنفس المسلمة ، والمسلم ، والدمي والولد ، والوالد ، وولد
والكل نفس محرمة ، ولولها نص القرآن في الفصاحي .

(١) يراجع باب أه كالة في بيان الحق في لم يعمى بعده من كتب الفقهاء

والمهمرة حيوية وفي السطلة، شاص من كانه وعطاصه
ولايهين اتعوت فيما بين هدد الاوصاف، يعوت خصه
والرق، او لدكورة والاثونة مسكورة مكوش، ولا ثونه
مكاشها في الحدة، لوق الاصرور، سره لاسلامه شاطم
كان ساند بين اس وكمن رفق، عدهم كك حرك، وكان له في
مع الناس عامة وبسبب من حده لا عرف كك من لاجد لاصدين.
فاحق ان قوله، لي وكتب عليكم قد صر في في كلام منهن
بعده، وصحة في دلالة وانر محذرى، عده وهذا هو لدى
لا يكاد نفهم من الآية سواه.

وقد ذهب بعض المفسرين، انهم من رفق طبعه عده مسوي بين
القاتل والمقتول وحموا قوله في، عده، عده والاث
بالآن، لاساس التسوي، من طلته عده
ثم اختلفوا فيما تحقق، عده لا عده واشتد عده اختلافهم
في قن اخر عده، والدك كك ولوي له عده، لو حد،
والمسلم بالذي.

اجتمعوا في هذه الخراف، عده، عده اختلافهم بها مسؤد
اعتبارات منهم، أو أحداث اشتهر في صحبه، و لانت رى اسوب
الآية بأدى سب

(ب) - الرأي المتعار في، عصر الخريجات المختلف فيها

ولا يعيننا من هذه الخريجات سوى ثلاث مسائل هي
جناية الوالد على ولده، وجناية الجماعة على لو حد، وجناية المسلم
على الذي.

١ - جنایة الوالد علی ولده :

أما الأولى سوهی حایة الوالد علی ولده محر ترجع فیها مذهب القائلین بالقصاص ، وذلك عملاً بمعمود آیات ، ویكون ولی الداء فی تلك الحالة هو ولی الامر

ومن أحكام الثریمه أن اولى الخصر ، إذا كان حقاً ، تصرف فامس التدریج . عت منه ولائته علی غیره . ویس المنع فی سوء التصرف وسوء تدبیر . من أن یعد طاعة الأب بعدد علی ولده كده . وهذا إذا لم یكن للولد من طالت مدته بعد أمه . غیر كانه لا ولی له . والسلطان ولی من لا ولی له .

وربى أسبق هذا . ملخص ما كتبه ابن العربی فی هذه المسألة . قال : (من یقتل لأب ولده لمعمود آیات القصاص ؟ قال مالك یقتل به إذا تم قصده إلى قتله . أن أصلحه ودحه . ورماه بالسلاح . لا یقتل به . لا احتمال خنق أو اذود . لك لو حرد مع الشفقة الطبيعية وحده نزاله قهراً . وقال لا یقتل به سمعت شیخ خیر الاسلام أما نكر الشیخی یقول فی البصر لا یقتل الأب بانه . لأنه سبب وجوده . فكيف یكون هو سبب عدمه . وهذا سطل یذار الله . فانه یرحم . وكان سبب وجودها . ثم أى وجه تحت هذا ؟ ولم لا یكون الولد سبباً فی عدم أبه إذا عصی الله تعالى به .

ثم قال : وقد علقوا بحديث باطل . وهو « لا یفاد والد بولده »

ومذهب مالك الذى قرره ابن العربی فی المسألة . هو مذهب وسط بین مذهب الجمهور القائلین بعدم القصاص علی الإطلاق والمذهب الذى احترامه . المرحب للقصاص علی الإطلاق

ورد عليه «المسجد الأقصى ستة سبع ومئتين وأربعمائة» فقيه من علماء
الحمدية ، يعرف الزورى ، زورا للجليل صلوات الله عليه ، فحصرنا في حرم
الصخرة المقدسة ، وحصر عباء اللد ، فقتل على العدة ، عن قتل المسلم
الكافر ، فقل يقتل به قصاصا ، فقولنا «لدين» ، فقل الدليل عليه ،
قوله «عن» ، «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى» ، وهذا عدم
في كل قتيل ، فثبت معه الكلام فقيه الشافعية بها وبما همم ، عطاء المفسر
قال ، «استدل به الشرح الإمام لاحد له فيه من ثلاثة أوجه :
أحدها - أن الله سبحانه قال «وكتب عليكم القصاص» ، فشرط
المساواة في مجازة ، ولا مساواة بين المسلم والكافر ، فإن الكفر حده منزلة
ووضع مرتبة

ثاني - أن الله سبحانه ربط آخر الآية بأولها ، وحمل بيانا عند تمامها ،
فقال «وكتب عليكم القصاص في القتلى» ، آخر الحر ، والعبد ، والعبد ، والآثني
«الآثني» ، فربط القصاص بآخر الآية ، وهو من آثار الكفر ، وأخرى
وأولى أن ينقص عنه الكافر .

الثالث - أن الله سبحانه وتعالى قال «من عمى له من أخيه شيء» ،
ولا مؤاخاة بين المسلم والكافر ، فدل على عدم دخوله في هذا القول .

فقال الزورى ، بل ذلك دليل صحيح ، وما عترضته لا يلزم منه شيء ، أما
فذلك إن الله تعالى شرط المساواة في المجازة ، فكذلك أقول .

وأما دعوى أن المساواة بين الكافر والمسلم في القصاص ، غير معروفة ،
فغير صحيح ، فإنها متساوية في الحرمة التي تكفي في القصاص ، وهي حرمة
الدم لثأمة على التأبيد ، فإن الدم يحقون الدم على التأبيد ، والمسلم يحقون الدم على
التأبيد ، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام ، والذي يحقق ذلك أن المسلم

تقطع يده بسرة مال الدي وهذا يدل على أن مال الدي قد سوى مال
المسلم ، فصل على مسواه دمه لدمه ، إذ المال بما يحرم بحرمه ماله
وأما قولك إن الله ربط آخر الآية ، وهو ، فغير مسلم ، فإن أول الآية
عام ، وآخرها خاص وخصوص آخرها لا يبع عموم أولها ، بل يحدد كل
على حكمه من عموم أو خصوص .
وأما قولك إن الحر لا يقتل بعدد ، فلا أسبه ، بل يحد به عنده فصاحدا
فتملقت بدعوى لا تصح لك .

وأما قولك « فمن عني له من أخيه شيء » يعنى لمسلم ، فكذلك أقول
وذلك هذا خصوص في الله ، فلا يبع من عموم ورود القصص إليهما
قصتان متباينتان ، وعموم أحدهما لا يبع . خصوص الأخرى ، ولا
خصوص هذه بدفع عموم تلك .

وبذلك يتبين الطريق هذه ، طره ، وهو مرف من أن الأخوة في الآية ،
ليس باللام أن تحتمل على أخوة الإيمان ، بل يجوز حملها على ما بينهم أخوة نسب ،
والناس كلهم لآدم وآدم من تراب ، وإنما عرفت من أن خطاب المؤمنين
بأن القصاص كتب عليهم في القتلى ، لا يرتبط بإيمان المقتول ولا كفره ، وإنما
يتجه إلى تعيين صاحب الاحتصاص في حكم القصاص وتعيينه فقط ،
لعلك تكل هذا ، وأما على أن الحق أن المسلم يقتل الدي إذ قتله طه ، بغير
حق .

٣ - قوله تعالى : « فمن عني له منه أخيه شيء » فاتباع بالمعروف وأداء

إليه بأمر الله .

فأما آية « أن الآية « المأكية » ، لم يبره من حيث الاختصاص في الحكم
القصاص وتعيينه ، وإنما لم تعين ، بل هو عن القصاص ، وأن الآية

والمديرة» حوت مدها، تكمن شريع انقص حص، فذكرت التشريع في هاتين
الامامتين

وقد علمت وجه دلالة الحرف الأول من هذه الآية على أن المختص بالحكم
والتمديد في القصاص هو ولي الأمر، ووجه هذا الجزء الثاني، يصح تشريع
أخوه وبنيته، ووجه الدعوى إليه، يشير في سنده عاظمه، لأخوة
أبيه أو ديبته، قال ابن كثير، والمؤمنون أخوة

وله «مهم» في باب الحاية، معروفه، متداولة مشهورة في الكتاب،
وسنة و استعمال الناس، ومعناه إسقاط الحق في الحاية،، لتجاوز عنها،
وهو يكون معنى الآية أن أقام إذا حصل له تجاوز عن حقيقته من
أمره ولي التمس، فعليه، أن يتعامل لا يشترح الصدور، وبذلك لا يحقد
على أمره لماعى، أن يسع عهوه المعروف، ولا ينقل عنده في الدل، ولا
يعرجه؛ اطلب، وعن له من اندى عمن له عن حبايته، أن يقدر ذلك
لهم، الذى كان أثر معاملة شريفة، هى عاطفة تسامح والراحم والمطام.
ولا يحسنه حقه، ولا تطله في الآداب.

أما د هـ فلهذا لأنه «شيء» أى من المعنى . والقصد من هذا . الإشارة إلى أن سقوط بعض لا يتوقف على أن يكون المعنى صادراً عن جميع لهم . ولا من جميع لأولاء . بل يكفي حصول شيء من 'مهم' ؛ فلو عني عن بعض الدم ، أو عن بعض المستحقين للدم . سقطت القصاص . لأن الدم حق لا يتجزأ . لا في د هـ . ولا في المستحق له . والشرع عطفه على التشويق إلى المعنى . وحفظ الدم . وهذا هو مذهب جمهور العلماء .

وهن من قومه عن بعض أهل المدينة، أن الفصاح لا يسقط بهن
بعض الشركاء. وقال له ربيعة عن مالك، ولكن الحق، هو الذي أشارت

إليه الآية ، وذهب إليه الجمهور

وطاهر أن نص الآية صريح في أن حق شعور عن حبه ، لا يمكن إلا
 ولى الله ، صاحب الحق فى القصص ، وقد فى حكمة حق « شعور »
 ولى الله دون أن يكون للحدكم فيه حق . (١)

أما قوله تعالى بعد ذلك « والى نصيب منكم » ورمزتمون اعتدى
 بعد ذلك فله عراض ألهم ، وهو متن من الله سبحانه على عباده ، فى هذا
 التفسير ، انتهى نصيب فتح شعور حبه قتل ، ولا كنهه ، هذا
 حوط شعور من واثقلاء لحد من نصيب من شعور ثم وقع على ذلك من
 من كبر دمة شعور ، ورجع بعده نصيب ، إلى قصد لائقه ، نصيب
 « أحياه » الذى أعياه « ومن عتدى بذلك فله عذاب أليم » عذاب
 أليم ، « لعصاص » وعذاب الآخرة نصيب الله .

٤ - قوله تعالى : وولكم فى الله من مائة إلى مائة ألف ضعف

تثاقفه

من مائة القرآن فى تشريعيه « انتهى واختار » . أن نصيب شعور
 إلى الامتثال بعد ما فى التفسير من حكم شعور تعود عليها بحرى الدنيا
 والآخرة . وكان ذلك عملة إقامة لراهن لعلية على قصير انظار ، تشقيلها
 العقول ، وبرول علم الشك فى أحكامها . وعلى هذه أسس حجت هذه الآية
 تشير إلى « فى انصاف تشريعيه ونصيب » من حبة عطية شعورهم لأروح
 وتطمئن العوس ، ويستقر النظام .

ولارب أن من علم أنه إذا قتل قتل ، وأن القصص له المرصد كيف

نفسه عن قتل صاحبه ، ونحفظ له حاتمهما ويسلما ، هذا من القتل ، وهذا من القصاص

وكذلك في تعدد قصاص على الوجه الذى شرح لله ، وهو قتل اقام وحده دون ابراف قتل غيره ، وقوف بالقتل في دائرة ضيقة ، وحفظ للقتل من النفس الذى يجر به ابراف احاديثه في الاحد اثار والانتقام.

ثم اشار الله بقوله «مددك» وبأولى الآلات «بلى أن» هذه من بحايته ، من شأن أوى العقول الذين يعرفون وسئل اخيه الصبيحة ، وزهد الامه في شريع قصاص ، أو ابراف في لاحد الثأر ، صبيح لا يهوى وقصايا العقل الصحيحة .

ثم أشار «مددك» إلى أن هذا الشريعة من شأنه أن يعد الناس بمصالح بل العباد ، وليتقوى من العصيان ، فقال عرواح «لعلكم تقون» . قال الربحشري (لعلكم تعملون عمل أهل التقوى في المحاطة على قصاص ، واخبركم) هو حجاب به قصص حثت ص (لأنه)

و«مددك» تذكر . بكلمه الربحشري هذه ما قرره في صدر الآية من أن الخ (كره) هو صاحب الاحتصاص في (القصاص) - كره - ويهدد وقد تم هذا ما أردنا أن نكتبه في موضوع القصاص في النفس

الباب الثامن

نصوص القصص فيما دون النقص

ثبت أن الحكاية قد تكون اعتماداً بالقتل، وعقوبتها هي النقص
 القصص في النقص، وقد تقدم كلام على نصوصه في المحوثة السابقة
 وقد تكون اعتماداً، فتمنع قصصاً أخرى، وعقوبتها هي النقص في
 لسان القصة، اسم (القصص فيما دون النقص) وقد عرفت هذا
 للكلام على نصوصه.

وسنقصر الكلام فيه على ناحيتين:

(الناحية الأولى) - عرض القواعد التي أوردتها الجمعية في هذه المسألة
 وذلك نصراً إلى أن كل حكاية - دون غيرها - القصص يوافقها علم غيرهم
 من أرباب المذاهب الأخرى، وليس كل حكاية يوافقها غيرهم اسم القصص،
 يوافقهم عليها، وهذا يكون محل القصص فيما دون النقص عند خلوها،
 متفقاً عليه عند الجميع.

(الناحية الثانية) - عرض المصدر التشريعي، لحكم القصص فيما دون
 النقص وذلك ليقين لما ما إذا كان هذا القصص من (مع القرآن والسنة)

وأحدثت عاهة في غيره . فإيه لا يجد فيها القصاص .

أما لاقصاص في تعين إذا وقعت كذا لاقصاص في سن إذا ما قطع ،
ورأى بعضهم أنه لا قصاص فيها إذا كثرت . وذلك جرياً على قاعدة عدم
القصاص في العظم

وعلى هذه الأقواء . لا قصاص من عضو صحيح وعضو أشل . ولابد من
يد كاملة لأصبع وأخرى نصفه . ولا من أصبع أصمية وأصبع رانده .
ولا من الرجل والبرأ . ولا من الرجل والعمد . ولا من العمود . ولا من الذاب
وال . ولا من الأذن من الأنف . بالأسهل منه . ولا من رجلين ورجل
واحد . ولا في موضعيه أدهت علة . ولا في أصبع ثل حارة . أو ثل ما
يحيى منه . ولا في عضو من عضو بسيط

وعلى عموم فلم يذهبوا بعد إلى استقراره . ولا في موضعين في
الموضع بشرطه . ومع ذلك . فإنهم لا يرون القصاص فيها حولا . فإذا
التحمت فلا قصاص . وإن لم تلحقه . وحدثت تسامح قصص به الموت . كان
الحكم القصاص في النفس .

والموضع الذي . حذره على مقصود . أو يشبهه . اشترطه في أيضا .
ولا ريب أن هذه حالة . لا تتحقق بشرطها المذكور . إلا على ضربين وهي
في صور الأجرام . وذلك بأن يعمد حذاء على شخص . فيكلمه بحيث
لا يستطيع حركة ما ثم يأخذ أحدهم سك . ويهدو يشهدو بطنه الخرح .
يرتكب الحبة وقصع المفصل . متحرراً أشد التحريم . من أن يخالف الشروط
التي لا بد منها في القصاص .

هاتان هما الحالان اللتان يجر فيهما القصاص فقط . اتفاق الجمعية .

وما عداهم إليهم ما يحتشرون مع قصصهم. فجمع غيرهم عن ذوات فصاح
فيه بأو أن الكل مجتمع حتى عده

الناحية الثانية

عرضه المصادر التي ذكرها في قصصه

أما أحده ثمة، وهي عرض المصادر التي ذكرها في قصصه في دور
القصص، فهي كى سندب منها «الكتاب» و«سنة» لأجمع
أما الكتاب فقد يدللوا منه في قصصه، و«ت» أخرى عامة والآية
الخاصة، هي قوله تعالى «وكتبناهم» أما أن «سنة» القصص، والعين
والعين، والآية الأولى «ولأدر» الآية، والسنة الأولى، والجروح
قصصه «١» قالوا هذه الآية «سنة» حكاه في كتابه «كنهه» في سورة
على أن الأمرين، إلا أن الله وحده في القرآن، من غير إكراه،
وكات شرع لأمره علما

وأما الآية الثانية، فهي قوله تعالى «من عدى عليكم وعدوا عليه
عش ما اعتدى عليكم» (٢) وقوله تعالى «وإن عادتموه فبوا تنزل» وقوله
«وإن صبرتم لله خير للبر» (٣) وقوله تعالى «وحرره» وقوله
«سنة» (٤)

فبوا وهذه عمومات وصحة في بدالة على اتحاد قاعدة لكل أساسا
في العرف

وأما السنة فحدث أسس من ذلك، وهو أن «ربع» عظمه كسرت ثنية

(١) لا يرد في سورة «سنة»

(٢) الآية رقم ١٩٤ من سورة «سنة»

(٣) الآية رقم ١٢٦ من سورة «سنة»

(٤) الآية رقم ٢٠ من سورة «سنة»

جارية، وظلموا إلى أهليهم معرو وقرى وعرضوا عليهم الأرض فأبوا،
 وأتوا رسول الله ﷺ فأبوا إلا قصصهم فمر رسول الله ﷺ بالقصص.
 فقال أس بن نصر يا رسول الله أنكرت فيه الربيع؟ لا والذي بعثك
 بالحق لا أنكرت فيه. فقال رسول الله ﷺ أس. «كتب الله
 لقصصهم فرصى أقوم معرو، وهذا رسول الله ﷺ». من عباد
 الله من لو أقسم على الله لأخره. رواه البخاري، وخسه، إلا الترمذي.
 قالوا في هذا الحديث، أمر رسول الله ﷺ بالقصص، والأمر
 صريح في لوحه. وفيه أيضا التصريح أن «كتاب الله القصص» وهو
 يشير إلى آية المائدة إذ ليس في كتاب الله تشرع خاص بالقصص فيما دون
 النفس سوى هذه الآية.

مناقشة هذا الاستدلال:

هذا وقد بوقش الاستدلال بهذه القصص، على مشروعيتها بالقصص فيما
 دون النفس، وخاصة الاستدلال بالآية الخاصة، وهي آية «وكتبنا
 عليهم فيها أن النفس النفس» ثم قد وردت في كتاب الله حديثا عن
 التوراة، وهو يقص عليهم شرائع الأمم الثلاث
 ساء، وذكر التوراة وإبراهيم، قوله «وأرسلنا نوحا فيها هدى ونور.
 يحكم بها السبيون الذين آمنوا»، إلى أن قال «وكتبنا عليهم فيما أن النفس
 النفس». ثم فهم لا يحل وإبراهيم قوله «وقصص على آلهم عيسى بن
 مريم، مصداقا لما بين يديه من التوراة، وآتيناها الإنجيل». ثم ذكر القرآن
 وإبراهيم قوله «وأرسلنا إليك سكتة، بحق مصداقا لما بين يديه من

ومن هنا يرى

أولا أن أكثر الأشعار والمعتمدين دون أن شرع من قبله ليس شرعا
لأنه لم يطلب منه

وإذا أن هذا لا يحكم به في عدم صحة الاستدلال لأنه
على مشروعية لفصوص عدم فهم دون شرع
وإذا يرى بعض كثير من معتمدين في حالات الاستدلال بهذه الآيات
كما لا يقولون من غيرهم أن يستدل بها

وإذا فلا حث أن هذا لا يحرم ولا يقبل هو أنه أن يكون
فيه المائدة مصدر شرع فلهذا من وجه أن نفس

أما الآيات من أن هذا لا يحكم به في عدم صحة الاستدلال
أما على مشروعية هذه الآيات من وجه أن شرعهم لا يكون من
المؤمنين والكافرين حالة لا اعتد به لأنها بين أمرين مؤمنين بعضهم مع
بعض وارجع في هذا إلى ما في هذه الآيات، يوضح أن في التشريع
الخارجي الذي يكون بين الأمة وعمرها من الأمم، لا في التشريع الداخلي
الذي يكون بين أفراد الأمة الواحد

وكم من أحكام شرع في هذه الآيات، ولا تشريع في هذه الآية
وليس هذه المدة مبدئية على شخص من سببه، كما قد ينظر، وإنما
هي إعمال للأمر، في حدود ما يدل عليه نص في وضعه وسياقه، وهذا شيء
آخر، غير تحكيم خصوص السيرة في عهد النبي، وهذا يشي أن الآية
عامة، تشمل كل عتداء بين المسلمين والكافرين، في باطنه والحاضر
والمستقبل، لم يحكم فيها سبب خاص، فاعتد به خصوص الكفرة الذين كانوا
وقت النزول

على أن كثيرا من العلماء يرى أن هذه العمومات ، قد تسقط الآيات
الموحدة للقتال ، فلا يصلح الاستدلال على شيء لم تنزل فيه
وهذه المناقشة بتقدير أن هذه العمومات لا تصلح أيضا ، أن تكون أصلا
لتشريع بعض من أحكامها ، ويرى آخرون ، أنهم مع بعض
أما الاستدلال بحديث أنس بن مالك ، وقد ورد من حجه أنه جاء في
بعض رواياته ، أن الحياكة كانت حرام ، وفي بعضها أنه كانت كسر ثنية
ومن حجه أنه جاء في بعضها أن حاتم أنس بن ثنصر أخو الربيع ،
وفي بعضها أنه أمها .

ومن جهة أن بعض المحققين يرى أن هذه واحدة ، وأن بعضهم
يرى أنها حادثتان .

ومن جهة أن بعض الرواة أسندوا لرسول الله أنه أمر بالقصاص ، وأن
بعضهم أسندوا إليه أنه قال : « كتاب الله القصاص » .

وللناحس أن يقول إن لم يكن هذا صطرا ما يصعب قيمة الاستدلال
بالحديث - فإن كلمة « أمر » لا تخرج عن أنها حكايته حال ، والمفط لا يدري
عمومه فيما يتعلق من الحوادث وحلها الأصوليين في عموم هذا معروف
مشهور ، ولذلك لا يتم الاستدلال بالحديث على من يرى أن الذي صدر من
الرسول كلمة (أمر) .

أما بالنظر إلى أن الذي صدر من الرسول ، هو كلمة « كتاب الله القصاص » ،
فقد اختلف العلماء في المراد من كتاب الله فيها ، ف رأى بعضهم أن المراد بها
قوله تعالى : « أن النفس بالنفس » وقد علمت ما فيه ، ورأى بعضهم ، أن
المراد به العمومات السابقة ، وقد علمت أيضا ما فيها ، ورأى بعضهم أن المراد
به حكم الله ، وعنده حكم الله كما يكون بالصلح يكون ، لا بحد

وللناحية أن قول بعد هذا كله من ١٠٠ مث على فرض صحة حديث
آحاد، وهذا أكثر كثير من لأصول صحة الإسناد لا على مشروعته
المعقوبات كالحدود والقصاص.

ومع ذلك فقد صرح به في عدة مواضع من كتابه (في القصاص من
فقهاء القرآن والسنة) من ضمن هذا أنه ليس من الفقهاء أصلاً، بإدخاله

مصدره قوياً آخر معتداً به، وهو الإجماع

فقد نفقت لثمة من لدن أبي حنيفة على مشروعته، نفقته من الجروح،
ثم تلاشت أجيال بعده، وتناحى وتناحى لثمة محمد بن علي مشروعته، ومن
غير أن يعلم بحال فيه، أو مسكر له

وقد وضع اسمه للإسلامي مدحه بمدة، وألقت فيه الكتب،
وانشرت في جميع أنحاء المعمورة، ووضعتهم جميعاً في الخلافة، وكلها
مع ذلك محمده على أحكام المصاص بما دون نفسه، وعلى أنه مشروع
في الإسلام، شرعاً عاماً، ليس من تعذر له، وكل الأمر به إلى الإمام،
إن شاء الله، وإن شاء تركه، تبعاً يرى من المصلحة، فهو منه إسلامي،
ولكن ليس من فقهاء القرآن والسنة، ولا إجماع دليلاً على المشروعية

هذا آخر ما وفقنا الله إلى كتابته من الجزء الأول في فقه القرآن والسنة،
 ورجو أن يوفقني الله في جمع أصوله، وأن يهيئ لي من أمره، وشده،
 وبعد - فيسرن أن أشكره - الأستاذ - حسن عبد العظيم أنطاب
 دبلوم النشر ١٩٤٥، عظيم مجوده في دونه، ثم أهدى علي صبعه - المكتبة وتصحيحه
 لتصحيح اللانق، موهو ١٩٤٥، وأب أن الله أن وفقه ما يحبه ويرحمه
 والحمد لله أولا وآخر ما

محمود شانون

جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ

مايو ١٩٤٦ م

إصلاح خطأ

وقعت بعض أخطاء مطبعية تصحيف في بعض حروف ، أو سقط بعض
الكلمات ، فأثبتناها هنا ليستدركها القارئ في موضعها . وهي

صفحة مطر	خطأ	صواب
٨	الذي يوضع	الذي لم يوضع
٨	الدعوى	الدعوة
٨	عما علم بالدين	عما علم من دين
٣١	أو المضمول	أو المشكور
٤٣	كما أن الآيات	كما أن أحكام معادات والمعاملات
٤٣	حصل من	الن سبب من الآيات ، هي المراتة حصل في
٤٨	٤ - الاختلاف الناشئ من	٤ - الاختلاف الناشئ من تحكيم القواعد الفقهية
١٣٤	نفسه	نفسه
١٤٥	أن يبان	بيان أن
١٤٦	قبل المال	المال
١٤٦	القتل	القتل قبل
١٤٨	الفقاء	الفقاء
١٤٩	إلا يحين	إلا به
١٥٣	على مقيد	على المقيد
١٥٧	التعريق	التعريق
١٥٨	في الحيوان ، والقصد منها	(وقد تكررت في عدة مواضع) نوع الخلة الآتية بعد (في الحيوان) : وكيف تجعل ذكاة الحيوان ، والقصد منها
١٥٨	شرح	شدد
١٨٠	الباحصة	الباحصة
١٩٤	كلمة (أمر)	هو الأمر بالقصاص

فهرس تفصیلی

صفحہ	نمبر
۳	مقدمہ کتاب
۴	الباب الأول
	الفقه
۴	۱ - الفقه فی الوصع المسمی
۴	۲ - معنی فی الاسماء القرآن و مصدر الأول
۶	۳ - اصلاح الفقهاء فی کلمة (فقه)
۸	۴ - اسماء المحدث الفقہی علی مصنفی اہل ہند و لہذا
۹	۵ - اثر ذلك المحدث فی ما حیثی الاستیساط و عمل
۹	۶ - جموعة المسئلة للمعنی و المعنی الآخر
۱۰	الباب الثاني
	القرآن
۱۰	۱ - القرآن فی الوصع المسمی
۱۱	۲ - القرآن عند العلماء
۱۲	۳ - المعنی وحده لیس قرآنا
۱۳	۴ - هل فی القرآن ألقاط غیر عربیة ؟
۱۴	۵ - دعه أن أنا حقیقة یرى أن لقرآن اسم لیس فقط
۱۵	۶ - حکایہ اشراعیع السابقة فی القرآن
۱۶	۷ - حکم الفوائد الأحادیة فی الاحتجاج
۱۷	۸ - المقصد من انزال القرآن
۱۸	۹ - محتویات القرآن
۲۰	۱۰ - القرآن لیس منکر ا فی کل ما جاء به من أحكام
۲۳	۱۱ - نهج القرآن فی بیان الأحکام

الباب الثالث

٢٩

السنة

- ٢٩ ١ - السنة في الوضع اللغوي
- ٢٩ ٢ - في صدر الإسلام واسباب تشريع
- ٣١ ٣ - في اصطلاح علماء الأصول
- ٣١ ٤ - ومعنى بعض الناس أن كلمة سنة دجينة في اللغة ومعنى
- ٣٣ ٥ - السنة في اصطلاح الفقهاء
- ٣٣ ٦ - شبهة المخالفين في أن السنة مصدر من مصدر التشريع
- ٣٥ ٧ - الرد على شبه هؤلاء
- ٣٦ ٨ - الفروق بين القرآن والسنة
- ٣٧ أثر هذه الفروق
- ٣٧ ٩ - السنة تشريع وغير تشريع
- ٣٨ ١٠ - السنة تشريع عام وخاص
- ٤١ ١١ - محتويات القسم التشريعي في السنة
- ٤٤ أشهر الكتب المؤلفة في فقه القرآن والسنة

٤٨

الباب الرابع

أسباب اختلاف المُرُز في فقه القرآن والسنة

- ٤٩ أولا - أسباب الاختلاف التي تعد القرآن والسنة
- ٤٩ ١ - الاختلاف الذي يرجع إلى الاشتراك في المعطى المفردة
 - أ - تردد المعطى المفردة بين معنيين حقيقيين - أمثلة:
 - ٤٩ - المثال الأول - كلمة (قرء)
 - ٥٢ - المثال الثاني - كلمة (فكح)
 - ب - تردد المعطى المفردة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
 - ٥٢ - مثال - كلمة (أو يتقوا من الأرض)
 - ٥٣ - تردد المعطى المفردة بين معنى اللغوي والمعنى الشرعي

٥٣

- مثال - كلمة (بناتكم) .

٢ - الاختلاف الناشئ من الاشتراك الواقع في تركيب الألفاظ بعضها

٥٤

على بعض - أمثلة :

٥٤

- المثال الأول - تركيب الألفاظ بعضها على بعض بكلمة (أو)

٥٥

- المثال الثاني - تركيب الألفاظ بعضها على بعض بكلمة (إلا)

٥٩

- المثال الثالث - تركيب الألفاظ بعضها على بعض بكلمة (إمام)

٦٠

- المثال الرابع - تركيب الكلام على صفة بعد موصوفين

٦١

٣ - الاختلاف الناشئ من الاختلاف في تحكيم القواعد الأصولية - أمثلة

٦١

المثال الأول - الاختلاف في تقدير المحرم من الرضاع

٦٢

المثال الثاني - الاختلاف في عدد الحامل المسمى عنها ورجم

٦٤

- أمثال الثالث - الاختلاف في مدة سنته وسكنائها

٦٥

- المثال الرابع - الاختلاف في القضاء شاهد ويمير المدعى

٦٧

آية المدائنة وأحكام التي تدل عليها

- المثال الخامس - الاختلاف في اشتراط عدم طول الحرة .

٧٢

لتكاح الامة

٧٣

٤ - الاختلاف الناشئ من الاختلاف في تحكيم القواعد الفقهية

٧٣

حدث المصراه

٧٥

ثانيا - اسباب الاختلاف الى تحصيل السنة وحدها

٧٦

٥ - الاختلاف الذي يخص السنة من جهة ثقل والرواية

٧٦

٦ - الاختلاف الذي يخص السنة من جهة الفعل

٧٨

٧ - الاختلاف الذي يخص السنة من جهة التصريح - للقيام في ثبوت دعوى

٨١

القضاء بالقرائنه

القصاص

الباب الخامس

٨٤

العقوبات في الشريعة

- ١ - الجنابة في عرف الشرع وسان لعقوبه. ٨٥
- ٢ - رادع الدين ورادع السلطان ٨٦
- ٣ - مسالك الشريعة في تقرير العقوبات بدنيوه ٨٦
- ٤ - المسالك الأول - العقوبة النصية ٨٦
- أ - عقوبة الاعتداء على ادين بالردة ٨٧
- ب - عقوبة الاعتداء على الأعراس بالزنا أو القذف ٨٨
- ج - عقوبة الاعتداء على الأموال بأسرقه أو على الأمن العام بالمخادبة والافساد في الأرض ٩٢
- د - عقوبه الاعتداء على العقل بشرب مسكر ٩٣
- هـ - عقوبة الاعتداء على النفس بامتن، أو بعا دونه من الضع أو الجرح ٩٤
- ٥ - حق الله وحق العبد ٩٤
- ٦ - الفروق بين الحدود والقصاص ٩٥
- ٧ - المسالك الثاني - العقوبه لتعويصية ٩٧
- أ - معنى التعزير وكلام الفقهاء فيه ٩٧
- ب - من يصل التعزير إلى م فوق مقدار الحد ؟ ٩٩
- ج - هل يصح التعزير بأخذ المال ؟ ١٠٠
- ٨ - هدف الشريعة من تقرير العقوبة : ١٠١
- أ - حكمة تشريع العقوبات الدينيه ١٠١
- ب - سبل الوقاية من الاجرام ١٠٢
- ج - العقوبة الدينيه لاد منها ١٠٤
- د - حكمة تنويع العقوبات الدينيه إلى نسه وتعويصية ١٠٥

صفحة	فقرة
١٠٥	٥ - الإحصاء في الحكم بالعقوبة
١٠٥	و - أثر توبه الخاطئ في إسقاط العقوبة
١٠٧	٩ - انهام الشريعة بالتقصير أو الأسراف

١٠٩ أبواب - ادس

مبحث القتل في الإسلام والمشرائع الأخرى

١٠٩	أولاً - جريمة قتل في المشرائع الأخرى
١١٠	١ - تمهيد
١١٠	٢ - القتل في أور حماة شره
١١١	٣ - القتل في التوراه
١١٢	٤ - القتل في الإنجيل
١١٣	٥ - القتل في القانون الروماني
١١٤	٦ - قتل عند العرب
١١٤	٧ - أوضاع العام لعقوبة لقتل في هذه شرائع
١١٦	ثانياً - الأصول التي توحاها الإسلام في عقوبة القتل
١١٧	١ - إقرار قتل عمومه لجريمه نفس
١١٧	٢ - تمييز بين القصاص والعفو
١١٨	٣ - النسوبة بين الناس في العقوبة
١٢٠	٤ - مسئولية الجاني وحده
١٢٢	٥ - حق معزول الدم

١٢٦ أبواب المسامح

حكم الإفراجه والسنة في القتل ولقصاص في النفس

١٢٦	١ - تمهيد
١٢٧	٢ - نصوص النهي عن القتل
١٢٨	٣ - نصوص لعقوبة الإفرجه في القتل

فقرة

صفحة

- ٤ — اختلاف العلماء في قبول توبة القاتل
٥ — المقتول الذي كان حريصاً على قتل غيره
٦ — حكم قاتل نفسه — الأسرار
٧ — نصوص التي عن قتل المعاهد
٨ — نصوص القصاص في النفس

١٣٦ نصوص القصاص في النفس

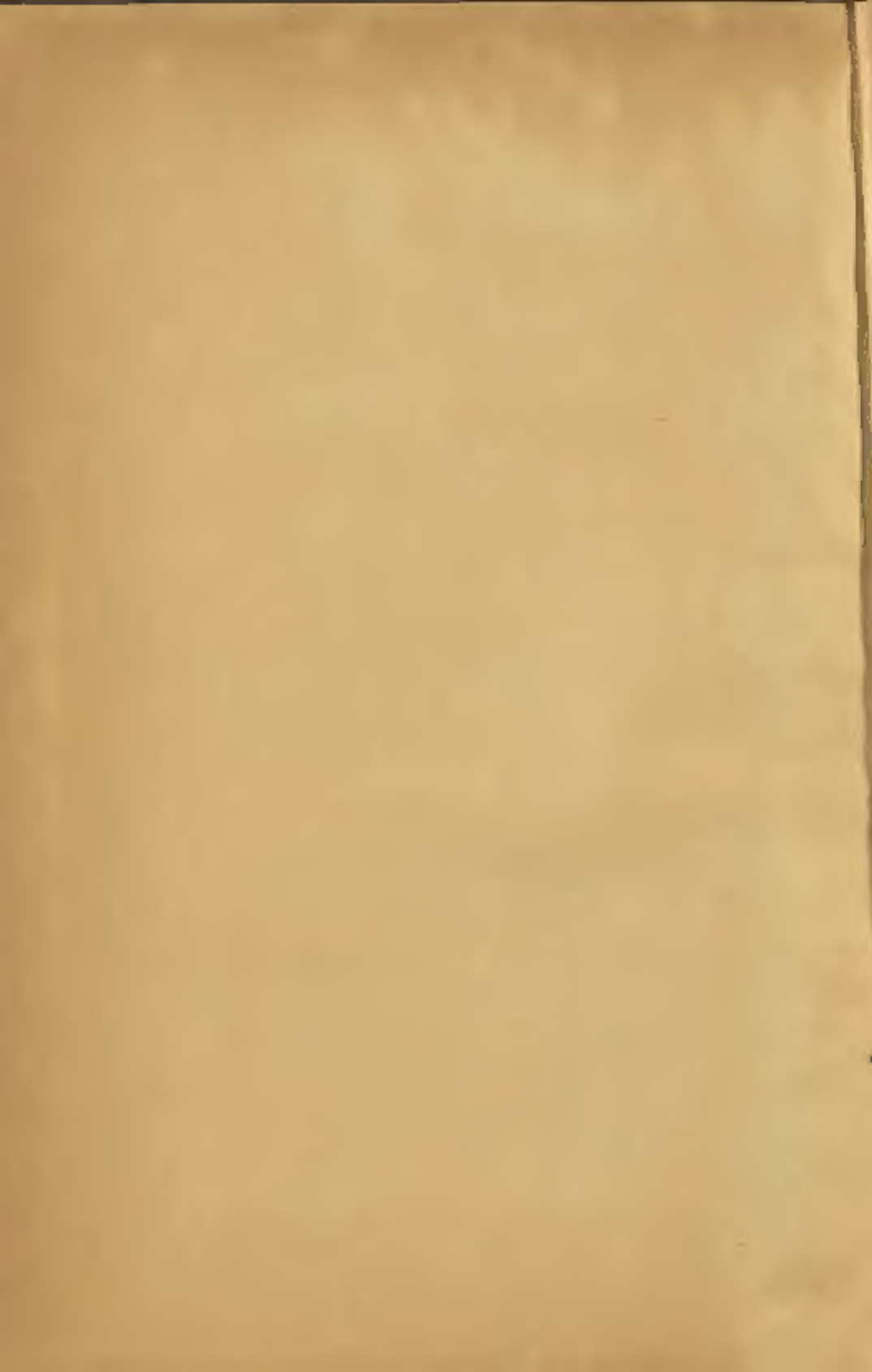
١ — آيات القصاص في النفس

- ١ — مكي القرآن ومدية — لأرشاد وشرع
١٣٧
ب — أساس التفرقة بين المكي والمدني
١٣٩
ج — الفروق التي بين الآيتين
١٣٩
د — نتيجة الفروق التي بين الآيتين
١٤١

٢ — تفسير الآية الأولى

- ١ — الخلة الأولى قوله تعالى « ولا تقتلوا نفس التي حرم الله إلا بالحق » اشتبهت على ثلاثة أوجه — هي « ولا تقتلوا النفس » و « التي حرم الله » و « إلا بالحق »
١٥٢ — ١٤٢
ب — الخلة الثانية « فممن قتلوا نفسا » و « ممن قتلوا نفسا »
١٥٢
ج — الخلة الثالثة « فلا يسرف في القتل » و « كان منصوراً »
١٥٢
د — علة العقوبة الدنيوية للقتل
١٥٢
ه — تعريفات للقتل والتعريف عليه
١٥٤
و — اختلاف العلماء في آلة نفس والنفس فيه
١٥٦
ز — رأينا في الموضوع
١٦٠
ح — اختلاف العلماء في شبه العمد
١٦٠
ط — الولي والسلطان الذي جعله الله له
١٦١
ي — الإسراف المنهي عنه في القتل
١٦٤
ك — الاستيفاء وحكم الحاكم
١٦٤
ل — آلة الاستيفاء
١٦٦

صفحة	مقبرة
١٦٨	٣ - تفسير الآية الثانية
١٦٩	١ - قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى .
١٦٩	(أ) معنى توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين
١٧٢	(ب) ودالة الحاكم عن الأعراد في المطالبة بالحقوق
١٧٣	(ج) معنى القصاص في القتل
١٧٤	٢ - قوله تعالى : الحر بالحر ، ولعمد بالعمد ، والأبني بالأبني .
١٧٤	١ - لإعطاء شيء من لأوصاف في لقصاص
١٧٥	٢ - لرأى المختار في بعض الخريجات المذهب فيها
١٧٦	١ - جنابة الوالد على ولده
١٧٧	٢ - جنابة الجماعة عن الواحد
١٧٧	٣ - جنابة المسم على الدمى
	٣ - قوله تعالى : ومن على له من أحبه شيء . فانتفاع بالمعروف وأداء
١٧٩	إليه بإحسان .
	٤ - قوله تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أيها الذين آمنوا لعلكم
١٨١	تتقون .
	الباب الثامن
١٨٣	معرض لقصاص فيما دون النفس
	الناحية الأولى - عرض القواعد التي قرررها الخنميه في عقوبة
١٨٤	القصاص فيما دون النفس
١٨٦	الناحية الثانية - عرض المصادر التشريعية للقصاص في دون النفس
١٨٦	- الكتاب
١٨٦	- السنة
١٨٧	مناقشة هذا الاستدلال
١٩١	- الإجماع
١٩٢	كلمة ختامية
١٩٣	إصلاح خطأ





COLUMBIA UNIVERSITY



0026814170

893.7K84

DS97

v. 1

MAR 23 1961

